GIEM

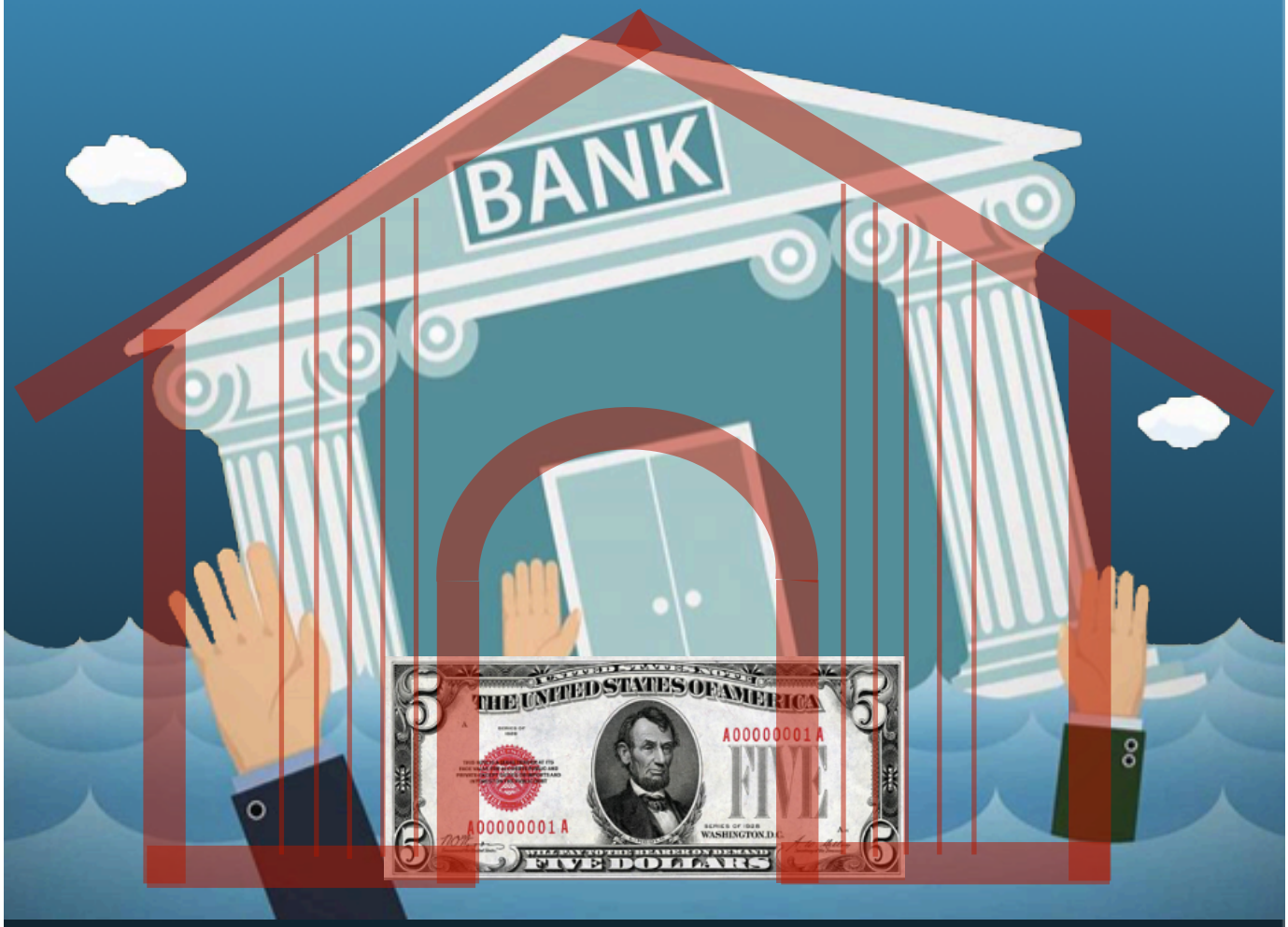

تغيُّر هيكل سوق الائتمان العالمي وتحوُّل المصارف نحو الظل

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الاسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة التحرير

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

أسرة التحرير

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير - مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: بالاقتصاد الإسلامي وعلومه: كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

دعوة لرعاية المجلة أو الإعلان فيها

- رعاية المجلة.
- رعاية كتاب.
- إعلان في المجلة.
- إعلان على الموقع الإلكتروني.

https://giem.kantakji.com/contact-us/

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٨٥٠ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

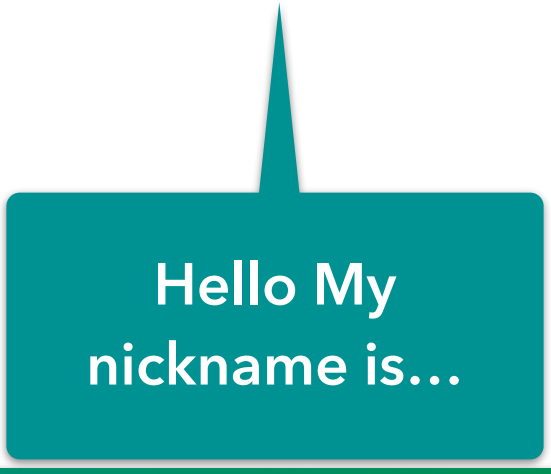

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم
لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٤

إعلان هام للسادة الناشرين ٥

فهرس المحتويات ٦

لوحة فنية ٨

بريشة محمد حسان السراج

تغير هيكل سوق الائتمان العالمي وتحول المصارف نحو الظل ٩

د. سامر مظهر قنطقجي

دور الزكاة في تنمية المشروعات الصغيرة وتعزيز فرص العمل للفقراء في مصر ١٦

د. عماد صالح سلام

اقتصاد المعرفة شبكة أمان للاقتصاد الوطني ٢٩

د. فادي محمد الدحدوح

الرؤية الاقتصادية والشرعية لعملة البتكوين ٣١

د. فؤاد بن حدو

النقود الإسلامية ٤١

نجلاء عبد المنعم

دور العمل الخيري في تحقيق التنمية الاقتصادية ٤٨

د. عبد الكريم بناني

السلع العامة والنشاط الحكومي ٦٠

ترجمة د. محمد المهدي وفيق السائح

دور هندسة مالية الزكاة وإدارتها في هيلكة الاقتصاد ٨٠

د. حازم محمود الوادي

التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية وفق تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي ١٠٠

نواف علي الكسار

القواعد الأصولية الضابطة للترجيح ١١٣

د. أحمد مالك ولد المختار

جدولة الدين في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.....١٣٣
آلاء محمود ديدح
أثر الأزمة السياسية اليمنية الأخيرة في عام ٢٠١٥ على سيولة البنوك الإسلامية اليمنية..... ١٣٥
سالم عبد المجيد البيض

لوحة فنية

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

تغير هيكل سوق الائتمان العالمي وتحول المصارف نحو الظل

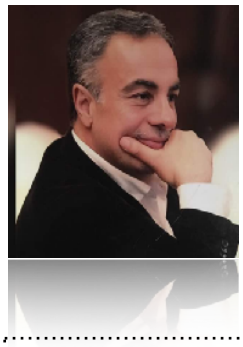

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

الإقراض عملية موغلة في التاريخ مارسته أغلب الشعوب والحضارات، غلب عليه أن يكون ربويًا أي مال بمال مع زيادة، والربا حرمته الشرائع السماوية جميعها، لما فيه من ضرر وفساد.

لقد ضعف حجم الائتمان في الآونة الأخيرة، بسبب تدني سعر الفائدة؛ فأحجمت المصارف عن إقراض عملائها؛ فدخل سوق الائتمان مؤسسات عديدة غير مالية. مما فرض تغييرات بدأت تصبح جوهرية في سوق الائتمان العالمي.

إنه بعد النشوء المتواضع لعمل المصارف؛ ثم تحولها لتعمل ضمن كيان سُمي بالمصرف؛ وبسبب زيادة القيود على عمل المصارف؛ تغيرت طريقة تعريفها في أمريكا؛ فتم فصل المصارف التجارية عن الاستثمارية؛ ثم بتحول مصرفي (مورغان ستانلي) و(غولدمان ساكس) إلى شركتين مصرفيتين قابضتين انتهى نموذج البنوك الاستثمارية.

وشهد القرن الماضي إفلاس العديد من المصارف، وأفلس إثر أزمة ٢٠٠٨ رمز الرأسمالية (ليمان براذرز) رابع أكبر مصرف أمريكي، وكان لانهياره وقع كبير في القطاع المالي العالمي بعد أن تجاوز عمره القرن والنصف، ولطالما ضُرب به المثل من الإفلات سالما من أزمات مالية تاريخية ضخمة كالكساد الكبير الذي ضرب العالم في ثلاثينيات القرن الماضي.

The Economist

وقد قادت الابتكارات المالية أسواق المال إلى صيغ ائتمانية غيّرت من عملياته؛ كالتوريق وإصدار الديون وتداولها بالبيع والشراء؛ مما زاد حجم الإقراض المباشر

من قبل مؤسسات مالية غير مصرفية، بلغت حصتها في أمريكا من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٢٪ (الرسم ١). ولانعدام الضوابط؛ خلفت هذه الابتكارات آثاراً سيئة على الاقتصاد؛ حيث تدخل الاحتياطي الفيدرالي في أسواق رأس المال، داعمًا البنوك التجارية والاستثمارية، كما كرر تدخله إثر أزمة كورونا مؤخرًا، وبذلك؛ فبدلاً من أن يكون الاحتياطي الفيدرالي هو **الملاذ الأخير للمصارف كمقرض، صار صانع سوق الملاذ الأخير**؛ وبلغت تكلفة التدخل الأخير في أسواق الائتمان ٢٣.٥ تريليون دولار، وهو أضخم تدخل في التاريخ.

وقد أظهرت المصارف ضعف مزاياها التنافسية وتباطؤها في تبني التكنولوجيا المالية، وبتزايد عزوفها عن المخاطرة، بدأت مؤسسات غير مصرفية تحرز تقدمًا في سوق الائتمان لخبرتها بالتكنولوجيا.

The Economist

قال ريتشارد بيرنر من جامعة نيويورك: لقد سهلت التكنولوجيا في العقد الماضي حدوث تحول بتعزيزها نمو المدفوعات والأنشطة شبه المصرفية خارج النظام المصرفي (الرسم ٢).

ثم بعد تخلص أمريكا من ديونها إثر الأزمة المالية؛ وانخفاض ديون الرهن العقاري فيها؛ ارتفعت ديون الشركات لتبلغ أعلى مستوياتها على الإطلاق[1].

و تُيسِّر مصارف الظل الجزء الأكبر من هذا النشاط، ولعل أسواق رأس المال قد مولت الجزء الأكبر من الزيادة في ديون الشركات. فقد لعبت أسواق رأس المال دوراً أساسيًا في أزمة ٢٠٠٨؛ ليتوسع دورها، وقد بلغت الأصول المالية العالمية غير المصرفية ١٧٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٤٦٪ من إجمالي الأصول المالية، أما الآن فوصلت إلى ٢١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و ٤٩٪ من الأصول المالية العالمية.

مما يشير لحدوث تحول ملحوظ في العالم.

[1] للمزيد يراجع كتابنا السياسة النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية، ٢٠٢٠، كاي للنشر.

فما هو مصرف الظل؟

المصارف هي التي تأخذ ودائع التجزئة بتنظيم وإشراف المصرف المركزي، ثم قد تودعها في حساباته، كما يمكنها الاقتراض منها مباشرة في أوقات الشدة. ومصطلح الظل المصرفي ينطبق على مجموعة من المؤسسات والأنشطة المالية؛ كمؤسسات التقاعد والتأمين والأسهم الخاصة وصناديق التحوط، إضافة إلى المؤسسات الأحدث؛ كصناديق الدخل الثابت المتداولة في البورصة[1]، وعادة ما يصعب فصل أنشطة المصارف الحقيقية عن شركات الظل؛ التي تقدم الإقراض الائتماني الخاص.

فماذا يُفعل في الظل؟

The Economist

تم إنشاء حوالي ٨٠٪ من الرهون العقارية من قبل البنوك في عام ٢٠٠٧، وبعد عقد من الزمن، تم إنشاء أكثر من نصف الرهون من قبل جهات غير مصرفية؛ كشركتي Quicken Loans[2]، و LoanDepot[3].

وبذلك جذب إقراض الشركات المتوسطة أنواعًا جديدة من المؤسسات؛ ليتحول اتجاه صناعة الأسهم الخاصة على مدى العقد الماضي، للاستثمار في أصول ائتمانية؛ فجمعت صناعة الائتمان الخاص ٨١٢ مليار دولار من الأصول الائتمانية ما يعادل ١٤٪ من سندات الشركات القائمة.

لقد صارت بنوك الظل تمارس نشاطها في الأعمال التجارية بعد أن كانت حكرًا على البنوك الاستثمارية العملاقة؛ كالخدمات الاستشارية للاندماج والاستحواذ.

لقد تغير هيكل سوق الائتمان... وبناء عليه؛

١. فالبنوك تخوض معركتها؛ لأنها:

[1] هي التي توفر وسيلة للمدخرين لإيداع الأموال النقدية التي يتم استثمارها بعد ذلك في سندات الحكومة والشركات
[2] Quicken Loans هي شركة إقراض عبر الإنترنت مقرها ميشيغان.
[3] LoanDepot هي شركة سمسرة في كاليفورنيا، تستعد للإدراج في البورصة لأنها صارت أكبر مصدر لقروض الإسكان الأمريكية في عام ٢٠١٨.

The Economist

- أضحت الأقل ربحية في عالم يوجب عليها؛ امتلاك أصول آمنة منخفضة العائد؛
- تعادل إيراداتها نصف ما تكسبه جميع الشركات العالمية من خلال التوسط في أسواق رأس المال، ومن بين ١٠٠ مليار دولار من الأرباح تحصل على ١٠٪ فقط[1].

٢. أما بالنسبة للمقترضين والمستثمرين، فقد أدى استمرار نفوذ أسواق رأس المال وظهور شركات جديدة مُبتكِرة إلى مزيد من المنافسة في النظام المالي؛ فصارت الشركات متوسطة الحجم؛ صناديق ائتمان خاصة، بعد أن كانت تكافح للحصول على قروض مصرفية. وهذا التحول سيعني بالنسبة للمخاطر؛ أن البنوك صارت معرضة للتهديدات، مما سيهدد توفير الائتمان للشركات والأسر.

ويرى مكتب الاستقرار المالي[2] أن أكثر أنواع مصارف الظل خطورة هي الصناديق ذات الدخل الثابت وصناديق أسواق المال، وهي كبيرة في أمريكا.

وبناء على ما سبق، يجد صناع السياسة – مرة أخرى – أن أدواتهم المعتادة لا تعمل بالشكل الذي قد يرغبون فيه؛ فحتى في أسوأ الحالات التي حلم بها بنك الاحتياطي الفيدرالي في اختبارات الإجهاد لهذا العام، انخفضت نسب رأس المال الأساسي من ١٢٪ إلى ٩.٩٪ في ٣٣ مصرفًا في أمريكا، مما جعله يعمل كصانع سوق الملاذ الأخير بدل عمله كمقرض الملاذ الأخير للنظام المصرفي، وكانت أزمة ٢٠٠٨ بمثابة اختبار لهذا الدور، مع بعض التدخلات التجريبية (الرسم البياني ٤) كالآتي :

---

[1] مايكل سبيلاسي من شركة الاستشارات Accenture.

[2] تتمثل المهام والمسؤوليات الأساسية لمكتب الاستقرار المالي في كل بنك مركزي؛ بضمان وجود نظام مالي قوي وقادر على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية، بما يُعزز الاستقرار المالي ويُخفف حدة أي أزمات مالية في إطار تطبيق نظام للإنذار المبكر، استنادًا لتقييم موضوعي للمخاطر التي يتعرض لها النظام المالي، وباستخدام اختبارات الضغط المالي ونماذج أداء الاقتصاد الكلي.

- تدخل لتهدئة سوق المال.
- تدخل لإحياء سوق سندات الشركات التي توقفت عن العمل، من خلال الوعد بشراء السندات.
- قدم التمويل لسوق الريبو – حيث تتم مبادلة سندات الخزانة بين عشية وضحاها بالنقد – كما حصل في سبتمبر ٢٠١٩، عندما تعثر السوق.
- وفر السيولة لصناديق الاستثمار المشتركة في أسواق المال، التي تأخذ السيولة من الأفراد وتضعها في استثمارات قصيرة الأجل للغاية (كسندات الخزانة)، على أمل أن يتم الدفع للمستثمرين فور الخروج من هذه الصناديق.
- اشترى الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، باعتبارها المنتج النهائي لمقدمي الرهن العقاري بالتجزئة.
- هدأ قلق المستثمرين، بسبب قوة إعلاناته؛ فأقرض ما يقارب ١٠٠ مليار دولار.

إذاً؛ قد لا يكون ركود البنوك أمراً سيئاً؛ لأن الائتمان حقق نمواً بشكل أكثر تنافسية، وصار أقل اعتماداً على مؤسسات كبيرة تحفها المخاطر. أما الفارق: فعند تعطل البنوك، يعرف المنظمون أين يبحثون؛ بينما عندما يحدث نشاط مفرط في الظل، فسيخاطرون بالتنبؤ كمن يتحسس في الظلام.

دخول المصارف المركزية على خطوط تمويل التجزئة

إن ما كان مشروعاً قيد الدراسة في أكتوبر ٢٠٢٠ تحول إلى وعدٍ من الرئيس الأمريكي الجديد بعد تمرير مجلس النواب مشروع قانون[1] تعهد فيه تقديم ٢٠٠٠ دولار كشيكات تحفيزية لمساعدة المواطنين مسنداً تنفيذه لمجلس الاحتياطي الفيدرالي للقيام بذلك.

قالت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند أن الاحتياطي الفيدرالي كان يبحث في طرق يمكن من خلالها تقديم مدفوعات مباشرة وفورية لكل أمريكي، حتى أولئك الذين ليس لديهم حسابات بنكية.

وبذلك يتجنب الفيدرالي اللجوء إلى أسعار الفائدة السلبية، ويقدم بدائل؛ بإرسال الأموال مباشرة إلى المستهلكين، مما سيعزز:

[1] قناة الحرة تاريخ ٢٠-١٢-٢٠٢٠.

١. الطلب الفعلي للمستهلكين،

٢. تضخم أسعار المستهلك،

٣. بديل سياسة التسهيل الكمي.

ويبدو أن هذه التكنولوجيا ستمثل (دولاراً رقمياً)، أو عملة رقمية للبنك المركزي؛ فبموجبه يكون لكل أمريكي حساب في الاحتياطي الفيدرالي يمكن إيداع هذه الدولارات الرقمية فيه، أو عبر تطبيق، أو أي شيء آخر، ومن خلال الرابط التالي يمكن لأي أمريكي فتح حساب عبر الإنترنت لدى وزارة الخزانة الأمريكية www.treasurydirect.gov.

فأي دور بقي للمصارف التقليدية؟

يبدو أن لكل عصر اقتصادي تحديات تخصه؛ فبعد ثلاثينيات القرن الماضي، كانت المهمة منع الكساد، وفي السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كان إنهاء الركود التضخمي.

أما اليوم فتتمثل مهمة صانعي السياسات في إنشاء إطار يسمح بإدارة دورة الأعمال ومواجهة الأزمات المالية والوبائية دون تسييس للاقتصاد، ويتضمن ذلك:

١. تراجع دور السياسة النقدية وأدواتها؛ فبعد سقوط مفاهيم مدرسة شيكاغو النقدية، وظهور مفاهيم النظرية النقدية الحديثة، وسيكون عهد شيوع الدولار الذي أساسه الديون فقط قد بدأ عصره، وسوف ينتشر في الأسواق العالمية طالما أن العالم ما زال مرتبطاً بنظام الدولار كنقد عالمي. والصورة التالية تظهر فئة الخمس دولارات[1].

[1] الويكيبيديا: اللون الأحمر يشير إلى أن الأوراق النقدية صادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية مباشرة وليس البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الذي يحمل اللون الأخضر وهو الشائع بين الناس؛ فالأولى أساسها ديون، والثانية أساسها نقود.

وفي هذه الحالة فإن الحكم الشرعي لهذه الأوراق لن يكون كسابق عهده، حيث صارت ديوناً وليست نقوداً.

يبدو أن مرحلة موت النقود بات واقعاً نعيشه، وبذلك تحققت توقعات الاقتصادي الأمريكي (جويل كورتزمان) في كتابه موت النقود.

٢. تفويض التكنوقراط بالإدارة المالية.

٣. إصلاح النظام المالي؛ لتمكين البنوك المركزية تقديم الخدمات المصرفية بشكل مباشر من خلال التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية بعيداً عن الخدمات القديمة التي صارت بالية.

لقد تغير هيكل سوق الائتمان، وهو في طريقه نحو مزيد من التغييرات المتتالية...

حماة (حماها الله) بتاريخ ٣ جمادى الآخر ١٤٤٢ هـ الموافق ١٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٢١ م

References:
- The Economist, Banks lose out to capital markets when it comes to credit provision, 25 Jul 2020 Link.
- The Economist, Governments must beware the lure of free money, Jul 23rd 2020, Link.
- Wolf Richter, What's Behind the Fed's Project to Send Free Money to People Directly?, Oct 2, 2020, link.
- The St. Louis Federal, David Andolfatto, Does the National Debt Matter?, December 4, 2020, Link.
- قنطقجي، د. سامر، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية، رابط.

دور الزكاة في تنمية المشروعات الصغيرة

وتعزيز فرص العمل للفقراء في مصر

د. عماد صالح سلام

مدير عام مركز سلام للاستشارات الإدارية وتنمية الموارد البشرية - القاهرة

الحلقة (١)

تكمن أهمية الزّكاة في محاربة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي لجميع أبناء المجتمع، لتتوافر لهم حياة كريمة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين، حيث تسهم الزكاة في تحسين المستوى المعيشي والصحي والتعليمي للفقراء مما يؤهلهم ليصبحوا قوة عمل مشاركة في التنمية الاقتصادية.

توجد فئة من المستحقين للزكاة وهم الفقراء المتعففين الذين لا يسألون الناس إلحافاً، هم أولى الناس بالعون والمساعدة. وقد أمر الرّسول صلّى الله عليه وسلّم معاذ بن جبل رضي الله عنه عندما أرسله إلى اليمن أن يأخذ صدقة من فضول أموال الأغنياء ويردّها إلى الفقراء.

وتتمثل أهمية الزكاة في أنها من محاسن الإسلام الذي جاء بالتكافل والتراحم والتعاطف بين أفراد المجتمع، والتعاون بين المسلمين على البرّ والتقوى، وبالأمن والأمان والرخاء لهم، وتحقيق عدالة الإسلام والتكافل الاجتماعي بين الناس، حيث يكفل للمحتاج ما يعينه على حياته من مال الزكاة، ويكفل للغني حرية التملك لماله لإيتائه الزكاة. وليس القصد من الزّكاة هو سد حاجات الفقراء وإشباعها لبعض الوقت فقط، ولكن القصد منها هو إخراجهم من الفقر على الدوام، وذلك بتمليكهم الوسائل الّتي تحميهم من التردي في الفقر مرة أخرى وتنقلهم من الكفاف إلى الكفاية.

مصارف الزكاة والصدقات: لقد أطلق القرآن الكريم والسنة النبوية على الزكاة لفظ الصدقة، يقول الله تعالى: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ

(التوبة : ١٠٣) . وفيما يلي نستعرض بإيجاز مصارف الزكاة والصدقات بصورة مختصرة حيث وردت بشكل مفصل في كتب الفقه .

الأصناف الثمانية لمصارف الزكاة والصدقات : تتعدد مصارف الزكاة ومصارف الصدقات غير الزكاة، فبينّ الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز مصارف الزكاة وحصرها في ثمانية أصناف، يقول تعالى : **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** (التوبة : ٦٠) . ومن هذه الآية يمكن بيان مصارف الزكاة والصدقات والمقصود بكل من هذه الأصناف الثمانية :

- الفقراء : الذين لا مال ولا كسب لهم يكفيهم الحاجات الأساسية للحياة الكريمة، والفقير أشدُّ حاجةً مِنَ المسكينِ .
- المساكين : المسكين أحسن حالا من الفقير، لكن لا يجد جميع الكفاية، ولكن الفقراء والمساكين يشتركا في أنهما دون الكفاية .
- العاملون عليها : عامل الزكاة هو الذي يتولى القيام بالعمل على الزكاة، بحسب نوع العمل، مثل : الجابي أو الساعي في جمع مال الزكاة، أو الكاتب، من يقوم بحصر أموال الزكاة، أو الخرص، والتقييد، أو الحساب، أو الصرف للمستحقين، أو غير ذلك مما يحتاج إلى عمل، ويعطى العامل قسطا من مال الزكاة مقابل عمله، وهو عبارة عن أجرة يأخذها مقابل عمله على الزكاة، وتقدر بقدر عمله، سواء كان غنيا أو فقيرا، وليس له قبول الهدية ممن ولي عليهم بتحصيل مال الزكاة منهم، أو صرفها لهم؛ للنهي عن ذلك .
- المؤلفة قلوبهم : وهم الذين دخلوا في الإسلام حديثًا يعطون من الزكاة تأليفًا لقلوبهم، أو هم من يرجى إسلامهم من أهل الرأي والنفوذ ولهم دور في صلاح المسلمين وحمايتهم في ضوء المصالح الشرعية .
- في الرقاب : ويقصد به تحرير الإنسان من العبودية والقهر والتسلط، وهم على ثلاثة أشكال : المكاتبون المسلمون : فيعانون لفك رقابهم، إعتاق الرقيق من المسلمين، فك أسر الأسرى من المسلمين .

- الغارمون: وهم المدينون في غير معصية العاجزون عن سداد ديونهم، أو تحمل حمالة لإصلاح بين الناس، أو كان ضامنًا وعجز عن الدفع.
- في سبيل الله: والمراد بذلك، إعطاء الغزاة المتطوعين للجهاد، وكذا الإنفاق في مصلحة الحرب وكل ما يحتاجه أمر الجهاد وحماية الدين وجعل كلمة الله هي العليا.
- ابن السبيل: ويقصد به المسافر المجتاز الذي قد فرغت نفقته بشرط عدم المعصية، فيعطى ما يوصله إلى بلده.

التطبيق المعاصر لمصارف الزكاة والصدقات: يشير البعض[1] إلى بعض الحالات المعاصرة لمصارف الزكاة والصدقات نعرضها فيما يلي:

- دعم المجاهدين في سبيل الله بالمفهوم الواسع، ويدخل في نطاق ذلك شراء السلاح والعتاد والإنفاق على تدريبهم، والإنفاق على أسرهم وكل ما يدخل في تفسير قول الله تبارك وتعالى: [**وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم** (الأنفال: ٦٠).
- الفقراء والمساكين من الأقارب واليتامى والأرامل والمطلقات والمسنين والعجزة والمرضى والعاطلين وأسر المسجونين والمعتقلين والمفقودين الذين لا يسألون الناس إلحافا.
- الطلبة الفقراء ولا سيما الوافدين الذين خرجوا لطلب العلم النافع المشروع، الذين انقطعت مصادر مواردهم المالية وضاقت عليهم السبل.
- دور العلم الدينية مثل كتاتيب تحفيظ القرآن والمدارس الإسلامية في المهجر والبحوث والدراسات الإسلامية لنشر الدين والدفاع عنه، ودعم القنوات الفضائية الإسلامية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح.
- حماية الأقليات الإسلامية من حملات التنصير وحفظهم من كل ما يؤثر على عقيدتهم وحياتهم وحريتهم.
- الدفاع عن المعتقلين والمسجونين في أي مكان في العالم بسبب الدفاع عن الإسلام والمسلمين.

[1] حسين حسين شحاتة، لمن تُعطى الزكاة والصدقات؟ (مصارف الصدقات)، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي بالموقع الإلكتروني لدار المشورة http://www.dr-hussienshehata.com/Search.aspx?q، يوليو 2020.

- دعم الحركات الإسلامية التي تدعو إلى تحرير المسلمين بالسبل المشروعة، وكذلك الذين يعملون في الدعوة الإسلامية.
- المهجرون والمنكوبون بسبب الفيضانات والكوارث والمصائب والزلازل والحروب وما في حكمها.
- مساعدة الشباب الفقير المقبل على الزواج في نطاق الضروريات والحاجيات لحفظ العرض والمجتمع.
- مساعدة من أصابتهم كارثة أو مصيبة أو حاجة أو ما في حكم ذلك.
- وجوه البر العامة التي فيها منافع للناس في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية ومنها: بناء المساجد والمستشفيات الخيرية ودور الرعاية الاجتماعية ومراكز الثقافة الإسلامية.
- تمويل المشروعات الصغيرة وتمليكها أو تأجيرها للشباب الفقير العاطل بهدف المساهمة في علاج مشكلة البطالة.

فالإسلام يحض على الإنفاق وبذل الأموال في وجوه الخير، وبصفة خاصة تقديم العون والمساعدة للفقراء المتعففين الذين يستحقون حقًا للصدقة والإنفاق، ويمكن بيان صفاتهم والمسائل التي تتعلق بهم.

الفقراء المتعففين في الإسلام: صفات الفقراء المتعففين في القرآن والسنة: يقول الله تعالى: **لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ** (البقرة: ٢٧٣).

تدعو هذه الآية لبذل الأموال في وجوه الخير، وخص سبحانه وتعالى بالذكر طائفة من المؤمنين هي أولى الناس بالعون والمساعدة، ووصف هذه الطائفة **بست صفات** من شأنها أن تحمل العقلاء على المسارعة في إكرام أفرادها وسد حاجتهم[1].

[1] محمد سيد طنطاوي، (1997)، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص 525 - 529.

لقد وصفهم الله تعالى أولاً بالفقراء[1]، أي الذين هم في حاجة إلى العون والمساعدة لفقرهم واحتياجهم إلى ضرورات الحياة.

أما الصفة الثانية؛ فقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُحۡصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، والإحصار في اللغة هو أن يعرض للرجل ما يحول بينه وبين ما يريده بسبب مرض أو شيخوخة أو عدو أو ذهاب نفقة أو ما يجرى مجرى هذه الأشياء. والمعنى: اجعلوا الكثير مما تنفقونه – أيها المؤمنون – لهؤلاء الفقراء الذين حصروا أنفسهم ووقفوها على الطاعات المتنوعة التي من أعظمها الجهاد في سبيل الله، أو الذين منعوا من الكسب بسبب مرضهم أو شيخوختهم، أو غير ذلك من الأسباب التي جعلتهم في حالة شديدة من الفاقة والاحتياج.

وعبر في الجملة الكريمة –ب (أحصروا) بالبناء للمجهول، للإشعار بأن فقرهم لم يكن بسبب تكاسلهم وإهمالهم في مباشرة الأسباب، وإنما كان لأسباب خارجة عن إرادتهم.

يشير ابن كثير في تفسيره[2]، أن هذه الآية تعني المهاجرين الذين قد انقطعوا إلى الله وإلى رسوله وسكنوا المدينة، وليس لهم سبب يردون به على أنفسهم ما يغنيهم. فقد حصروا لأن الكافرين يضيقون عليهم منافذ الحياة، أو حصروا أنفسهم على الجهاد، ولم يحبوا أن يشتغلوا بغيره؛ لأن الإسلام كان لا يزال في حاجة إلى قوم يجاهدون.

وقوله: (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) تكريم وتشريف لهم، أي أن ما نزل بهم من فقر واحتياج كان بسبب إيثارهم إعلاء كلمة الله على أي شيء آخر، ففي سبيل الله هاجروا، وفي سبيل الله تركوا أموالهم فصاروا فقراء، وفي سبيل الله وقفوا أنفسهم على الجهاد، وفي سبيل الله أصابهم ما أصابهم وهم يطلبون أداء ما كلفهم – سبحانه – بأدائه.

---

[1] الفقراء جمع فقير والفقير هو المعدم، لأن أصل هذه الكلمة مأخوذة من الفقر الموافق للقفر في الاشتقاق الأكبر الذي يساوي في الحروف دون الترتيب، والقفر هو الشيء الخالي، الأرض الخالية وكما قال الشاعر: "وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر". الكلام على إن القفر بمعنى الشيء الخالي، الفقير معناه الخالي ذات اليد؛ ويقرن بالمسكين أحيانا؛ فإذا قرن بالمسكين صار لكل منهما معنى؛ وصار الفقير من كان خالي ذات اليد؛ أو من لا يجد من النفقة إلا أقل من النصف؛ والمسكين أحسن حالا منه، لكن لا يجد جميع الكفاية؛ أما إذا انفرد أحدهما عن الآخر صار معناهما واحدًا؛ فهو من الكلمات التي إذا اجتمعت افترقت؛ وإذا افترقت اجتمعت، "للفقراء" يعني خالي ذات اليد. يراجع: الشيخ محمد بن صالح العثيمين (2006)، تفسير القرآن الكريم، تفسير سورة البقرة الآية 273، من الموقع الإلكتروني لأهل الحديث والأثر http://alathar.net/home/esound/index.php?op=codevi&coid=92963، يوليو 2020.

[2] الإمام عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، (المتوفى سنة 774ه، طبعة عام 1400ه - 1980م)، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) - الجزء الأول، مكتبة التراث الإسلامي، حلب، ص ص 324 - 325.

أما الصفة الثالثة من صفاتهم فقال فيها (**لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي ٱلْأَرْضِ**)، والضرب في الأرض هو السفر أو السير فيها للتكسب والتجارة وغيرهما. أي أنهم عاجزون عن السفر أو السير في الأرض لتحصيل رزقهم بسبب اشتغالهم بالجهاد، أو بسبب ضعفهم وقلة ذات يدهم، أو لما أصابهم من الجراح أو الكسور، أو نحو ذلك.

والصفة الرابعة من صفاتهم هي قوله تعالى: **يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ**. أي الجاهل بأمرهم وحالهم، يحسبهم أغنياء من تعففهم في لباسهم وحالهم ومقالهم وتركهم للمسألة.

أما الصفة الخامسة من صفاتهم فهي قوله تعالى: **تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ**، أي تعرف أحوالهم بعلامتهم؛ والعلامة التي فيهم هي أن الإنسان إذا رآهم ظنهم أغنياء؛ وإذا دقق في حالهم تبين له أنهم فقراء؛ لكنهم متعففون. فيمكن أن تعرفهم من حالتهم البائسة التي تستحق الإنفاق عليهم وإن لم يسألوا، حيث يظهر لذوي الألباب من صفاتهم، وفي الحديث الشريف: **اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله**.

أما الصفة السادسة من صفاتهم فهي قوله تعالى: **لَا يَسْـَٔلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا**، والإلحاف كما يقول صاحب الكشاف[1]: هو الإلحاح بأن لا يفارق – السائل المسؤول – إلا بشيء يعطاه. ومعناه: أنهم إن سألوا سألوا بتلطف ولم يلحفوا. وقيل هو نفى للسؤال والإلحاف. والذي عليه المحققون من العلماء أن النفي منصب على السؤال وعلى الإلحاف أي أنهم لا يسألون أصلا تعففا منهم، لأنهم لو كانوا يسألون ما ظنهم الجاهل أغنياء من التَّعَفُّفِ، ولو كانوا يسألون ما كانوا متعففين، ولو كانوا يسألون ما احتاج صاحب البصيرة النافذة إلى معرفة حالهم عن طريق التفرس في سماتهم لأن سؤالهم كان يغنيه عن ذلك.

وقال الإمام أحمد عن رجل من مزينة، أنه قالت له أمه: ألا تنطلق فتسأل رسول الله صلى الله عليه سلم كما يسأله الناس فانطلقت أسأله فوجدته قائمًا يخطب، وهو يقول: **ومن استعف أعفه الله، ومن استغنى أغناه الله، ومن يسأل الناس وله عدل خمس أواق فقد سأل الناس إلحافا**، فقلت بيني وبين نفسي لنا ناقة لهي خير من خمس أواق، ولغلامه ناقة أخرى فهي خير من خمس أواق، فرجعت ولم أسأل.

[1] أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، (المتوفى سنة 538ه)، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق خليل مأمون شيحا 1430ه - 2009م، الطبعة الثالثة، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 153.

وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **من سأل وله ما يغنيه جاءت مسألته يوم القيامة خدوشًا أو كدوحًا في وجهه، قالوا يا رسول الله وما غناه؟ قال: خمسون درهما أو حسابها من الذهب**[1].

فالفقراء الواردة صفاتهم بالآية الكريمة هم المستحقون حقًا للصدقة والإنفاق؛ وإذا تخلفت صفة من الصفات فالاستحقاق باقٍ؛ لكن ليست كما إذا تمت هذه الصفات الست.

مسائل تتعلق بالفقراء المتعففين: في تفسير القرطبي للآية الكريمة ٢٧٣ من سورة البقرة أن هذا القول فيه عشر مسائل[2]:

الأولى: قوله تعالى: (**لِلْفُقَرَآءِ**) اللام متعلقة بقوله (**وَمَاتُنفِقُواْمِنْخَيْرٍ**) وقيل: بمحذوف تقديره الإنفاق أو الصدقة للفقراء. قال السدي ومجاهد وغيرهما: المراد بهؤلاء الفقراء فقراء المهاجرين من قريش وغيرهم، ثم تتناول الآية كل من دخل تحت صفة الفقراء غابر الدهر. وإنما خص فقراء المهاجرين بالذكر لأنه لم يكن هناك سواهم[3]، وهم أهل الصُفة، وكانوا نحوا من أربعمائة رجل، وذلك أنهم كانوا يقدمون فقراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما لهم أهل ولا مال، فبنيت لهم صفة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقيل لهم: أهل الصفة[4]. وكانوا رضي الله عنهم في المسجد ضرورة، وأكلوا من الصدقة ضرورة، فلما فتح الله على المسلمين؛ استغنوا عن تلك الحال وخرجوا، ثم ملكوا وتأمروا.

---

[1] رواه أحمد وأصحاب السنن.

[2] أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، (المتوفى سنة 671ه)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان (تفسير القرطبي)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي 1427ه - 2006م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص ص 371 - 380.

[3] القاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، (المتوفى سنة 546ه)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - الجزء الأول، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد 1422ه - 2001م، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 368.

[4] أهل الصفة - بضم الصاد وتشديد الفاء- وهم فقراء المهاجرين الذين خرجوا من ديارهم وتركوا أموالهم بمكة وهاجروا إلى المدينة لإعلاء كلمة الله لا يستطيعون زراعة ولا تجارة. ونقل القاضي عياض في إكمال المعلم عن الحربي أن الصفة مكان مقتطع من المسجد النبوي بالمدينة مظلل عليه ليأوي إليه فقراء المهاجرين الذين تركوا أموالهم بمكة، يبيتون فيه، ثم قال القاضي عياض: وأصله صفة البيت، وهو مثل الظلة أمامه، وذكر عن بعضهم أنهم إنما سموا أصحاب الصفة لأنهم كانوا يصفون على باب المسجد. يراجع:
الإمام أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، (المتوفى سنة 544 ه)، شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم - الجزء السادس، تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل 1419ه - 1998م، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص325.

ثم بين الله سبحانه من أحوال أولئك الفقراء المهاجرين ما يوجب الحنو عليهم بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُحۡصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، والمعنى: حبسوا ومنعوا. قال قتادة وابن زيد: معنى (﴿أُحۡصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾) حبسوا أنفسهم عن التصرف في معايشهم خوف العدو[1]، لكون البلاد كلها كفراً مطبقًا، وهذا في صدر الإسلام، وإنكار الكفار عليهم إسلامهم يمنع من التصرف في التجارة فبقوا فقراء. أو أعيقوا عن أعمالهم لأجل سبيل الله وهو الهجرة، وقد قيل أن أهل الصفة كانوا يخرجون في كل سريه يبعثها رسول الله صلى الله عليه وسلم للجهاد في سبيل الله. ولا يستطيعون ضربًا لأنهم عاجزون عن التجارة لقلة ذات اليد.

الثانية: قوله تعالى (﴿يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾) أي إنهم من الانقباض وترك المسألة والتوكل على الله بحيث يظنهم الجاهل بهم أغنياء.

الثالثة: قوله تعالى (﴿تَعۡرِفُهُم بِسِيمَٰهُمۡ﴾) فالسيماء أثر الفاقة والحاجة في وجوههم وقلة النعمة، أو يكون أثر السجود فكانوا يعرفون بصفرة الوجوه من قيام الليل وصوم النهار. وفي هذا دليل على أن للسيما أثراً في اعتبار من يظهر عليه ذلك، ومنه قوله تعالى: (﴿ولتعرفنهم في لحن القول﴾). فدلت الآية على جواز صرف الصدقة إلى من له ثياب وكسوة وزي للتجمل. واتفق العلماء على ذلك، وإن اختلفوا بعده في مقدار ما يأخذه إذا احتاج؛ فأبو حنيفة اعتبر مقدار ما تجب فيه الزكاة، والشافعي اعتبر قوت سنة، ومالك اعتبر أربعين درهما، والشافعي لا يصرف الزكاة إلى المكتسب.

الرابعة: قوله تعالى (﴿لَا يَسۡـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلۡحَافٗاۗ﴾) معناه الشمول بالمسألة إما للناس وإما في الأموال، فيسأل من الناس جماعة، ويسأل من المال أكثر مما يحتاج إليه، وبناء "لحف" للشمول، ومنه اللحاف، وهو الثوب الذي يشتمل به، ونحوه الإلحاح؛ يقال: ألحف في المسألة إذا شمل رجالاً أو مالاً، وألح فيها إذا كررها[2].

---

[1] جاء قول قتادة وابن زيد في المحرر الوجيز: أحصر إنما يكون بالمرض والأعذار وحصر بالعدو، وذكر أن تفسير الإحصار بالعدو هو قول السدي. يراجع: القاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، مرجع سبق ذكره، ص 368.

[2] أبو بكر محمد عبد الله المعروف بابن العربي، (المتوفى سنة 543ه - 1148م)، أحكام القرآن، تحقيق محمد عبد القادر عطا 1424ه - 2003م، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 318.

وروى النسائي ومسلم[1] عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان واللقمة واللقمتان، إنما المسكين المتعفف، اقرؤوا إن شئتم (**لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا**).

الخامسة: واختلف العلماء في معنى قوله (**لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا**) على قولين؛ فقال قوم منهم الطبري والزجاج[2]: إن المعنى لا يسألون البتة، وهذا على أنهم متعففون عن المسألة عفة تامة، وعلى هذا جمهور المفسرين، ويكون التَّعَفُّفِ صفة ثابتة لهم، أي لا يسألون الناس إلحاحًا ولا غير إلحاح.

وقال قوم: إن المراد نفي الإلحاف، أي إنهم يسألون غير إلحاف، فعن معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **لا تلحفوا في المسألة، فوالله لا يسألني أحد منكم شيئًا فتخرج له مسألته مني شيئًا وأنا كاره فيبارك الله له فيما أعطيته**.

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **من سأل وله أوقية فهو ملحف**[3]. وهذا الحديث يدل على أن السؤال مكروه لمن له أوقية من فضة أو ما يقوم مقامها، وما جاءه من غير مسألة فجائز له أن يأكله إن كان من غير الزكاة.

السادسة: قال ابن عبد البر[4]: من أحسن ما روي من أجوبة الفقهاء في معاني السؤال وكراهيته ومذهب أهل الورع فيه ما حكاه الأثرم عن أحمد بن حنبل، وقد سئل عن المسألة متى تحل؟ قال: إذا لم يكن عنده ما يغديه ويعشيه على حديث سهل بن الحنظلية[5]. قيل لأبي عبد الله: فإن اضطر إلى المسألة؟ قال: هي مباحة له إذا اضطر. قيل له: فإن تعفف؟ قال: ذلك خير له. ثم قال: ما أظن أحداً يموت من الجوع، الله يأتيه برزقه. ثم ذكر حديث أبي سعيد الخدري: **من استعف أعفه الله**[6].

---

[1] صحيح مسلم - حديث رقم (1039)، صحيح البخاري - حديث رقم (4539)، والمجتبى 5/85، وهو في المسند (9140).
[2] المرجع السابق مباشرة، نفس أرقام الأحاديث.
[3] أبو بكر محمد عبد الله المعروف بابن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 319، عن أصحاب السنن..
[4] يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي أبو عمر، (المتوفى سنة 463 ه)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - الجزء الرابع، تحقيق مصطفى أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري 1387ه - 1967م، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ص ص 120 - 123.
[5] يريد به حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من جمر جهنم" قالوا: يا رسول الله، وما يغنيه؟ قال: "ما يغديه أو يعشيه". أخرجه أحمد (17625)، وأبو داود (1629).
[6] صحيح البخاري - حديث رقم (1469)، وأخرجه أحمد (10989)،.

قال أبو بكر: وسمعته يسأل عن الرجل الذي لا يجد شيئًا، أيسأل الناس أم يأكل الميتة؟ فقال: أيأكل الميتة وهو يجد من يسأله! هذا شنيع. وقال: وسمعته يسأل: هل يسأل الرجل لغيره؟ قال: لا، ولكن يعرض، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه قوم حفاة عراة مجتابي النمار، فقال: "**تصدقوا**" ولم يقل: أعطوهم[1]. فالرجل يذكر الرجل فيقول: إنه محتاج؟ فهذا تعريض، وليس به بأس، إنما المسألة أن يقول: أعطه.

السابعة: فإن جاءه شيء من غير سؤال فله أن يقبله ولا يرده؛ إذ هو رزق رزقه الله. روى مالك[2] عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى عمر بن الخطاب بعطاء فرده، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**لم رددته؟**" فقال: يا رسول الله، أليس أخبرتنا أن أحدنا خير له ألا يأخذ شيئًا؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **إنما ذاك عن المسألة، فأما ما كان من غير مسألة؛ فإنما هو رزق رزقكه الله**؛ فقال عمر بن الخطاب: والذي نفسي بيده، لا أسأل أحدًا شيئًا، ولا يأتيني شيء من غير مسألة إلا أخذته.

الثامنة: الإلحاح في المسألة والإلحاف فيها مع الغنى عنها حرام لا يحل. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **من سأل الناس أموالهم تكثرا فإنما يسأل جمرا، فليستقل أو ليستكثر**[3]. وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس في وجهه مزعة لحم**[4].

التاسعة: السائل إذا كان محتاجًا فلا بأس أن يكرر المسألة ثلاثًا؛ إعذارًا أو إنذارًا، والأفضل تركه[5]. فإن كان المسؤول يعلم ذلك وهو قادر على ما سأله؛ وجب عليه الإعطاء، وإن كان جاهلاً به فيعطيه مخافة أن يكون صادقًا في سؤاله فلا يفلح في رده.

---

[1] صحيح مسلم - حديث رقم (1017) من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه، وسلف 1/428. قوله: النمار، بكسر النون، جمع نمرة، بفتحها، وهي ثياب صوف فيها تنمير. وقوله: مجتابي النمار، أي: خرقوها وقوروا وسطها. شرح مسلم للنووي 7/102.

[2] الإمام مالك بن أنس، (المتوفى سنة 179ه)،الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي 1406ه - 1985م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص998.

[3] صحيح مسلم - حديث رقم (1041)، وهو في المسند (7163).

[4] صحيح مسلم - حديث رقم (1040)، صحيح البخاري - حديث رقم (1474)، وهو في المسند (4638).

[5] أبو بكر محمد عبد الله المعروف بابن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 319 - 320.

العاشرة: فإن كان محتاجًا إلى ما يقيم به سنة، كالتجمل بثوب يلبسه في العيد والجمعة، فذكر ابن العربي[1]: سمعت بجامع الخليفة ببغداد رجلاً يقول: هذا أخوكم يحضر الجمعة معكم، وليس له ثياب يقيم بها سنة الجمعة، فلما كان في الجمعة الأخرى رأيت عليه ثيابًا جددًا، فقيل لي: كساه إياها فلان لأخذ الثناء بها.

خلاصة الفوائد التي نستخلصها من الآية الكريمة: إن أهم الفوائد التي نستخلصها من الآية الكريمة المذكورة أن السؤال إنما يجوز عند الضرورة، وأنه لا يصح لمؤمن أن يسأل الناس وعنده ما يكفيه، ولا يجوز أن نعطي من يستطيع التكسب؛ لأنه وإن كان فقيرًا بماله؛ لكنه ليس فقيرًا بعمله، والدعوة إلى فضيلة التَّعَفُّفِ، وينبغي على المؤمن أن يكون ذا فطنة وفراسة يعرف ب (السيما)، بحيث يستطيع أن يتفرس في وجه إخوانه المؤمنين ليرى من عليه هم الحاجة ومن عنده خواطر العوز، ولا يدع أخاه يسأل. وفي هذه الآية تحريض للمؤمن على البذل والسخاء، وترقية لنفسه على الشعور بمراقبة الله تعالى وعلى محبة فعل الخير. وما تنفقوا من خير سواء أكان المنفق قليلا أم كثيرا سرا أم علنا فإن الله يعلمه وسيجازيكم عليه بأجزل الثواب، وأعظم العطاء.

فالإسلام يدعو إلى التَّعَفُّفِ ومن ثم التنفير من السؤال الذي يورث الذلة في الدنيا والآخرة، ويحث الإسلام على العمل والسعي في طلب الرزق، لذا كان من الأهمية الترغيب في العمل وإبراز قيمته وأهميته في الدين الإسلامي وتوضيح أثر العمل في حياة المسلمين.

حث الإسلام على العمل: لقد وردت في القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تحثّ على العمل، ومنها قول الله تعالى: **وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا** (النبأ: ١١)، وفي هذه الآية بيان من الله بأنّه جعل للبشر النهار مُضيئًا؛ ليتمكّنوا من العمل، والسّعي ابتغاء تحصيل رزقهم ومعاشهم. وقوله تعالى: **فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** (الجمعة: ١٠)، هو بيان من الله أنّه لا بُدّ للمسلم من الموازنة بين أمر دينه ودُنياه؛ فأوجب عليه الصلاة، ولكنّه أباح له بعدها أن يذهب إلى عمله، ويسعى إلى تحصيل رزقه، مع عدم نسيانه ذِكرَ لله، فيبقى مُراقبًا لله في عمله.

[1] أبو بكر محمد عبد الله المعروف بابن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 319.

وورد الكثير من الأحاديث النبوية التي تحثّ على العمل، نذكر منها: قول النبي صلى الله عليه وسلم: **ما أكَلَ أحَدٌ طَعامًا قَطُّ خَيْرًا مِن أنْ يَأْكُلَ مِن عَمَلِ يَدِه، وإنَّ نَبِيَّ اللَّهِ داوُدَ كانَ يَأْكُلُ مِن عَمَلِ يَدِيه**[1]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **والذي نفسي بيده، لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خيرٌ له من أن يأتي رجلاً فيسأله أعطاه أو منعه**. وفي رواية أخرى، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **لأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةِ حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ، أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ**[2]. وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول: اللهم ارزقني، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهبًا ولا فضة).

وقد امتهن الأنبياء مهن وحرف عديدة؛ لأنّهم قدوة لغيرهم من البشر في الأخذ بالأسباب، والسعي في تحصيل الرزق. فقد كان سيدنا آدم عليه السلام يعمل في زراعة الأرض، حيث كان يحرث الأرض ويزرعها ويتعهدها، وكان نوح عليه السلام يعمل نجاراً، ونبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام كان يعمل بمهنة البناء، ومهنة نبي الله إسماعيل عليه السلام هي الصيد، أمّا زكريّا عليه السلام فقد كان نجّاراً، وكان إدريس علية السلام خياطًا، وكان صالح وشعيب عليهما السلام يعملان في التجارة، وموسى عليه السلام في رعي الأغنام، ونبي الله داوود عليه السلام كان يعمل في الحِدادة وصناعة الدروع الحديدية والأسلحة، والنبيّ محمد صلى الله عليه وسلم عمل في التجارة مع ميسرة خادم خديجة رضي الله عنها.

وهكذا كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يحترفون ويتجرون وهم فقراء حتى أغناهم الله. وفي قصة عبد الرحمن بن عوف ما يوضح ذلك. فقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه وقال: قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة، فآخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري، فعرض عليه أن يناصفه أهله وماله، فقال عبد الرحمن: بارك الله لك في أهلك ومالك! دلني على السوق. فربح شيئًا من أقط وسمن، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم بعد أيام وعليه وضر من صفرة، فقال النبي صلى الله

---

[1] الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، (المتوفى سنة 256 ه)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه الشهير ب صحيح البخاري، جمعية البشرى الخيرية للخدمات الإنسانية والتعليمية، كراتشي، سنة الطباعة 1437ه/ 2016م، حديث رقم (2072)، ص 1008.

[2] صحيح البخاري، حديث رقم (1470، 1471)، ص 782.

عليه وسلم: "**مهيم يا عبد الرحمن؟**" قال: يا رسول الله، تزوجت امرأةً من الأنصار. قال: "**فما سُقتَ فيها؟**" قال: وزن نواةٍ من ذهب. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "**أولم ولو بشاةٍ؟**"[1].

ويمكن أن نذكر من الحديث النبوي عندما بعث النبي صلى الله علية وسلم مُعَاذًا إلى اليمن قال له: "**إن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم**"[2]. من أجل تحقيق عدالة الإسلام والتكافل الاجتماعي بين الناس، حيث كان بيت المال في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وفي عهد الخلفاء الراشدين، تُجبى إليه الأموال من عدة مصادر منها أموال الزكاة والصدقات التي يتم توزيعها على المستحقين.

[1] المرجع السابق، حديث رقم (3937)، ص 1767.
[2] المرجع السابق، حديث رقم (1395)، ص 747.

اقتصاد المعرفة شبكة أمان للاقتصاد الوطني

د. فادي محمد الدحدوح

خبير في البحث العلمي والدراسات

تواجه المجتمعات بشكل مستمر على كافة الأصعدة تحديات كبيرة في جهودها التنموية، ومن أعظم هذه التحديات وأكثرها شدة تحديات استثمار الإمكانات والطاقات البشرية الهائلة الموجودة، مع ضرورة أن يكون هذا الاستثمار استثماراً رشيداً نوعياً يعظم من المردود الاقتصادي والاجتماعي لهذا الاستثمار من خلال توظيف الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية، خصوصاً في الوقت الذي نعيش فيه عصر التسارع التقني والصناعي، وهو الوقت الذي بدأت تتطور وتتغير فيه ملامح الموارد الاقتصادية، وظهرت مزايا وآفاق جديدة لقوة العمل ورأس المال وتطور المفاهيم وصولاً إلى اقتصاد المعرفة.

وبالرغم من التطور المعرفي الهائل الذي حققته وتحققه الدول المتقدمة، فإن مؤسساتنا العربية ما زالت تتقدم ببطء نحو تحقيق مجتمع قائم على اقتصاد المعرفة وصولاً للتنمية الشاملة بشكل يمكنها من اللحاق بركب الدول المعرفية، لذلك كان من الحتمي والضروري للقيادات المؤسسية وصناع القرار بكافة المؤسسات على اختلاف نوعية الخدمات والقطاعات التي تعمل به أن تتوجه توجه متقدماً وفاعلاً في التحول نحو اقتصاديات المعرفة وتحقيق التنمية الشاملة بمنهج متكامل ومخطط ومردود فعلي يحقق الأهداف المستقبلية للأفراد والمجتمع، ويحقق الرفاهية والريادة.

يقوم الاقتصاد المعرفي على استثمار المعرفة والمشاركة فيها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة من خلال التزود والتفاعل والتطوير من الخدمات المعلوماتية والتطبيقات التكنولوجية المتطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي، وتوظيف البحث العلمي بأعلى معاييره وأنظمته لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة الاقتصاد وتنظيمه كي يصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي.

ولتحقيق اقتصاد المعرفة لا بد أن يتوفر بنية تحتية مجتمعية واعية وتهيئة موارد بشرية وصناع معرفة يمتلكون المعرفة ولديهم قدرة على التحليل والابتكار، وتوظيف منظومة فاعلة للبحث والتطوير إضافة إلى توفير منظومة المشاركة والاستجابة بين كافة القطاعات المجتمعية والمؤسسية، وجعلها أكثر شمولية

للخدمات والأنظمة وتوافر سهولة وصول أفراد المجتمع إلى الشبكة المعلوماتية ونشر ثقافة مجتمع التعلم فكراً وتطبيقاً في مختلف المؤسسات.

إن التجارب من حولنا كثيرة، ولعل تجربة سنغافورة خير دليل، فبعد الأزمات التي عصفت بها، وتبنيها استراتيجية التحول نحو اقتصاد المعرفة عبر خطط منهجية دقيقة، والاستثمار في الموارد البشرية ورعاية المواهب، وشكلت الأبحاث والابتكار والمشاريع بمثابة ركائز أساسية لاستراتيجية سنغافورة الوطنية لتطوير الاقتصاد والمجتمع القائم على المعرفة، فصنعت سنغافورة لنفسها مكانة متقدمة بين الدول، وحققت الازدهار والنماء، واستطاعت تحقيق طفرة اقتصادية مدعومة بابتكارات متطورة شملت مختلف ميادين الحياة وعززت الاقتصاد الوطني بشكل فاعل.

إن امتلاك وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح واستثمارها بكافة أبعادها العلمية الدقيقة من خلال الاستخدام الكثيف للمهارات وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتقنية المتطورة لا بد وأن يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني وقاعدة للانطلاق نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة وتحقيق التنمية الشاملة، ولو أردنا أن نختصر هذه الأهمية المتنامية فيمكن القول أن تبني اقتصاد المعرفة على الصعيد الوطني هو بمثابة شبكة الأمان الحقيقي للاقتصاد المحلي، إنه الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرِّك الرئيس لعملية النمو المستدام وخلق الثروة وفرص التوظيف في القطاعات كافة، إنه يقوم على أساس إنتاج المعرفة واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة مصدراً رئيساً لثروة المجتمع المتطوِّر ورفاهيته.

الرؤية الاقتصادية والشرعية لعملة البتكوين

د. فؤاد بن حدو

دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية - جامعة الشهيد أحمد زبانة - غليزان - الجزائر

أدت الثورة التكنولوجية الهائلة والمتسارعة التي يشهدها العالم وخاصة في مجال الرقمنة إلى ظهور نقود رقمية تشتغل كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة وتتداول عن طريق الانترنت. وتعد عملة البتكوين من بين أشهر العملات والنقود الرقمية التي تشهد إقبالاً متزايداً من الجمهور والمستثمرين نظرا لما تتميز به هذه العملة عن غيرها والتي يمكن أن تحل محل النقود الورقية والمعدنية مستقبلاً.

وبناء على ما تم ذكره تتضح لنا معالم، وصورة إشكالية البحث الموسوم ب–: **ماهية الرؤية الاقتصاديّة والشرعيّة لعملة البتكوين؟**. وتم تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: ماهية النقود الرقمية ومراحل تطورها
- المبحث الثاني: عملة البتكوين
- المبحث الثالث: آراء وأقوال العلماء المعاصرين في حكم التعامل بعملة البتكوين

المبحث الأول: ماهية النقود الرقمية ومراحل تطورها

تعريفها: النقود الرقمية Digital money تدعى أيضا النقود المشفرة أو النقود الإفتراضية أو النقود الإلكترونية أو النقود المعمَاة. هذه الأصول هي عبارة عن نقود ونوع من أنواع العملات لكنها غير موجودة بأشكال فيزيائية ومادية، بل إنها افتراضية وتتواجد في العالم الافتراضي أو فضاء الإنترنت[1]. فتقنياً هي عبارة عن شفرة إلكترونية معقدة وخوارزميات ذكية وهي مبنية على تقنية "**البلوك تشاين**"، هذه الشفرة والتقنية المتقدمة تجعل اختراق هذه العملات والتلاعب بعددها أو قيمتها أقرب إلى المستحيل[2].

[1] أمناي أفيشكوا، "**تعريف العملة الرقمية وتاريخ العملات الافتراضية والمشفرة**"، أنظر الربط لموقع عملات https://Eumlat.Net/ تاريخ الاطلاع 09/01/2020م.

[2] نفس الرابط الالكتروني لموقع عملات https://Eumlat.Net/.

الفرق الجوهري بين النقود الالكترونية والنقود الرسمية: يكمن الفرق الجوهري بين النقود الالكترونية والنقود الرسمية هو عنصر الإلزام فالتعامل بالإلكترونية غير ملزم لأداء الحقوق إلا لمن لديه الرغبة فيها. ثم إن مصير هذه العملات مجهول، مثل جهالة أول مصدر لها[1].

مراحل ظهورها: مرت النقود الرقمية بعدة بمراحل إلى أن وصلت إلى صيغتها الحالية، وهذه المراحل التاريخية نذكرها بالتسلسل على النحو التالي[2]:

سنة ١٩٧٧: ظهرت خوارزمية RSA وهي من اختراع الثلاثي "ليونارد أدليمان" و" آدي شامير" و"رونالد ريفست" في معهد ماساتشوستس للتقنية بالولايات المتحدة الأمريكية والتي أعلن عنها حينها وتم نشر ورقة اختراعها، وهي في اختصارها تتكون من ٣ أحرف هي الأحرف الأولى لأسمائهم. الفائدة منها التي شكلت النواة الأولى لهذه العملات هي أنها تسمح بتلقي الإيرادات والأموال عن طريقها.

سنة ١٩٩٣: اخترع عالم الرياضيات "ديفيد تشوم" – Ecash، ما يقال بأنها أول عملة مشفرة إلكترونية وهي التي اعتمدت على التشفير. وبعدها عمل "ديفيد تشوم" على جمع الأموال لتمويل فكرته ونجح بالطبع في إنشاء شركة DigiCash التي تدير هذه العملة، وعمل على التعاقد مع التجار والشركات من أجل قبول عملته واستخدامها في التعامل الإلكتروني، إلا أنه وبسبب تأخر التجارة الإلكترونية ذلك الوقت فشل المشروع ولم يتمكن من إقناع الشركات والتجار باستخدام عملته.

سنة ١٩٩٦: تم إطلاق الذهب الإلكتروني E – gold وهو عبارة عن أول موقع لتبادل الذهب وتداوله، وهو الذي يتطلب فتح حساب عليه واستخدامه في شراء الذهب وبيعه، وللأسف تم إغلاق الموقع بعد شبهات من انه استخدم في غسيل الأموال.

سنة ١٩٩٧: اخترع "آدم باك" نظام للحد من البريد الإلكتروني المزعج ويدعى Hashcash وهو الذي تم دمجه أيضا في خوارزمية وشفرة العملات الرقمية مع تطويره بالطبع.

سنة ١٩٩٨: بعدها بعام واحد تمكن خريج علوم الكمبيوتر "وي داي" من إنشاء مخطط للعملة الإلكترونية شاركها عبر قائمته البريدية وهي التي شكلت النواة الأولى للعملات الرقمية الموجودة حالياً.

---

[1] عبد الستار أبوغدة، "**النقود الرقمية – الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية**"، بحوث مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي، المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي، يوم 09 يناير 2018م، سلسلة بيت المشورة للاستشارات المالية رقم (04)، قطر، ص 14.

[2] مرجع سابق، الرابط الالكتروني لموقع عملات https://Eumlat.Net

سنة ١٩٩٩ : تم إطلاق أول بنك إلكتروني "باي بال" الذي يساعد في تحويل الأموال عبر الإنترنت وقد عزز نجاحه وإقبال الناس عليه في التأكيد على ضرورة إطلاق عملات رقمية وإلكترونية.

سنة ٢٠٠٣ : ظهر متصفح "Tor" الذي يوفر تصفح المواقع بإخفاء الهوية وتصفح المواقع المحجوبة والممنوع الدخول، مما شكل دعماً غير مباشر للعملات المشفرة والتشفير وخصوصية التحويلات المالية.

سنة ٢٠٠٤ : تمكن المبرمج "هال فيني" من الكشف عن بروتوكول "RPOW" وهو المتخصص في مقاومة هجمات الهرمان من الخدمات وإعادة استخدام الخدمات بعد الهجوم عليها وتعطلها لفترة قصيرة دون تدخل بشري، وهو ما يعد دعما آخر لظهور العملات الرقمية والمشفرة.

سنة ٢٠٠٨ : نشر شخص مجهول يدعى "ساتوشي ناكاموتو" ورقة يتحدث فيها عن طرق تحويل الأموال بدون مراقبة الحكومات والسلطات المالية. كما تم إنشاء "البلوك تشاين" والذي هو عبارة عن سجل للمعاملات في العملة الافتراضية "بيتكوين".

سنة ٢٠٠٩ : تمكن ذلك الشخص الذي يقف وراء "بيتكوين" من تعدين ٥٠ وحدة منها وبعدها بأيام تمت أول صفقة للعملة بين "ناكاموتو" و"هال فيني".

سنة ٢٠١١ : وصل سعر بيتكوين إلى ٠١ دولار أي أنها تساوت معها في القيمة وهذا حسب تداولات بورصة MTGOX وبعدها ظلت تتزايد قيمة هذه العملة.

بعد ذلك بدأت ظهرت عملات رقمية جديدة حيث أصبح عددها اليوم أكثر من ١٥٩٠ عملة رقمية.

مزايا النقود الرقمية ومخاطرها :

مزاياها : تتمثل هذه المزايا في ما يلي[1] :

ا. أنها غير قابلة للتزوير، لأنها غير ملموسة. لكنها ليست آمنة من المهاجمين (Hackers)؛

ب. أنها غير قابلة للتلف أو الإتلاف؛

ج. أنها غير قابلة لسحب اعتمادها كما في العملات الرسمية؛

د. لا تتحكم فيها البنوك المركزية، ولا تخضع لتعليماتها؛

ه. سهلة النقل بدون كلفة أو حراسة؛

[1] عبد الستار أبو غدة، " **النقود الرقمية – الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية**"، مرجع سابق، ص 18.

و. قابلة للتخزين الكترونيًا.

مخاطرها: أما من حيث مخاطر النقود الالكترونية جراء تداولها فهي كالأتي[1]:

ا. في حال تنامي قيمة النقود الرقمية تنقسم إلى أكثر من نوع من الأصول وبذلك تتراجع قيمتها؛

ب. يلحق بآخر المتعاملين بتلك العملات ضرر جسيم إذا أصابها الكساد أو خرجت من التعامل؛

ج. كل حالة إطلاق عملة الكترونية جديدة يؤدي إلى تناقص قيمة العملة القديمة؛

د. القفزات التي تشهدها في أسعار العملات الالكترونية من حين لآخر.

ه. رفض منصة التداول لعملة الكترونية، مالم يغير المتعامل منصة التداول التي يتعامل عبرها في أصوله الافتراضية؛

و. قد ينتظر المتعامل بالعملة الالكترونية أيامًا عديدة حتى يتمم صفقة على المنصة الالكترونية بسبب الحماية التي تحول دون القرصنة الالكترونية؛

المبحث الثاني: عملة البتكوين

تعريفها: تعرف عملة البتكوين على أنها " عملة رقمية يصنعها ويحملها ويتداولها مستخدموها، ويمكن لأي مستخدم تحميل أكوادها، كما يمكن لأي مستخدم المساهمة في تطوير ذلك"[2].

خصائصها: يمكن حصرها في[3]:

١. نقد افتراضي يتداول عن طريق الانترنت؛

٢. نقد معمى يعتمد على التشفير؛فهي تتمتع بدرجة عالية من الأمان أي غير قابلة للاختراق؛

٣. غياب أي سلطة مركزية لإدارة العملة؛

٤. كميتها المحدودة؛ وبمجرد أنْ يصل عددها الإجمالي إلى ٢١ مليون سوف يتوقف إصداره إلى الأبد؛

٥. السرّية، فلا يمكن لأحد أن يراقب تعاملات مستخدمي البتكوين؛

٦. هي عملة عابرة للحدود دون وجود أي نوع من الضرائب عليها؛

---

[1] نفس المرجع، ص 19 - 20.

[2] سامر مظهر قنطقجي، " **النقود الرقمية والثورات الشعبية**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 65، أكتوبر 2017م، ص 11.

[3] وأحمد، منير ماهر وآخرون، "**التوجيه الشرعي للعملات الافتراضية - البتكوين أنموذجا**"، مجلة بيت المشورة، بيت المشورة للاستشارات المالية، دولة قطر، العدد الثامن، إبريل 2018 م، ص 240، سامر مظهر قنطقجي، " **النقود الرقمية والثورات الشعبية**"، مرجع سابق، ص 11 - 12.

٧. سرعة نقل الأموال؛

٨. قدرتها على الانقسام إلى وحدات أصغر؛

٩. وقف طبع النقود والتخلص من تكاليفها المرتفعة.

طريقة الحصول عليها: يمكن لكل فرد الحصول على عملة البتكوين عن طريق الوسائل الآتية [1]:

١. شراء البتكوين من منصات التداول؛

٢. مبادلة البتكوين مع شخص آخر يملكها؛

٣. قبول البتكوين ثمنًا للمنتجات والخدمات؛

٤. التنقيب عن البتكوين.

التعدين " Mining " : هو عملية التنقيب على النقود الرقمية كالتنقيب على الذهب تماما. ببساطة هو التحقق من عملية التشفير[2]، ويتم ذلك عن طريق معالجة الكمبيوتر للحفاظ على قاعدة بيانات "البلوك تشاين" والتحقق من هذه المعاملات.

البلوك تشاين "Block chain" : هو قائمة بسجلات المعاملات، يسمى كتل، وهي مشفرة* وترتبط ببعضها البعض. ينمو البلوك تشاين بشكل مستمر وهو مفتوح بالكامل لأي شخص[3].

منصة التداول: هي مواقع الكترونية تربط المشترين والبائعين، وتتقاضى رسومًا عن كل معاملة، وتوفر التداول المباشر للمتعاملين[4].

المبحث الثالث: آراء وأقوال العلماء المعاصرين في حكم التعامل بعملة البتكوين

مذهب المانعين:

١. **أكد د. شوقي علام** مفتي مصر على عدم جواز التعامل بالبتكوين وشقيقاتها، نظرا لكونها وحدات افتراضية غير مغطاة بأصول ملموسة، فضلاً عن كونها قد تفضي إلى ولادة مخاطر عالية قد تصيب الأفراد والدول. وهو الرأي نفسه لعضو هيئة كبار العلماءِ بالسعودية الدكتور **محمد**

---

[1] الموقع الرسمي للبتكوين، https://bitcoin.org، تاريخ الاطلاع 23/03/2020م.

[2] الرابط الالكتروني: www.avatrade.sa.com/forex/cryptocurrencies، تاريخ الاطلاع: 13/01/2020م.

* هي تقنية لضمان عدم سرقة معلومات نظام الحاسوب أو قراءتها من جانب شخص آخر.و يعتمد على خوارزميات الدالة "هاش"، ولا يمكن إعادة تجزئتها إلا بواسطة عمليات رياضية بالغة الصعوبة.

[3] الرابط الالكتروني: www.avatrade.sa.com/forex/cryptocurrencies،

[4] عبد الستار أبوغدة، " **النقود الرقمية – الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية**"، مرجع سابق، ص17.

المطلق الذي قال: "إن من يتداولون هذه العملات "مثل الذين يلعبون القمار والميسر، لكن المسلم لا يدخل في الغرر. والغرر أخف من هذا بكثير، فالغرر الذي نهى عنه النبي كان في أشياء يسيرة، فكيف بهذا؟".

٢. **يقول أ.د علي القره داغي**: "أن البتكوين ليس محرمًا لذاته لأنها عملية إلكترونية علمية مشروعة، ولكنها محرمة لما يترتب عليها من المضاربات وضياع الأموال وفقدان الأصل أو الضامن لها، وهذا ما يسمى بتحريم الوسائل". وأضاف: "أن تحريم الوسائل يختلف عن تحريم المقاصد والأصول، فتحريم الأصول لا يحل في أي حال إلا للضرورة، أما تحريم الوسائل فيكون إذا زاد الفساد"[1].

٣. **جاء في الفتوى رقم ٨٩٠٤٣ للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات في حكم التعامل بالبتكوين**: "أنَّ البتكوين لا تتوفر فيها المعايير – الشرعية والقانونية – التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتبرة دوليًا. كما أنَّها لا تتوفر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها مع سلع أخرى؛ ولهذا: فإنه لا يجوز التعامل بالبتكوين أو العملات الالكترونية الأخرى التي لا تتوفر فيها المعايير المعتبرة شرعًا وقانونًا؛ وذلك لأنَّ التعامل بها يؤدي إلى عواقب غير سليمة: سواء على المتعاملين، أو على الأسواق المالية والمجتمع بأكمله، وسواء اعتبرناها نقداً أو سلعة فالحكم يشملها على كلتا الحالتين. ويُلاحظ: أنَّ هذا الحكم إنما يخص هذه العملات التي يجري السؤال عنها في هذه الفترة، والتي ما زالت خارج الرقابة من الجهات المسؤولة، أما إذا صدر قرار بتنظيمها واعتمادها ووضعها تحت مظلة رقابية من تلك الجهات؛ بحيث تتوفر فيها المعايير التي تجعل منها عملة قانونية، يجري التعامل بها بين الدول؛ فإنَّ حكم التعامل بها يأخذ حينئذ حكم التعامل بالعملة المعتمدة رسميًا"[2].

٤. أكد **د. وليد مصطفى شاويش** عميد كلية الفقه المالكي في عمان أنه: " لدى تنزيل مناط الغرر والعرف والأصول العامة المتمثلة في تحريم الغرر وأصل الإمامة، فإن النقود الرقمية ما زالت لم تتوافر

[1] **العملات الرقمية... مخاطرها وما حكم الدين فيها**، الجزيرة النت، https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2018/12/16/، تاريخ الاطلاع: 16/01/2020.

[2] الموقع الرسمي للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات العربية المتحدة، https://www.awqaf.gov.ae/ar/Pages/FatwaDetail.aspx?did=89043، تاريخ الاطلاع 18/01/2020.

فيها صفات النقد الشرعي الذي يصلح أن يكون وسيطا في تبادل السلع والخدمات، ويُنظَر في مستجدات النقود الرقمية في كل مرحلة بحالها، ولا مانع مستقبلاً من جواز التعامل بها بشرط تحقق المناطات الشرعية للنقد الشرعي"[1].

ه. يقول **العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة** عن عملة البتكوين ما نصه: " ... ومنه يتبين تحريم بيع الغرر أو المجهول، وينطبق هذا على واقع البتكوين، فهو سلعة مجهولة المصدر، ولا جهة رسمية أصدرتها تكون ضامنة لها، فعليه فلا يجوز بيعها ولا شراؤها"[2].

٦. **دار الافتاء التركية**: أصدرت فتوى بحرمة التعامل بالعملات الالكترونية كالبيتكوين. جاء في فحوى هذه الفتوى ما يلي: "من المعروف أن هذه العملات المشفرة ليست تحت سلطة مركزية وبالتالي فإنها لا تقع تحت ضمانة الدولة، وفي هذا السياق فإنه يمكن استعمالها في عمليات المضاربة وغسيل الأموال مما يجعل من غير المناسب التعامل بها"[3].

٧. **دار الافتاء الفلسطينية**: حرّمت عملية بيع وشراء وتعدين عملة "البتكوين" ؛ لاحتوائها على الغرر الفاحش وتضمّنه معنى المقامرة، ومجهولية مصدرها، بما يتيح مجالاً كبيراً للنصب والاحتيال"[4].

٨. يقول **د. أشرف دوابة** في عملة البتكوين ما نصه: " إن قبول عملة البتكوين إسلاميًا – حتى لو تحققت في تداولها قواعد التعامل الشرعي بالتماثل والتقابض ولو حكميا عند اتحاد الجنس، والتقابض ولو حكميًا دون التماثل عند اختلاف الجنس – مرهونا برفع الغرر والجهالة عنها من خلال معرفة الجهة التي تصدرها وقدرتها على ضمان الإصدار، وكذلك تحقيق القبول العالمي لها، وتوافر عوامل الأمان فيها بصورة تمنع تبخرها من حسابات مستخدميها بحواسبهم الشخصية

[1] وليد مصطفى شاويش، **"هل يجوز التعامل بالبيتكوين...تحقيق مناط النقد الشرعي على العملات الرقمية (البيتكوين نموذجا)"**، الموقع الرسمي للدكتور https://www.walidshawish.com/، تاريخ الاطلاع 18/01/2020

[2] http://www.attahrir.info، تاريخ الاطلاع: 18/01/2020.

[3] https://syrian - mirror.net/ar/، موقع مرآة سورية الإخبارية، تاريخ الاطلاع 19/01/2020.

[4] http://alsaa8.net/post/5305، تاريخ الاطلاع 19/01/2020.

وضياع حقوقهم، والمتاجرة بها لا فيها، وهو ما لا يتوافر في وضعها الحالي بصورة تجعلها خدعة كما وصفها جيمي ديمون الرئيس التنفيذي لبنك جي بي مورجان"[1].

مذهب المجيزين:

1. يقول **المفتي فرازآدم**: " أن البتكوين في حكم العملة؛ ستكون عملة طالما يستخدمها الناس ويتبادلونها .ونتيجة لذلك، ستكون الزكاة إلزامية على البتكوين بسبب طبيعتها النقدية والثمنية[2].
2. **منتدى الاقتصاد الإسلامي**: أصدر حكم شرعي حول البتكوين جاء فيه [3]:

- لا مانع من المصادقة والتنقيب أو التعدين بغرض الحصول على بيتكوين سواء أكان بتملك الأجهزة والبرامج بشكل مباشر، أو الاستئجار من خلال شراء بطاقات تخول استخدام أجهزة طرف ثالث. أما عمليات الاستثمار في التنقيب من خلال المحافظ وتوكيل الطرف الثالث؛ فينظر في كل حالة حسب شروطها؛
- لا مانع من شراء عملة بيتكوين بالعملات الحكومية الأخرى أو قبولها في إجراء المبادلات السلعية. أو مبادلتها بالعملات الرقمية المشفرة الأخرى التي يثبت لها الحكم نفسه؛
- تجري على المبادلات بين بيتكوين والعملات الأخرى، أو الذهب والفضة أحكام الصرف وينظر إلى كل عملة رقمية كصنف كما هو الحال في العملات الحكومية وتجري على الأرصدة المملوكة منها أحكام زكاة النقدين.

---

[1] أشرف دوابة، " **البتكوين.. رؤية اقتصادية وشرعية**"، الموقع الالكتروني: عربي21، https://arabi21.com/story/، تاريخ الاطلاع يوم/ 19/01/2020من على الساعة 01سا و22د

[2] " knowledge base"، مقال منشور باللغة الانجليزية من موقع الرسمي لدار الفقه، https://darulfiqh.com/knowledgebase/shariah-interpretations-of-bitcoin/، تاريخ الاطلاع 19/01/2020.

[3] أمناي افشكو، " **بتكوين والعملات الرقمية المشفرة حلال في الإسلام**"، موقع مجلة أمناي، https:// www.amnaymag.com - ، تاريخ الاطلاع 19/01/2020م.

التوقف وعدم اتخاذ الحكم حتى يتم تحديد ماهية البتكوين:

١. يقول **محمد صالح منجد** أن الحكم الفقهي للبيتكوين يعتمد على عدة أمور منها[1]: كونها سلعة أم عملة ونقداً كالعملات الورقية؟

- نص الإمام مالك – رضي الله عنه – على أن كلما يرتضيه الناس ويجعلونه سكة يتعاملون بها فإنه يأخذ حكم الذهب والفضة ولو كان من الجلود. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – أن النقود لا يعرف لها حدّ وإنما تعود لتعامل الناس واصطلاحهم. وجاء في قرار هيئة كبار العلماء: "النقد هو كل شيء يجري اعتباره في العادة أو الاصطلاح بحيث يلقى قبولاً عامًا كوسيط للتبادل".
- وقد توقف شيخنا عبد الرحمن البراك في جواز تداول البتكوين، لكنه أوجب الزكاة فيمن ملك منها نصابًا بمفردها أو مع غيرها إذا حال عليها الحول. وقال شيخنا نفع الله به عن البتكوين أليست مالا يغتني به؟ أليست تورث عنه؟ أليس يستطيع أن يشتري بها؟
- ويرى بعض الباحثين أن الثمنية في الفلوس والأوراق النقدية ونحوها ناشئة عن تعارف الناس واتفاقهم على إعطائها قيمة سوقية، وهذا بخلاف الذهب والفضة فلهما قيمة ذاتية مختلفة كما يقول الجمهور من الفقهاء، وعلى هذا فيجوز الاصطلاح على إنتاج عملات أخرى جديدة لكن البتكوين عملة افتراضية ليس لها وجود حقيقي يمكن حيازته، وإنما هي مجرد أرقام ورموز ومع ذهابها تضيع الثروة، وهذا مظنة للغرر والخسارة.
- وهناك رأي قائل بأن البرمجة شيء حقيقي لا وهمي وأن العملة بدأت تفرض نفسها وأن درجة الاعتمادية والموثوقية والإقبال عليها يزداد.

لذلك لا يُستبعد أن يظهر اجتهاد فقهي بتحريم التعامل بها في أول ظهورها عندما تكون المخاطر عالية جراء عدم الاعتراف بها من أكثر الدول ولأنها ضعيفة الاعتمادية والموثوقية نتيجة لذلك فيكون التعامل بها مغامرة ومقامرة ثم يتغير الحكم إذا اكتسحت وسادت وفرضت نفسها عالميًا.

[1] محمد صالح المنجد، "**مناقشة في البتكوين (Betcoin) وحكمه الشرعي**"، انظر الموقع الكتروني مداد، http://midad.com/article/220634/، تاريخ الاطلاع 18/01/2020م.

٢. كان جواب **موقع الإسلام** سؤال وجواب عن حكم البتكوين: "إن هذه العملة لا تزال مجهولة المصدر، ويحيط بها كثير من الغموض والإشكالات والمخاوف والمخاطر. لذا لا ننصحك بالاستثمار فيها حتى تتبين حقيقتها، ويُعلَمَ من يقف وراءها. ونحن حتى الآن لم يتبين لنا من واقع الحال ما يسمح لنا بإصدار فتوى شرعية حولها وفي حل التعامل بها من غيره"[1].

٣. **مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي** المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي في قرار رقم: ٢٣٧ (٨/٢٤)، المنعقد في دورته الرابعة والعشرين بدبي، خلال الفترة من: ٠٧– ٠٩ ربيع أول ١٤٤١، الموافق: ٠٤–٠٦ نوفمبر ٢٠١٩. وبعد اطلاعه على التوصيات الصادرة عن الندوة العلمية: للعملات الإلكترونية، التي عقدها المجمع بجدة خلال الفترة من ١٠–١١ محرم ١٤٤١ الموافق ٩–١٠ سبتمبر ٢٠١٩، جاء في حكم العملات الالكترونية مايلي: " **ثانيًا – الحكم الشرعي**: من خلال الأبحاث المعروضة والمناقشات التي دارت تبين أن ثمة قضايا مؤثرة في الحكم الشرعي لا تزال محل نظر منها: ماهية العملة المعماة (المشفرة) هل هي سلعة أم منفعة أم هي أصل مالي استثماري أم أصل رقمي؟هل العملة المشفرة متقومة ومتمولة شرعًا؟"[2].

الخاتمة: من خلال عرضنا لبحث الرؤية الاقتصادية والشرعية لعملة البتكوين ؛ توصلنا إلى أنَّ البتكوين هي عملة من العملات الرقمية الالكترونية الافتراضية الوهمية التي ليس لها وجود مادي، وليس لها ارتباط بالمؤسسات المالية الرسمية، ولا الجهات المالية الوسيطة من بنوك ونحوها؛ لذلك فإنَّه لا يوجد لها أصول ولا أرصدة حقيقية، ولا تحميها أية ضوابط أو قوانين مالية، ولا تخضع لسلطة رقابية، وعلى ذلك فالموقف الفقهي إذ يرفض التعامل بالبتكوين؛ لكونها لم تحقق كفاءتها النقدية، فهو لا يمنع من وجود عملة رقمية في المستقبل القريب تحقق كفاءتها النقدية وتحت إشراف البنك المركزي وخاصة أنها ستصبح ضرورة حتمية مستقبلاً.

---

[1] موقع بيتكوين، تاريخ الاطلاع يوم 19/01/2019م https://bitcointalk.org/index.php?topic=4329844.0.

[2] "**مجمع الفقه الإسلامي الدولي: قرار رقم: 237 (8/24) بشأن العملات الإلكترونية** "، موقع " موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي"، https://iefpedia.com/arab/?p=41281، تاريخ الاطلاع 19/01/2020م.

النقود الإسلامية

نجلاء عبد المنعم
ماجستير مهني في المالية الإسلامية والاقتصاد الاسلامي - باحثة لدى المعهد العالي للدراسات الإسلامية – مصر

تعتبر عملية اختراع النقود عملية حضارية كبرى، ولقد اهتدى الإنسان إليها منذ العصور القديمة، شأنها في ذلك شأن اختراع أحرف الكتابة، أو استكشاف كيفية إشعال النار، أو ابتكار الزراعة.

لقد عاش الإنسان البدائي على جني الثمار والصيد بشكل جماعي، وكان زعيم القبيلة هو الذي يوزع المنتجات بين أفرادها، وكانت العشيرة تشكل وحدة اقتصادية معلقة، ومع تطور الإنتاج أصبح الاقتصاد المعلق غير كاف لمواجهة الحياة الإنسانية ومشتقاتها المتعددة، فدخلت الجماعات المتفرقة في مبادلات فيما بينهما على شكل مقايضة (مبادلة سلع مع سلع مباشرة)، وكانت المقايضة وسيلة في بادئ الأمر في مجتمعات بسيطة، ولكن مع تطور المجتمعات ظهرت حاجات جديدة وتعددت السلع وزاد الإنتاج، فأضحى التعاون بموجب المقايضة عملية عسيرة على الإنسان، وما لبث الإنسان أن توصل إلى إيجاد وحدة معيارية تقاس بها قيم مختلف السلع والخدمات، ثم أصبحت هذه الوحدة وسيطا للمبادلة، يقبلها الأفراد عموما، في الوفاء بالالتزامات . فالنقود إذن هي أي شيء يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات، أيا كان نوعها وأيا كانت صفاتها . وأصبحت النقود، فضلا عن ذلك، أداة لاختزان القوة الشرائية، وذلك كي تستخدم عند الحاجة في المستقبل . فما دام في إمكان الفرد مبادلة أي شيء بالنقود فإنه يمكن للمرء أن يكتنز النقود، وذلك لأهمية الوظائف التي تؤديها، باعتبارها وسيطا للتبادل، ومقياسا للقيمة، ومستودعا للقيمة ومعيارا للمدفوعات الآجلة .

وكانت النقود السلعية أقدم أنواع النقود، واحتلت المعادن النفيسة، مثل الذهب والفضة، مكان الصدارة بين المعادن النقدية، وتلتهما في المنزلة معادن أخرى، مثل الحديد والنحاس والزنك والقصدير .

يذكر أن التاريخ المبكر للنقود يعود إلى الابتكار الذي حدث في (آسيا الصغرى) والنقود التي سكها الليديون من خليط معدني من الذهب والفضة، وذلك في عهد ملكهم إرديس (٦٥٢ – ٦٢٥ ق.م) .

النقود قبل الإسلام

لم يكن للعرب نقود خاصة بهم حين ظهر الإسلام، فقد كانوا يتعاملون بالدراهم الفضية الساسانية وبالدنانير البيزنطية الذهبية، ولاشك في أن تعاملهم بنقود الفرس والبيزنطيين يرجع إلى مجاورتهم للدولتين ومستعمراتهما، وإلى رحلاتهم التجارية العديدة. ومع ذلك، فقد كانت هناك نقود عربية متداولة بين العرب في الجاهلية على نطاق محدود جدا، وكمثال على ذلك نقود اليمن الحميرية. وكذلك اقتبس الأنباط من الإغريق والروم ضرب النقود، وكان لدولة تدمر نقود على شكل نقود الإسكندرية الرومانية، وعليها كتابة ورسوم.

تجدر الإشارة إلى أنه قد اشتهر عند العرب الدينار الهرقلي، فكانت دنانير هرقل ترد على أهل مكة في الجاهلية، وكان ذهب الدينار الهرقلي من أجود أنواع الذهب، وكان شكله بديعا حسنا. كما استعمل العرب الدينار البيزنطي، إذ نقلوا اسمه من اليونانية فأطلقوا عليه اسم الدينار أو الدينر (من دون ألف)، وكان الدينار مثقالا من الذهب، أي ٤٢٦٥ من الجرامات، وهذا الوزن هو وزن «السوليدس»، أو الدينار البيزنطي الذي كان شائعا في بيزنطة قبل الإسلام، وكان وزن الدينار يقدر أيضا باثنتين وسبعين حبة شعير، أو ستة آلاف حبة خردل من الوسط. ويذكر المقريزي أنواعا مختلفة من الدراهم الفضية الساسانية التي شاعت عند العرب قبيل الإسلام، وكانت هذه الدراهم مختلفة الأوزان والأسماء، حيث هناك الدراهم السود الوافية والدراهم الجواز، وكانت لهم دراهم تسمى «جوراقية»، إضافة إلى الدراهم «الطبرية».

العملات والنقود في التاريخ الإسلامي

يطلق عليها لفظ «السكة»، الذي يعبر عن معان متعددة تدور كلها حول النقود سك العملة تحت إشراف الدولة. ويقدم العلامة العربي ابن خلدون تعريفا جامعا للسكة فيقول: «السكة، هي: الختم على الدنانير والدراهم للتعامل بها بين الناس بطابع حديد، ينقش فيها صور وكلمات مقلوبة، ويضرب بها على الدينار والدرهم، فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة، إذ يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى وبعد تقدير أشخاص الدرهم والدينار بوزن معين يصطلح عليه، فيكون التعامل بها عددا، وإذا لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزنا. والسكة تعد مظهرا من مظاهر سلطة الخليفة أو السلطان أو الحاكم، إلى جانب كونها وثائق رسمية لا يمكن الطعن فيها، أو مصدرا من

مصادر التاريخ تساعد على استنتاج الحقائق التاريخية، سواء ما يتعلق منها بالأسماء أو العبارات الدينية المنقوشة عليها، إلى جانب كونها سجلا للألقاب والنعوت التي تلقي الضوء على كثير من الأحداث السياسية، التي تثبت أو تنفي تبعية الولاة أو السلاطين للخلافة أو للحكومات المركزية في التاريخ الإسلامي. ولذلك، تعد النقود التي سكت في صدر الإسلام في دمشق وبغداد والقاهرة مستندات رسمية تؤكد على الوحدة السياسية والاقتصادية للعالم العربي».

ولابد من التأكيد – هنا – أن العقيدة الإسلامية قد أسهمت بقسط كبير وملموس في تطور صناعة السكة في العالم الإسلامي بفضل اهتمام الشريعة الإسلامية بالنقود، لكونها تدخل في ميدان العبادات، وتحدد المعاملات، وذلك لعلاقتهاالمباشرة والوثيقة بالزكاة والصداق والعقود والوقف والعقوبات وغيرها. ارتبطت السكة ارتباطا وثيقا بالفنون الإسلامية، حيث تساعد نقوشها في التعرف على الكتابات الأثرية المنقوشة، ودراسة دلالاتها السياسية والتاريخية والعقائدية، إلى جانب كونها مصدرا مهما للتعرف على أسماء البلاد والأماكن التي ضربت فيها. كذلك تفيد دراسة السكة في إلقاء الضوء على حالة العالم الإسلامي الاقتصادية عبر العصور التاريخية.. من خلال التعرف على قيمة العيار في السكة، ومقدار وزنها في العصور الوسطى باسم «دار السكة» و«دار الضرب»، وهي على هيئة منشأة صناعية تتبع السلطان أو الحاكم، وتقوم بإصدار عملات نقدية ذهبية أو فضية أو نحاسية أو برونزية.

١– في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

جاء الإسلام وكان الدرهم الساساني والدينار البيزنطي شائعين في العهد النبوي المبارك، ويشير القرآن الكريم واصفا طوائف من أهل الكتاب، ويذكر الدينار قال تعالى: **وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا** (آل عمران: ٧٥).

هذا، ولقد كان الذهب والفضة خلال هذه الفترة النبوية المباركة، يمثلان ذروة التعامل النقدي، بل إن كفار قريش تحدوا الرسول بأن يأتي بمعجزة حسية تؤكد صدق رسالته، قال تعالى: **فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ** (الزخرف: ٥٣). وبعد رسوخ الإسلام حذر المسلمين من مغبة اكتناز معدني الذهب والفضة، وعدم إخراج زكاتهما: **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** (التوبة: ٣٤).

ونظرا لانشغال النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الأبرار بتوطيد أركان الدولة الإسلامية الناشئة، والقضاء على الشرك والكفر، أقر عليه الصلاة والسلام العملات النقدية المتداولة في عهده لتنظيم جباية الزكاة، على الرغم من أنها تحمل شعارات وصورا تتعارض مع روح الإسلام وتعاليمه، وظلت هذه النقود متداولة في معظم أرجاء الجزيرة العربية بشكل عام والحجاز بشكل خاص، حيث كان الدرهم الفضي الساساني متداولا في الحجاز، باعتباره معدنا نفيسا لا نقدا ثابتا. وكان منها (أي النقود المتداولة) الكبير والصغير والثقيل والخفيف.

والدرهم الساساني عبارة عن قطعة فضية مستديرة عليها صورة الحاكم الساساني داخل طوق من ثلاث دوائر، وأمام وجهه اسمه مكتوب باللغة الفهلوية (البهلوية)، وخارج الطوق توجد أربعة أهلة متفرقة على الجهات الأربع في وسطها نجوم سداسية، وفي خلف العملة صورة الموقد الناري للعقيدة المجوسية، وإلى جانبيه حارسا المعبد، أما الدينار البيزنطي فهو عبارة عن قطعة ذهبية مستديرة الشكل، على وجهها صورة الإمبراطور البيزنطي هرقل لوحده أو مع ولديه «هرقليوناس» و«قسطنطين»، ويحمل كل منهما صليبا ينتهي بصليب آخر، أما الوجه الآخر للعملة فيتمثل الصليب قائما على مدرجات أربعة بجانبها كتابات بالأحرف اللاتينية.

وهناك عملة ثالثة تحتل مكانة أقل من سابقتيها وهي: الفلس النحاسي البيزنطي، مطبوع على وجهه صورة للإمبراطور البيزنطي الحاكم، أما الوجه الآخر فقد حمل الحرف اللاتيني «M»، الذي يرمز إلى قيمة الفلس، ويساوي ٤٠ نميا (٣٠ غراما)، وقد أقره الرسول صلى الله عليه وسلم في التعامل.

لقد استعملت هذه العملات على نطاق لا بأس به في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث فرض الإسلام الجزية على أهل الكتاب دينارا على كل بالغ، وجعل الإسلام الفضة والذهب من الأموال الباطنة، وزكاتهما ربع العشر. ونصاب الفضة مئتا درهم بوزن الإسلام، الذي وزن كل درهم منه ستة دوانق، وكل عشرة منها سبعة مثاقيل، وفيها إذا بلغت مئتي درهم خمسة دراهم هو ربع عشرها، ولا زكاة فيها إذا نقصت عن مئتين وفيما زاد عليها بحسابه.

وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالا (أي دينارا) بمثاقيل الإسلام، ويجب فيه ربع عشره وهو نصف مثقال، وفيما زاد بحسابه، ويستوي فيه خالصه ومطبوعه، ولا تضم الفضة إلى الذهب، ويعتبر نصاب كل واحد منهما على انفراده. وأصبحت لهذه العملات النقدية قوتها الشرائية، فقد اشترى الرسول صلى الله عليه

وسلم حائطا لبني النجار مساحته ٤٢٠٠ م٢ بنى عليه مسجدا بعشرة دنانير ذهبا، دفعها من مال أبي بكر رضي الله عنه. واشترى عثمان رضي الله عنه في عهد الرسول أرضا زادها في المسجد بعشرين ألفا، أو بخمسة وعشرين ألف درهم، وقيل بعشرة آلاف درهم.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الصحابة امتهن الصرافة، مثل: البراء بن عازب وزيد بن أرقم، رضي الله عنهما. وقد ورث العرب بعضا من العادات السيئة في الجاهلية، فجاء الإسلام مبطلا لها، حيث كان من عادة التجار العرب أنهم يتعاملون بوزن النقود لا بعدّها، ذلك لأن بعض الناس كانوا يقتطعون جزءا من الدرهم أو الدينار، وقد عاب القرآن هذه الصفات الذميمة في قوله تعالى: **وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ** (النمل: ٤٨)، أي قيامهم بتزييف الدراهم وغشها، وقال تعالى: **قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ** (هود: ٨٧). هذا، ولقد روى المروزي بإسناده عن علقمة ابن عبدالله عن أبيه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم: **نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس**، ولهذا يعتبر النبي صلى الله عليه وسلم صاحب أول إصلاح نقدي قام به العرب المسلمون في مجال القضاء على ظاهرتي الغش والتزوير حينما وضع لبنات الحضارة الإسلامية القائمة على العقيدة والأخلاق، وهذا مصداقا لقوله تعالى جل وعلا: **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ** (الأنبياء: ١٠٧).

٢– في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم

بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم استمر الخلفاء الراشدون، رضي الله عنهم، على نهجه في التعامل بالمسكوكات النقدية الأجنبية، وذكر الإمام أبو الحسن الماوردي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع ماهية الدرهم الشرعي. وقد اهتم ابن خلدون في مقدمته بتحديد هذه النقود فقال: «أعلم أن الإجماع منعقد منذ صدر الإسلام وعهد الصحابة والتابعين أن الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، والأوقية منه أربعون درهما، وهو على هذا سبعة أعشار الدينار، ووزن المثقال من الذهب اثنتان وسبعون حبة من الشعير، فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره خمسون حبة، وخمسا حبة وهذه المقادير كلها ثابتة بالإجماع».

وتذكر بعض المراجع الحديثة نقلا عن المقريزي (من علماء القرن التاسع الهجري) أن عمر رضي الله عنه ضرب الدرهم سنة ١٨ للهجرة على نفس الكسروية وأشكالها وأعيانها، ولم يحاول ضرب سكة جديدة، إلا أنه أضاف إليها نقش بعض العبارات الإسلامية مثل الحمد لله، ومحمد رسول الله، ولا إله إلا الله، ولله، أو بسم الله، أو بسم الله ربي... وهذه النقوش الموجودة في بعض العملات الكسروية الساسانية مشكوك في نسبتها إلى الخليفة عمر "رضي الله عنه" لعدة أمور أهمها:

– أن المصادر الفقهية والتاريخية المتقدمة لم تذكر ذلك البتة. فعن سعيد ابن المسيب أن أول من ضرب النقود المنقوشة عبدالملك بن مروان، وكانت الدنانير والدراهم كسروية.

– أن هذه النقود المنقوشة في عهد عمر لم يصل إلينا منها شيء حتى نسلم بصحتها، بل إن هذه الدراهم المنسوبة إلى عمر مؤرخة بسنة ٢٠، وبعضها موجود في المتحف العراقي، فإن تاريخ سكها في الحقيقة لا يعود إلى فترة الخليفة عمر رضي الله عنه (١٣–٢٣ هجرية)، وهذا الالتباس بسبب عدم التمييز بين التواريخ التي كانت تضرب بها النقود آنذاك.

– إذا افترضنا ضرب هذه النقود في عهد عمر رضي الله عنه فأين المكان الذي سكت فيه؟!

– أن المتأمل في شخصية عمر بن الخطاب رضي الله عنه كأحد العشرة المبشرين بالجنة، والمعروف بإيمانه القوي، وغيرته الشديدة على الإسلام، لن يقبل بوضع شعارات الإسلام الخالدة على هذه العملات الوثنية والمجوسية بما فيها من صور وطقوس تتنافى مع تحريم الإسلام لهذه الصور، قال عليه الصلاة والسلام: «**من صور صورة في الدنيا كلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ**». ويمكن الإشارة هنا إلى شخصية عمر بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم فيه: «**والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجا إلا سلك فجا غير فجك**». (صحيح البخاري).

وهكذا نرى أن هذه المسكوكات المنسوبة إلى عهد عمر رضي الله عنه ليست على الوجه الصحيح في نسبتها لعدم وجود الأدلة الكافية والبراهين الدامغة.

٣– العهدين الأموي والعباسي

أمر عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف بنشر الدراهم الجديدة في القسم الشرقي من الدولة الإسلامية، وبمنع تداول الدراهم السابقة، وبإقناع الناس بجلب الدراهم القديمة إلى دار الضرب لطبعها من جديد،

وسار الخلفاء الأمويون بعد عبد الملك بن مروان على سياسته في ضرب النقود، فكان الخلفاء يتشددون في عيار الدينار الذهب، وكان الذهب خالصا بقدر ما كانت تساعدهم طرق التصفية. وقيس عيار دينار للرشيد وآخر للمطيع فكان عيارهما ٩٧.٩ في المئة، أي ٢٣.٥ من القراريط (حبة)، باعتبار أن الذهب الخالص ٢٤ قيراطا (حبة).

كذلك تشدد الخلفاء بعد عبدالملك في صحة الوزن وتخليص الفضة، فضرب عمر بن هبيرة (والي العراق) للخليفة الأموي يزيد بن عبدالملك، دراهم أجود من دراهم الحجاج على عيار ستة دوانق، ولما ولى الخليفة هشام بن عبدالملك خالد بن عبدالله القسري العراق اشتد في النقود أكثر من ابن هبيرة. وذهب خلفه في ولاية العراق يوسف بن عمر، وكان أبعد منه في تخليصها والدقة في العيار، فكانت الدراهم «الهبيرية» و«الخالدية» و«اليوسفية» أجود نقوش بني أمية. ولم يكن الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور يقبل في الخراج من نقود بني أمية غيرها، ولهذا سميت الدراهم الأولى «المكرهة». وفي العصر العباسي كان الخلفاء يضربون الدراهم والدنانير، وكانوا ينفقون أحيانا وزن الدراهم، فضرب أبو العباس السفاح الدراهم بالأنبار ونقصها حبة واحدة، ثم نقصها حبتين. وفي خلافة المنصور أصبح النقص ثلاث حبات، ولم يصبح للدراهم وزن ثابت، مما جعل الناس يتعاملون بها بالوزن. ولما قتل جعفر البرمكي فوض هارون الرشيد أمر دار الضرب إلى السندي بن شاهك، فاعتنى بتخليص الذهب والفضة في النقد، وضرب الدرهم على العيار الصحيح، لكن الأمر لم يثبت على حال بعد ذلك.

أما وزن الدينار العباسي فكان بوزن الدينار الأموي وهو ٤٢٦٥ من الجرامات، أي ٦٦ حبة، وهذا هو الوزن الشرعي للدينار أو المثقال. واستمرت كلمة دينار تنقش على جميع النقود الذهبية للدولة العباسية والدول التي نشأت في عهدها وانفصلت عنها، وكان هارون الرشيد أول خليفة يذكر اسمه على الدينار، وضرب العباسيون من الدنانير ما كان أكثر من المثقال إلى أربعة مثاقيل، وذلك للتعامل بها، وضربوا عدا عن هذا أنواعا من الدنانير الكبيرة الحجم والوزن، وذلك لكنزها أو للصلة والإهداء في مناسبات معينة، كالأعياد والأفراح، أو للتصدق بها، وأطلقوا عليها اسم دنانير الصلة، وذلك لكي يصلوا بها أحباءهم وندماءهم والفقراء.

دور العمل الخيري في تحقيق التنمية الاقتصادية

- رؤية تنزيلية بمقاربات استشرافية -

د. عبد الكريم بناني

عضو في بنية المعاملات المالية والمجتمع لمختبر الدراسات والأبحاث في المالية الإسلامية والتنمية؛ جامعة سيدي محمد بن عبد الله - كلية الشريعة بفاس - المملكة المغربية

الحلقة (٢)

المحور الثالث : دور العمل الخيري في تنمية البنية التحتية والقطاعات الأساسية

نشأت العديد من المشاريع الخيرية التي كانت مهمّتها الأساسية خدمة المصالح العامة سواء اجتماعيا كالمصحات والمستشفيات ومراكز العلاج عموما أو اقتصاديا كالعقارات والقناطر والمحلات التجارية...

أولا : دور العمل الخيري في تنمية البنية التحتية

استطاع العمل الخيري أن يسهم في تنمية البنيات التحتية وأن يستثمر في مشاريع هامة تعود بالنفع الجزيل على الناس، فقد اهتمّ العمل الخيري في تاريخ الحضارة الإسلامية ببناء المدارس الوقفية التي اعتنت بجانب التوعية الأساسية للطلبة والمتعلمين، وبقيت معالم حضارية مهمة تسهم في الرواج الاقتصادي من خلال الزيارات التي تعرفها، نذكر منها بمدينة فاس: مدرسة الصابرين التي أنشأها يوسف بن تاشفين بعد دخوله مدينة فاس حوالي ٤٦٢ هـ، مدرسة الحلفاويين التي أنشأها يعقوب بن عبد الحق المريني سنة ٦٧٠ هـ، مدرسة دار المخزن التي أنشأها السلطان السعيد بفضل الله عثمان بن عبد الحق المريني سنة ٦٧٠ هـ، مدرسة الصهريج التي أسّسها علي بن سعيد المريني سنة ٧٢١ هـ، مدرسة السبعين سنة ٧٢١ هـ، مدرسة الوادي سنة ٧٢١ هـ، مدرسة المصباحية سنة ٧٤٥ هـ، المدرسة البوعنانية أو المتوكلية سنة ٧٥٦ هـ، مدرسة الشراطين سنة ١٠٨١ هـ[1]، وفي مكة المكرمة أوقفت الكثير من المدارس، منها مدرسة الأرسوفي نسبة إلى عبد الله الأرسوفي، التي أنشئت عام ٥٧١ هـ، ومدرسة الزنجبيلي ٥٨٣ هـ، أنشأها الأمير فخر

[1] انظر: دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب، السعيد بوركبة. 62 - 61 - 1/60.طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب،1417هـ 1996،

الدين الزنجبيلي[1]، وأوقف المنصور غياث الدين المدرسة الغياثية عام ٨١٣ هـ، وجعل عليها أموالاً كثيرة، كما فعل السلطان قايتباي بمدرسته الكبيرة التي تأسست عام ٨٨٣ هـ، وضمت الكثير من الأموال الوقفية خدمة لطلبتها وروادها، وفي عام ٩٢٧ هـ أوقف السلطان سليمان القانوني أموالا طائلة على المدرسة لتدريس المذاهب الأربعة[2].

كما اعتنى العمل الخيري "بإنشاء البيمارستانات[3] الخاصّة بمعالجة الأمراض النفسية والعقلية والعصبية. وخصصت لها الأوقاف التي تجعلها تقوم بمهامها على شكل أفضل"[4].

واهتم بالمصحات التي تعالج الأمراض العضوية، ورصدت لها أوقاف كثيرة، تجعلها تقوم بواجبها أحسن قيام مع تسيير الأطر التي تعنى بالعلاج المصابين أو بالتخفيف عنهم مما يحسون به من آلام.

كما أنشئت المراكز التي تعتني بذوي الاحتياجات الخاصة من الأموال التي تجمع بالتطوع، أو بمال الأوقاف، حيث يتم تزويد هذه المراكز "بكافة ما يلزمها من أجهزة، ومستلزمات طبية، وكوادر بشرية مؤهلة للتعامل معهم لتمكينهم من التكيف مع إعاقتهم، والعمل على رفع سويتهم من خلال تعليمهم مهارات تتسق مع إعاقتهم، يتمكنون بها من إعالة أنفسهم قدر المستطاع تمهيدا لانخراطهم في المجتمع"[5]، كما تساهم المشاريع الخيرية والإنشائية والتنموية ومشاريع إعادة الإعمار التي تنفِّذها هيئة الهلال الأحمر في بعض البلاد الإسلامية بقوة في تأهيل البنية التحتية وإعمار المرافق الحيوية وإزالة آثار الخراب والدمار الذي تخلفه الكوارث والأزمات، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والمرافق العامة المرتبطة مباشرة بقطاعات واسعة من الجمهور.

---

[1] زنجبيلة من قرى دمشق.

[2] الدور الاجتماعي للوقف، عبد المالك السيد، ص 240. البنك الإسلامي للتنمية جدة.

[3] يرجع إنشاء البيمارستانات في المغرب إلى عهد الدولة الموحدية في غضون القرن 6 الهجري، وقد استمرت هذه البيمارستانات حتى آخر الدولة المرينية حيث كان العهد المريني زاخرا بهذه المصحاّت وكان ملوكه يتنافسون في كل أنواع البرّ والإحسان. مجلة الإحياء - ص 46 - مرجع سابق.

[4] ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي والإسلامي - السعيد بوركبة. بغداد 1983. ص 203.مرجع سابق.

[5] العمل الخيري في ضوء القواعد المقاصدية، تمام العساف ومحمد أبو يحي، ص 95، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية،المجلد الثامن، العدد الثالث، 1434هـ/2012م.

إضافة إلى تدخل العمل الخيري في بناء مراكز ووحدات لغسيل الكلي ومراكز لسرطان الأطفال[1]، وصيانة وبناء بعض المساكن للمحتاجين في إطار عمل خيري عمراني منظم، كمشروع قرية محمد بن راشد آل مكتوم والذي أشرفت عليه مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية[2].

فهذه المنشآت والمراكز المتنوعة سواء الوقفية أو الخيرية عموما، والتي تعتني بالجانب الاجتماعي، أسهمت بلا شك في تعزيز البنية المادية للمدن، وصارت تساهم في التنمية البشرية وتخلق رواجا اقتصاديا، ذلك أن هذه المساهمة تمنح الحكومات فرصة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي في مجال البنيات التحتية التي يتدخل فيها العمل الخيري، مما يؤدي إلى توسيع مستوى الخدمات التي تقدمها للأفراد، الأمر الذي يؤثر على الاقتصاد بشكل كبير.

ثانيا : دور العمل الخيري في تنمية القطاعات الأساسية : الفلاحة، الصناعة والتجارة

تعد القطاعات الثلاثة : الفلاحي، الصناعي والتجاري، الهيكل الأساسي للقطاعات الإنتاجية بأي بلد، لذلك فالاهتمام بها، يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد توجهت أنظار العمل الخيري في البلاد الإسلامية إلى خدمة هذه القطاعات بشكل كبير، خاصة صدقات الوقف والأحباس التي نجدها حاضرة بقوة في هذه المجالات، تتبعها باقي الصدقات التطوعية التي تبين لها الأدوار المهمة لهذه القطاعات سواء في خلق فرص العمل أو في تطوير مجالات الإنتاج ورفع وتيرة التنافسية.

أ – دور العمل الخيري في تنمية القطاع الفلاحي : ساهم العمل الخيري في مجال تنمية القطاع الفلاحي من خلال الأوقاف التي أنشئت بدءا بتحبيس الأراضي الفلاحية للاستفادة منها، حيث تعد هذه الأراضي الوقفية سواء الخاضعة للوقف العام أو الوقف الخاص (الوقف على العقب)، بمثابة ثروة اقتصادية، حيث يشكل رأسمالا عقاريا يسهم في الإنتاج الفلاحي للبلد، فمثلا في المغرب "تسهم هذه الأراضي في الإنتاج الفلاحي وخاصّة من مادة الزيتون والتمر، بحيث تعتبر الأوقاف من أكبر منتجي هاتين المادتين"[3].

كما برز دور العمل الخيري جليًّا في هذا المجال، من خلال بعض الصدقات الوقفية التي اعتنت بتسليف الفلاحين الصغار للبذور قصد تنمية أراضيهم الفلاحية، للعمل على إرجاعها متى تأتّى لهم ذلك[4]، وهذا

---

[1] دور القطاع الخاص في العمل التطوعي. ص8. إعداد: إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية. مقدمة إلى المؤتمر السعودي الثاني للتطوع في الفترة. صفر 1422هـ الموافق مايو 2001م

[2] انظر موقع المؤسسة على الشبكة: mbrch.gov.ae

[3] ندوة تجارب الوقف ببلدان المغرب العربي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. 1999.

[4] مجلة الإحياء - ص38.مرجع سابق.

بعدٌ إنساني وحضاري عرفته الحضارة الإسلامية، وما زالت بعض جهات الخير بالبلاد الاسلامية تواكب هذا التاريخ من خلال ما تقدمه من خدمات تطوعية كاستصلاح الأراضي الزراعية وحفر الآبار، وتوفير المواد الزراعية (أسمدة – كيماويات – شتلات)[1]، مؤازرة ودعما لهذا المجال، وهي بذلك تحقق تنمية اقتصادية من خلال خلق فرص حقيقة لعمل، والمساهمة في الحد من ظاهرة الهجرة القروية التي تؤثر على الاقتصاد الفلاحي بشكل كبير.

كما يبرز الدور الاقتصادي للعمل الخيري، من خلال ما يفتح من أسواق ترتبط بالمنتوجات الفلاحية للأراضي الوقفية أو الأراضي التي تقدم في إطار عمل إنساني خيري وكذا المساعدات المرتبطة بهذا المجال، حيث تتعدد هذه الأسواق وتتنوع بتعدد وتنوع هذه المنتجات، وتسهم في خلق تنافسية حقيقية تتبلور في إطار "تقوية الاقتصاد الوطني" .

ب – دور العمل الخيري في تنمية المجال الصناعي: يساهم العمل الخيري في تنمية الصناعات المختلفة وخاصة التقليدية منها من خلال الأوقاف التي خصّص ريعها لتدريب العمال على أنواع المهارات الفنية والخبرات اليدوية التي ترفع من كفاءتهم الإنتاجية، ويتبلور مفهوم التنمية الصناعية على أرض الواقع من خلال المحلات الوقفية التي تكرى للصناع بثمن زهيد بقصد مساعدة الصانع على الابتكار والإبداع، وهو في نفس الوقت إسهام من العمل الخيري في المجال الصناعي، خاصة إذا اتجهنا ناحية الصناعة التقليدية والتي تحتاج في إنتاجها إلى وقت طويل وإلى صناع أكثر[2].

وتتوفر بعض المدن بالمغرب مثلا، وخاصة العتيقة منها كفاس على أكبر نسبة من المحلات و(الفنادق) الموقوفة والمكراة بثمن رمزي للصناع فقط، ونذكر منها بعض الأمثلة: فندق الهيادريين بالمدينة القديمة، وهذا (الفندق) خاص بصناعة الأحذية الرجالية والنسائية، وطراز (دراز) برحبة الزبيب مخصّص لصناعة الأواني النحاسية، وطراز بالرصيف خاص بالأحذية النسائية وبيع المواد الاستهلاكية الصناعية، وطراز بواد عبود وطراز بالياسمينة وهما خاصان لصناعة الزرابي، وطراز بجزام بن عامر خاص بصناعات مختلفة، هذا

[1] دور القطاع الخاص في العمل التطوعي. ص8. إعداد: إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية. مقدمة إلى المؤتمر السعودي الثاني للتطوع في الفترة. صفر 1422هـ الموافق مايو 2001م

[2] انظر بحث: دور الوقف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب. ص54. بحث ميداني مقدم لكلية الشريعة بفاس من الباحث لنيل الإجازة العليا في الشريعة سنة 2000.

فضلا عن وجود (معاصير) لصنع الزيوت كمعصرة درب العامر، ودور للسلع، وأهراء خاصة بمنتوجات الحبوب[1].

ومن خلال ذكر هذه الأمثلة تظهر مقومات الوقف في الجانب الصناعي، ومساهمته الفاعلة في هذا المجال، وهي التي شكلت دافعا لبعض الأقلام البحثية بالأردن لتوجيه انتقاد للعمل الخيري بضرورة العناية بهذا المجال، حيث بيّنت أهمية "الاستثمار في المجال الصناعي الذي يستوعب أعدادا ضخمة من الأيدي العاملة قليلة التعليم والخبرة"[2]، وهي الرؤية التي ينبغي أن يتحلى بها العمل الخيري في جميع البلاد الإسلامية، وأن يستفيد من التجارب الوقفية والتطوعية التي ميزت بعض الدول، وطوّرت من منظومتها الصناعية مما أثر بشكل كبير في التنمية الاقتصادية.

ج – دور العمل الخيري في تنمية المجال التجاري: يساهم الوقف في تشجيع القطاع التجاري من خلال اهتمامه بتوفير السوق الداخلية وفتحها والتي هي مجال تصريف المنتجات والمكان المناسب للتعرف على طلب المشترين وإمكانات المنتجين، بل وتشجيع مجالات الإنتاج كمّا ونوعا، ونذكر من بين هذه الأسواق، تلك التي يفتحها القطاع الفلاحي، من خلال عرض المنتوج الفلاحي كل سنة في سوق قريب من منطقة للحصول عن طريق البيع بالمزاد العلني، ومعلوم أن هذا المحصول هو منتوج الأراضي الوقفية الموجودة بكثرة، لذلك تتعدد الأسواق التي تباع فيها المحاصيل[3].

وقد عمل العمل الخيري المرتبط بالوقف الإسلامي على توفير الهياكل العامة اللازمة لإقامة هذه الأسواق، إلى جانب العديد من مظاهر الخدمات والتسهيلات، ومن ذلك إقامة الدكاكين للتجارة من كل صنف، ترتبط بالمسجد، حيث أصبح التصميم المعماري للمسجد لابدَّ أن يراعى فيه وجود محلات تجارية وقفية يستعان بها على تسيير المسجد والقائمين عليه كباب من أبواب النفقة التطوعية الدائمة والمستمرة.

وهذه الرؤية، تأصّلت في المشاريع الخيرية الحديثة، حيث بادرت العديد من الجمعيات الخيرية، إلى فتح باب التبرعات لإنجاز دكاكين ومحلات تجارية لمساعدة المحتاجين على إيجاد فرصة للعمل، والمساهمة في نفس الوقت في خلق ديناميكية تجارية بالأحياء والمدن التي تعرف هذه المحلات، وبالتالي تتداخل مجموعة

---

[1] نفس المرجع.

[2] مقال: إصلاح العمل الخير في الأردن. غازي جبر زايد. منشور بوكالة زاد الأردن الإخبارية. بدون تاريخ موقع: jordanzad.com

[3] انظر كتاب البعد المقاصدي للوقف بالمغرب. الباحث. ص66. مرجع سابق.

من المعطيات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية: محاربة الفقر والتسول، خلق فرص للعمل، حركية تجارية، رأسمال متحرك، رواج اقتصادي، واستثمار مبني على الطلب في مجال الصناعات الغذائية.

المحور الرابع: دور العمل الخيري في تثمين الموارد البشرية ومعالجة الظواهر المُضعِفة للاقتصاد

لا يخفى ما للعمل الخيري من إسهام فعلي في خلق فرص مهمة للعمل، ترتبط بالقطاعات الأساسية، وبتطوير البنية التحتية، ويمكِّن أيضا من معالجة الظواهر السلبية التي تضعف الاستفادة من الموارد البشرية كظاهرتي التسول والإجرام، مما يؤثر بشكل كبير على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أولا: دور العمل الخيري في تثمين الموارد البشرية وخلق فرص الشغل: حضور الكوادر البشرية أمر اساسي في العمل التطوعي الخيري، سواء تعلق الأمر بالطاقات المستخدمة في العمل التطوعي أو المستفيدة منه على حد سواء.

ذلك أن الكثير من الهيئات والمؤسسات والجمعيات تستفيد من الأطر البشرية التي تعمل في مجال العمل التطوعي، حيث يتم توظيف العديد من التقنيين والفنيين والمختصين للاستفادة من تخصصاتهم في مجالات تدخل هذه المؤسسات المرتبطة بالعمل الخيري، دون إغفال الدور الذي تقوم به هذه الكوادر في إطار تطوعي لا يرتبط بعمل دائم ومستقر، فالعمل الخيري "يجمع هذه الطاقات ويسخرها لخدمة البناء والتنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات والمنظمات والهيئات الخيرية"[1]، فهي المنطلق والأساس لأيّ مشروع خيري منظم وهادف ومؤسس، فتنوع هذه المؤسسات وتطور عملها يرتبط بمدى توظيفها للمختصين وخلق المناخ الملائم، وتوفير الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة، فالعمل الخيري يقوم بدور كبير في التنمية بالاستفادة من الموارد البشرية، "حيث يلعب العمل الخيري دوراً إيجابياً في إتاحة الفرصة لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في عمليات البناء الاجتماعي والاقتصادي اللازمة في كل زمان ومكان ويساعد العمل التطوعي على تنمية الإحساس بالمسؤولية لدى المشاركين ويشعرهم بقدرتهم على العطاء وتقديم الخبرة والنصيحة في المجال الذي يتميزون فيه"[2].

أما الجانب الآخر في العمل الخيري، فهو المرتبط أساسا بما يوفِّره من وظائف وأعمال ومهن فلاحية، صناعية وتجارية: دائمة ومؤقتة؛ دائمة تفتحها المشاريع الخيرية التي تعتني باقتناء وسائل العمل كالآلات

[1] مرجع سابق، العمل الخيري الإماراتي، قيمة إنسانية وعطاء بلا حدود.
[2] مرجع سابق.

الصناعية الخاصة، وحفر الآبار المرتبطة بالزراعة، شراء وتجهيز دكاكين ومحلات تجارية، خلق أسواق بمهن وحرف خاصة، ومؤقتة كالتي تفتحها أسواق تصريف المنتجات الفلاحية بمناسبة بيع غلالها، أو المرتبطة ببعض الحرف الموسمية.

وبذلك، يتضح الدور الكبير الذي يقدمه العمل الخيري في محاربة البطالة، التي تؤثر على التنمية الاقتصادية للمجتمع، بما ترتبه من نتائج مخيفة اقتصاديا واجتماعيا، "ففي الوقت الذي تعبر فيه عن هدر لموارد اقتصادية هامة ممثلة بالطاقات البشرية المعطلة، فإنها تنعكس سلبا على المجتمع من خلال زيادة الجرائم والاعتداءات اليومية وبالذات جرائم السطو المسلح والتفكك الأسري والانفصال وشيوع الأمراض النفسية والعصبية لدى المتعطلين عن العمل"[1]، فكل ذلك يعمل على زيادة مستويات الإنفاق الحكومي على الأمن، مما يثقل كاهل الموازنة العامة[2]، ويؤثر سلبا على التطور الاقتصادي المنشود.

إنَّ تطوير العمل الخيري، من خلال التركيز على الجانب الوظيفي في العمل، بإنشاء مقاولات خاصة ومشاريع صناعية من شأنه إفادة المجتمع اقتصاديا بخلق فرص مستقبلية للشغل دائمة وقابلة للإنشاء يفرضها تطور المقاولة وحاجتها لموارد بشرية جديدة.

ثانيا: دور العمل الخيري في معالجة ظاهرتي التسول والإجرام: يتدخل العمل الخيري بشكل جلي في معالجة الكثير من الظواهر التي تؤثر على التنمية الاقتصادية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه الظواهر:

أ – دور العمل الخيري في معالجة ظاهرة التسول: ظاهرة التسول ليس حبيسة مجتمع معين، بل هي ظاهرة عامة في كثير من البلاد الإسلامية، حيث تلقي بظلالها على الاقتصاد وتؤثر فيه سلبا بشكل كبير، فمن الناحية الاقتصادية "يترتب على التسول تجميع أموال ضخمة وتركيزها في يد فئة جاهلة غير واعية، يتم تهريب جزء كبير منها إلى خارج البلاد"[3]، وفي دراسة ميدانية بالمملكة العربية السعودية سنة ٢٠٠٨ مثلا، "قدر عدد المتسولين بأكثر من ١٥٠ ألف متسول، وأن حجم الإنفاق السنوي على هؤلاء المتسولين أكثر من ٧٠٠ مليون ريال، وحسب دراسات اقتصادية فإن تحويلات العمالة الرسمية، أي التي لديها إقامة

[1] دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. ص 18. مرجع سابق.
[2] دور العمل الخيري. ص19 مرجع سابق.
[3] أسباب ظاهرة التسول وآثارها الاقتصادية. د. محمد عرفة. نشر بموقع الاقتصادية. بتاريخ 1 ماي 2009. موقع: aleqt.com

وتعمل في المؤسسات، تقدر بنحو ٢٠ مليار دولار"[1]، وفي بعض الدول الإسلامية الأخرى، أطلقت حملات شاملة للتوعية بالأضرار الاقتصادية للتسول، فكثير من المتسولين أصبح لهم مدخول مالي مهم ولا تستفيد الدولة من الأموال التي يتحصلون عليها، فلا يؤدون الضرائب ولا يقدمون خدمات مقابل ما يستفيدون منه من أموال تقع بين أيديهم حيث تصبح مكدسة ومكتنزة في غالب الأحيان، فضلا عن العطالة التي يعكسها تواجدهم بالشارع، وهذا يؤثر على التنمية الاقتصادية لأي بلد.

لذلك، فإن تدخل العمل الخيري لمعالجة هذه الظاهرة له إيجابيات مهمة وفاعلة في التنمية، فأي مشروع يعمل على إصلاح هذه الوضعية الشاذة ويعالجها هو في الأصل مشروع مجتمعي، لأنه المستفيد من خدماتهم، حتى لا تظل اليد العاملة المتواكلة معطلة بسبب التسول، فضلا على أن إطعام الطعام وكسوة الأيتام والمحتاجين ورعاية العجزة وذوي الاحتياجات الخاصة، وبناء مراكز للإيواء ودور للحضانة الخاصة بالأطفال المتخلَّى عنهم هو جوهر تدخل العمل الخيري وبالتالي لا تتبقّى أي حاجة للتسول، فنظرة في المشاريع التي تنجز على مستوى الدول التي تعرف حركية في مجال العمل الخيري المنظّم، ناهيك عن ما يقوم به الوقف الإسلامي في سبيل معالجة هذه الظاهرة، ففي تطوان المغربية يوجد ملجأ للمنقطعين والعجزة، يعتني بالعجزة والمنقطعين ممن لا يتوفرون على أسر يلجؤون إليهم، فيلجأون إلى هذا الملجأ للإيواء والمبيت، حيث توزع ٦٠٠ خبزة يوميا على ٣١١ مستفيدا من الفقراء، أي ما يعادل ٣٠٠ وجبة غذائية[2]، تحقيقا لإرادة المحسنين، في إظهار نوع من الكمال لإحسانهم في العناية بالمنقطعين، ومساهمة من العمل الخيري في معالجة الظواهر السلبية خدمة للتنمية الاقتصادية.

ب – دور العمل الخيري في مكافحة الجريمة وتأهيل السجناء: تركَّزت جهود المؤسسات والمحسنين ناحية ظاهرة الإجرام لما لوحظ من تأثير سلبي لهذه الظاهرة على المجتمع، مما قد يعوق تقدمه وتطوره، أو يشكل عائقا امام فتح فرص جديدة للاستثمار، فلا يعقل أن تتم إيجاد فرص حقيقية للاستثمار في ظل غياب الأمن والسمعة السيئة بانتشار الجريمة.

لذلك، كان من مقاصد العمل الخيري، حفظ المجتمع من انتشار أسباب الجريمة التي يوجبها الاضطرار والحاجة، "فالتصدق بالطعام يسد جوعة الإنسان فيستغني بذلك عن أن يخرج على الناس بسيفه، ويأمن

[1] نفس المرجع.
[2] نشرة منجزات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لسنة 2009.مرجع سابق.

الناس غائلته بسرقة أو اختلاس أو نحو ذلك؛ لأنه قد يرى نفسه مضطراً تباح له الميتة، فإذا وجد ما يسد رمقه من عطاء الناس لم يجز له ذلك، وعند ذلك سيقوم ليؤدي وظيفته في المجتمع كسبًا وعملاً"[1].

وقد استهدفت بعض الحملات الخيرية في الكثير من البلاد الإسلامية هذا الجانب، حيث مكنت من استفادة السجناء المعسرين من إطلاق سراحهم ليبدؤوا حياة جديدة كلها أمل وتفاؤل في غد أفضل بعيد عن الإجرام والعقوبة والسجن الذي يعطّل الاستفادة من هذه الموارد البشرية، من خلال دعم مادي يخول دفع الديون المتسببة في سجنهم أو دفع الكفالة المترتبة عن سجنهم.

وإلى جانب الدعم المادي، نجد بعض المؤسسات الخيرية ركزت جهودها في العمل الإغاثي والدعوي، من حيث تقديم المساعدات للمحتاجين ودعم بعض البرامج الدعوية لبعض الجهات الإصلاحية كالسجون[2]، فيقومون بتوعية السجناء وإكسابهم الأخلاق الحميدة، وإعانتهم على حفظ القرآن الكريم من خلال متطوعين يلازمونهم[3].

فهذا التدخل المادي والمعنوي يسهم في إعادة تأهيل وإصلاح نزلاء المؤسسات السجنية، حتى يصبحوا مواطنين صالحين يستفيد منهم المجتمع، ويقدموا خدمات اجتماعية تحقق أبعادا اقتصادية، باعتبارهم كوادر بشرية معطلة داخل أسوار السجن، ولما يشكله الإجرام وغياب الأمن عموما من إضعاف للاقتصاد.

ختاما،

إن البحثَ في دور العمل الخيري في تنمية الاقتصاد، بحثٌ في أسسٍ تنزيلية، تستشرف مستقبلا متميزا يقوم فيه العمل الخيري بدور فعال ومهم، فللعمل الخيري أهداف ومزايا كبيرة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة.

---

[1] أثر العمل الخيري في تنمية الاقتصاد الإسلامي. مرجع سابق.

[2] العمل الخيري السعودي: آمال وتطلعات، عقيل عبد العزيز العقيل، مرجع سابق.

[3] كجمعية دار البر الخيرية بالإمارات التي تقوم بتوفير العلماء والمحفظين لبرنامج الوعظ والإرشاد لنزلاء السجن المركزي وأقسام النساء والجنح والمخالفات والأحداث عبر برنامج الوعظ المعد لهم مع برنامج حفظ القرآن والتلاوة مع التجويد إضافة إلى حفظ المتون العلمية من السنة النبوية، كما تقوم بدعم المؤسسات العقابية وتتعاون معها في كل من دبي وعجمان وذلك بتوفيرها الكتب الدينية اللازمة للنزلاء بلغاتهم مع نسخ مصحف دار البر وترجمات معاني القرآن الكريم، كما أنها توفر الدعاة والعلماء والمحفظين والكتب المترجمة للمسلمين الجدد منهم والذين يشهرون إسلامهم بالمؤسسات العقابية وذلك بالتعاون مع مركز المعلومات الإسلامي التابع لدار البر ووفق برنامجه وبالتنسيق مع دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي. انظر، مقال: دار البر تعلن عن 9 مشاريع خيرية خارج الدولة تحتاج إلى تمويل. دبي البيان 09 شتنبر 2011. موقع: albayan.ae

وقد حاولت من خلال هذه الدراسة توضيح أهمّية العمل الخيري في الجانب الاقتصادي عموما، ببيان الإسهام الفعلي للعمل الخيري في تعزيز وتطوير الاقتصاد سواء تعلق الأمر بالموارد البشرية أو بالوسائل والآليات العمَلية الإنتاجية التي تحقِّق مستوى معينا من الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تحفيز الناس على المبادرة والإسراع إلى تأسيس أعمال خيرية تأسّيا بما يحققه الواقع، خاصّة أني لم أقف على دراسة تعتني بالتأصيل التنزيلي المرتبط بما يتحقّق على مستوى الواقع، بمقارباته المختلفة بين الدول الإسلامية.

توصيات البحث:

تناول البحث بالتأصيل والبناء إسهامات العمل الخيري وتجاربه الواقعية بعدد من الدول الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، انطلاقا من تدخلات اجتماعية إنسانية، لذلك يقف الباحث في خاتمة الدراسة على مجموعة من التوصيات، منها:

– تعميم بعض التجارب الخيرية التي حقّقت مساهمات مهمة في تطوير الاقتصاد، وخاصة المشاريع المرتبطة بخلق فرص عمل للشباب باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية.

– تقديم الدعم اللازم والمواكبة للمشاريع الخيرية التي تروم تطوير الاقتصاد، سواء تقديم دعم مباشر للجمعيات والمؤسسات الخيرية أو تقديم إعفاءات ضريبية سواء كانوا أفرادا أو شركات.

– توجيه العمل الخيري وتنظيمه بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بعدما تبين أهميته وأثره على الاقتصاد عموما.

– تطوير القوانين والتشريعات المرتبطة بالعمل الخيري، بما ييسر من طرق الاستفادة الدائمة من هذا العمل، ضمانا للتنمية الاقتصادية المنشودة.

– عرض قيم العمل الخيري للناشئة، وتوضيح الصور الإيجابية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي يسهم فيها هذا العمل، ضمانا لاستمراريته في العطاء.

المصادر والمراجع:

- الأوقاف في تركيا، سهيل صبان، نشر بمجلة الفيصل، عدد 332،صفر 1425هـ/ أبريل 2004.
- البعد المقاصدي للوقف، عبد الكريم بناني، ص ٢٥ وما بعدها، أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2014.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، د.ت.
- تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ت.
- تفسير ابن كثير، اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار طيبة، 1422هـ/2002.
- تفسير الطبري، محمد بن جرير الطبري، دار المعارف، د.ت.
- جامع القرويين: المسجد والجامعة بمدينة فاس، عبد الهادي التازي، دار الكتاب اللبناني بيروت 1973م.

- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردونيو إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، ط 2 1384/هـ/1964م.
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، القاضي المكناسي. دار المنصور للطباعة والوراقة الرباط. د. ت.
- جريد الاتحاد الإماراتية، تاريخ النشر 21 أبريل 2017، موقع الجريدة على الشبكة: alittihad.ae
- جريدة الاقتصادية، موقع aleqt.com، تاريخ النشر: 3 أكتوبر 2017.
- جريدة الحياة السعودية، تاريخ النشر 9 فبراير 2018. موقع جريدة الحياة على الشبكة: alhayat.com
- جريدة الرياض السعودية، العدد 15215، موقع الجريدة على الشبكة: alriyadh.com، تاريخ النشر: 5 ربيع الأول 1431هـ/19
- جريدة الرياض، العدد 15726، الجمعة 14 شعبان 1432هـ/15 يوليوز 2011.
- حفظ النفس مقصد أساسي للشريعة الإسلامية: عطاء حضارتنا في علاج المرضى ليس له مثيل، مقال علمي على الشبكة، نشر بتاريخ: 14 غشت 2011، موقع: alkhaleej.ae
- حفظ النفس، عبد الله عبد المؤمن، نشر في جريدة ميثاق الرابطة(تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب) بتاريخ: 11/02/2011، موقعها على الشبكة: mithaqarrabita.ma
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.
- الحملات الخيرية السعودية نموذج لتربية المسلمين على العطاء، منشوربتاريخ: 1 يناير 1970– 23 شوال 1389 هـ، بموقع: medadcenter.com
- الدرر المكنونة في نوازل مازونة، أبوزكريا المازوني، المكتبة الوطنية. الجزائر. د. ت.
- شرح نيل المنى في نظم الموافقات للشاطبي، أبي بكر محمد بن عاصم الغرناطي، أبي الطيب مولود السريري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، د. ت.
- الشهب اللامعة في السياسة النافعة، عبد الله بن يوسف بن رضوان المالقي، تحقيق: علي سامي النشار، دار الثقافة، د. ت.
- العمل التطوعي وعلاقته بمقاصد الشريعة، مصطفى بوهبوه، نشر على شبكة ضياء بتاريخ: ٢ دجنبر ٢٠١٧، موقع ضياء على الشبكة: diae.net
- العمل الخيري السعودي: آمال وتطلعات، عقيل عبد العزيز العقيل، بحث مقدم لندوة المؤسسات الخيرية، ونشر بموقع صيد الفوائد: saaid.net، د. ت.
- العمل الخيري في ضوء القواعد المقاصدية. تمام العساف ومحمد أبو يحي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية،المجلد الثامن، العدد الثالث، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٢ م.
- العمل الخيري، مفهومه وموقعه من مقاصد الشريعة. ابراهيم البيومي غانم. مجلة حراء العدد ١٤، تاريخ النشر: ٢٢ فبراير ٢٠١٧، موقع المجلة على الشبكة: hiragate.com
- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ضبطه وحققه حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١٩٨١.
- فقه السنة، السيد سابق، ط ٤ / دار الفكر بيروت ١٩٨٣.
- القاموس المحيط. الفيروز آبادي. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٧٩م.
- قاموس المصطلحات الاقتصادية، محمد عمارة، القاهرة دار الشروق، د. ت.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، ط ١. ط ٢. ط ٣. دار صادر. بيروت. لبنان. 2000م. 2003م. 2004م.
- المبدع في شرح المقنع، أبو إسحاق برهان الدين بن محمد بن عبد الله الحنبلي. المكتب الإسلامي، 1421هـ – 2000.
- مجلة الإحياء (كانت تصدرها رابطة علماء المغرب)، العدد 22 – يوليوز 1997.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين بن أبي بكر الهيثمي. مكتبة المقدسي، 1414هـ/1994م.
- المجموع شرح المهذب، يحي بن شرف النووي، 5/244، مطبعة المنبرية،د. ت.

- المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، دراسة وتحقيق: حمزة بن زهير،ط.2. كلية الشريعة. المدينة المنورة. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. 1403هـ/1983م.
- المصطلح الأصولي عند الشاطبي. فريد الأنصاري. معهد الدراسات المصطلحية والمعهد العلمي للفكر الإسلامي. ط.1. 1424هـ/2004م.
- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد المعروف بالطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد سلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2/ د.ت.
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني، راجعه وقدم له وائل أحمد عبد الرحمن.المكتبة التوفيقية. القاهرة. مصر.
- مقاصد الشريعة الإسلامية محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق ودراسة: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، ط 2001 – 1421/2.
- مقاصد الشريعة الخاصة بالتبرعات والعمل الخيري، عز الدين بن زغيبة، بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث "دبي"، 20 – 22 يناير 2008.
- مقاصد الشريعة من خلال القواعد الأصولية، ناصر السيد درويش، بحث مقدم لندوة تطور العلوم الفقهية في عمان خلال القرن الرابع الهجري "القواعد الشرعية نموذجا"، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان.
- المقاصد العامة، يوسف حامد العالم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1991/1.
- من الكليات الخمس، حفظ النفس، محمد عبد رب النبي، مقال علمي نشر بموقع منارات على الشبكة، بتاريخ: 21 مارس 2015،manaratweb.com
- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، دار الكتب العلمية. لبنان. ط ١ /1422 هـ – ٢٠٠١م.
- موقع عربيSPUTNIK على الشبكة: : arabic.sputniknews.com، تاريخ النشر: 16 مارس 2018.
- موقع السودان اليوم على الشبكة: alsudanalyoum.com، تاريخ النشر: 15 نونبر 2016.
- موقع العربية نت على الشبكة: alarabiya.net،تاريخ النشر: الأحد 5 رجب 1438 هـ 02 – أبريل 2017.
- النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تقديم ماجد فخري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1985.
- ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي والإسلامي – السعيد بوركبة، بغداد 1983.
- نشرة منجزات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لسنة 2009. مطبعة فضالة المحمدية،د.ت.
- نظرية حفظ الكليات من جانبي الوجود والعدم في الواقع المعاصر: دراسة مقاصدية، الحسان شهيد، مجلة الإحياء (تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء)، نشر بموقع المجلة على الشبكة، بتاريخ: د.ت. alihyaa.ma
- نيل الأوطار، محمد بن علي الشوكاني، دار الحديث، ط ١ /1413هـ 1993.
- الوقف الإسلامي. من روائع حضارتنا. حسام العيسوي إبراهيم، نشر بتاريخ: 29 مايو 2011، بموقع: feker.net
- الوقف الخيري في الإسلام وأبعاده التنوية، السعيد بوركبة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر ط 2010/1.

السلع العامة والنشاط الحكومي[1]

ترجمة د. محمد المهدي وفيق السائح

دكتوراه اقتصاد ومصارف إسلامية - جامعة اليرموك/ الأردن

الحلقة (١)

إن مما استقر في أدبيات الاقتصاد أن طبيعة السلع العامة تتحدد وفقًا لخصيصتين اثنتين تميزانها عن السلع الخاصة: **أولاهما**: أنها ليست محلا للتنافس بين أفراد المجتمع، و**ثانيهما**: عدم إمكانية استبعاد فئة محددة من الأفراد من استهلاكها، فإن كانت السلعة تتسم بكلا الخصيصتين ولم تتخلف واحدة منهما فإنه يطلق عليها السلع العامة النقية، كالمنظومة الأمنية (الشرطة) والمنظومة الدفاعية (الجيش)، وإن افتقرت السلعة لواحدة من الخصيصتين في ظرف معين، فإنه يطلق عليها السلع شبه العامة، كالحدائق العامة، فهي سلعة تتوافر فيها الخصيصتان، إلا أنه في ظرف معين وهو الازدحام عليها في وقت معين، يقلل من فرصة الآخرين من الانتفاع بها، أو أنه قد تفرض رسوم معينة على الانتفاع بالسلعة -كما هو الشأن في البحيرات والمحميات- مما يمكّن الهيئة الإدارية من استبعاد من لا يدفع قيمة الرسوم من دخولها.

تناول الباحث لهذه الدراسة العديد من مفردات السلع العامة والسلع شبه العامة، ويمكن إعادة تصنيفها على النحو التالي:

١. السلع العامة النقية: كالمنظومة الدفاعية لحماية الوطن من العدوان الخارجي، والمنظومة القانونية والقضائية لتحقيق العدالة في المجتمع، وطبقة الأوزون، والحكومة المكلفة بتسيير شؤون المجتمع، والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى الحد من التلوث.

٢. السلع شبه العامة، وهي على صور متعددة:

Public goods and government action, Dr. Jonathan Anomaly, Politics, Philosophy & Economics, 2015, Vol. 14(2)109–128,: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1470594X13505414.

يعمل الباحث (Jonathan Anomaly) مديرا مساعدا ومحاضرا في جامعة بنسلفانيا منذ عام (2019)، كما أنه عمل في هيئة التدريس في معهد الأخلاقيات العملية في جامعة كاليفورنيا في الفترة (2018-2019)، وعمل باحثا في جامعة أريزونا في الفترة (2017-2018) وعضوا في هيئة التدريس الأساسي في برنامج (Duke/UNC PPE) في الفلسفة والسياسة والاقتصاد في الفترة الواقعة بين (2010-2017)، وعمل في جامعة فيرجينيا في الفترة الواقعة بين (2008-2010).

- فمنها ما هو مرتبط بالبيئة: كالبحيرات والمناطق البرية والحيوانات المهددة بالانقراض، والجداريات في الأماكن العامة، وزراعة الأشجار والنباتات في الحدائق العامة.
- ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة التعليمية: كالكتب المدرسية.
- ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة الصحية: كلقاحات تطعيم الأطفال (مثل المصل المعد للوقاية من شلل الأطفال) والأبحاث العلمية المتعلقة بالدراسات المختبرية على الخلايا والتجارب الطبية على الحيوانات، والإجراءات الصحية للحد من السمنة والتدخين.
- ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة الاقتصادية: كاتفاقيات التجارة الحرة.
- ومنها ما هو مرتبط بتخفيض مستوى المخاطر على أفراد المجتمع: كالاكتتاب في عقود التأمين.

ومما يحسن التنبيه إليه أثناء قراءة الدراسة العديد من الملاحظات:

- أولها: استعمل الباحث الأصيل التركيب الاصطلاحي "السلع العامة" في كل سلعة تتسم بالخصيصتين، بقطع النظر عن كونها ملموسة مادية أم لا، كما واستعمله أثناء حديثه عن السلع شبه العامة.
- وثانيها: إن المترجم قام بإضافة بعض المفردات أثناء ترجمة الفقرات، حيث أنها تساهم في إيضاح الفكرة بشكل أفضل، وقد جعلها بين قوسين تمييزا لها عن غيرها.
- وثالثها: أنه قام بإيضاح العديد من مصطلحات ومفاهيم وفقرات الدراسة في هامش التوثيق، ونسبها إلى مصادرها الأصلية تمييزا لها عن إيضاحات الباحث الأصيل حيث اكتفى المترجم بنسبتها إلى الباحث.

لماذا تعتبر السلع العامة سلعا ذات أهمية في المجتمع؟ تعد الأسواق آليات فاعلة وكفوءة؛ لتعزيز رفاهية الإنسان، ففي غياب الآثار الخارجية[1]، فإنه ينشأ عن التبادل الحر للسلع الخاصة تحسنا باريتيا[2] (على ما هو مفترض)، أما في حالة تحقق الآثار الخارجية واعتبارها[3]، فإن الأسواق تميل إلى تحقيق مكاسب صافية من خلال تعزيز التخصص وتقسيم العمل، أما عند الحديث عن السلع العامة مثل طبقة الأوزون في الغلاف الجوي والمحافظة عليها، فإن التبادل خارج إطار التنسيق[4] يجعل الجميع في وضع أسوأ حالا من وضع آخر (يتمكنون فيه أن يكونوا أفضل) بإيجاد طريقة للتنسيق فيما بينهم.

---

[1] - تعرف الآثار أو العوامل الخارجية في علم الاقتصاد بأنها تكاليف أو منافع يتأثر بها طرف ثالث، فأية عملية تبادل بين طرفين يمكن أن تتسبب بآثار معينة على طرف ثالث، وهذه الآثار على صورتين: فأولاهما الإيجابية ويعبر عنها بالمنافع، وثانيهما السلبية ويعبر عنها بالتكاليف، ومثال الأولى: ما تحدثه مزارع النحل من آثار إيجابية على تلقيح المحاصيل المجاورة، ومثال الثانية: ما تحدثه المصانع من آثار سلبية (التلوث بالغازات السامة) على أفراد المجتمع في المناطق المحيطة. ينظر:

Stewart: Frances, Ejaz: Ghani, **How significant are externalities for development?** World Development, Britain, 19 (6): Page: 573, 1991.

[2] - يقصد بالتحسن الباريتي: إمكانية زيادة مستوى الرفاه الاجتماعي، وذلك عن طريق زيادة مستوى الرفاه الفردي من خلال إعادة التخصيص (allocative readjustment) دون أن يتسبب ذلك بجعل حالة فرد آخر أسوأ حالا أو جعله في مستوى رفاه أقل. ينظر:

Ng: Yew-Kwang, **Welfare Economics, Introduction and Development of Basic Concepts**, Palgrave, London, Macmillan Publishers Limited, 1979, Page: 30.

[3] - قد يتسبب وجود الآثار الخارجية السلبية (التكاليف) في انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية، ففي حالة التلوث الجوي بالغازات السامة الصادرة من المصانع، فإنها قد تتسبب بانخفاض مستوى المنفعة التي يحصل عليها أفراد المجتمع، فمثلا: قد يحصل فرد معين على مبتغاه (المنفعة المستهدفة) ولكنه يحصل عليها في ظل حالة من الكآبة، أو أنه قد يحصل عليها بعد أن يدفع تكاليف معينة تقلل من مستوى تلك المنفعة؛ كأن يقع في حالة مرضية في رئتيه، أو أنه قد يدفع تكاليف طبية مرتفعة مقابل العلاج المطلوب، وقد بين هذا الأمر العديد من الدراسات والتقارير ومنها:

World Health Organization, **Economic cost of the health impact of air pollution in Europe: Clean air, health and wealth**, WHO Regional Office for Europe, OECD, 2015, Page: 3.

[4] - يقصد بالتنسيق: عقد الاتفاقيات بين الدول للحد من التلوث واستنزاف طبقة الأوزون. ينظر:

Reitze: Arnold. W, **Air Pollution Control Law: Compliance and Enforcement**, Washington, Environmental Law Institute, 2001, Page: 389.

توصف السلع بأنها عامة طالما اتسمت بخصيصتين: أولاهما أنها غير قابلة للتنافس (nonrivalry)، وثانيهما عدم إمكانية الاستبعاد (nonexcludability)[1]، ولا شك أن سمة عدم إمكانية الاستبعاد تشكل تحديا رئيسا أمام توفير السلع العامة[2]، ويعود السبب في ذلك إلى أن السلعة عندما تكون متاحة أمام الجميع، ويكون إنتاجها مرتفع التكلفة، كما في حالة الكتب المدرسية، فإن هذا يدفع بعض الناس إلى الانتفاع المجاني (Free Rider) استغلالا لجهود الآخرين، أما الآخرون والذين يدركون وجود هذا الصنف من الأفراد، فإنهم سيرفضون المساهمة في توفير السلع العامة؛ لأنهم يفتقرون إلى الثقة بأن عددا كافيا من الأفراد الآخرين ستتكاتف معهم، الأمر الذي يعني —بحسب تقديرهم– أن مساهمتهم في توفير السلع العامة لن تكون مجدية.

كقاعدة عامة: كلما ازداد عدد الأفراد الذي يحتاجون السلع العامة، فإن كفاءة السوق في توفير السلع العامة ستنخفض، ووفقا لذلك فإنه يصعب تحقيق مكاسب الرفاهية من خلال التبادل الخاص، بعبارة أخرى: تسبب السلع العامة –بالنسبة لاقتصاديات الرفاه على الأقل– مشكلة اقتصادية تتمثل في فشل السوق، وهكذا يتبنى الكثير من الاقتصاديين مسألة: أنه يمكن للحكومة أن تحسن من الحالة الاقتصادية بشكل مباشر عن طريق توفير السلع العامة، أو بشكل غير مباشر عن طريق التشجيع[3] على توفيرها.

في الواقع: بين الاقتصادي (Adam Smith) أنه يجب تكليف الحكومات بثلاث وظائف رئيسة، ويمكن إدراجها جميعا تحت وصف جامع، وهو تكليفها بوظيفة: توفير السلع العامة، أما الأوليان منها

---

[1] - فأما كونها غير قابلة للتنافس فيعني: أن استهلاك (انتفاع) شخص واحد من سلعة عامة معينة كالعدل والأمن المتاحين في الدولة لا يقللان مما هو متاح للآخرين، وأن انتفاع شخص معين بالطريق العام لا يقلل مما هو متاح للآخرين، وبالتالي: ما دام أن هذه السلع متاحة لكل أفراد المجتمع، فإن التنافس عليها معدوم. أما عدم إمكانية الاستبعاد فيعني: عدم إمكانية (أو صعوبة) استبعاد شخص من الانتفاع بسلعة عامة معينة بمجرد توفرها، فلو أنشأت الدولة الترسانة العسكرية؛ لتوفير الأمن الخارجي باعتباره سلعة عامة، فإن استبعاد أفراد المجتمع الذين لم يدفعوا الضرائب مثلا من الانتفاع بهذه السلعة يعد غير ممكن، فليس من المقبول عقلا أن تصد الترسانة العسكرية الخطر عن بعض أفراد المجتمع دون البعض الآخر. ومما تجدر ملاحظته أنه يمكن تحويل السلع العامة إلى سلع يقل نطاق عمومها وذلك من خلال آليات الاستبعاد، كفرض الرسوم على الأشخاص عند انتفاعهم بسلعة معينة وهو ما يطلق عليه: سلع النوادي. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص 123) ينظر أيضا:

= Kaul, Grunberg and Stern:, **Defining Global Public Goods**, Page: 3, in Preference: **Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century**, Page: 42.

[2] - يوضح (Head) أن عدم إمكانية فرز السلع العامة إلى وحدات منفصلة، بالإضافة إلى الأسعار يسبب مشكلة رئيسة في توفير السلع العامة. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص123).

[3] - أي: تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في توفير السلع العامة.

فهما: توفير المنظومة الدفاعية لحماية الوطن من العدوان الخارجي، والمحافظة على نظام قانوني وقضائي محايد، أما الوظيفة الثالثة والأخيرة لصاحبة السيادة (الحكومة) فيقول (Adam Smith) بحقها: "هي إنشاء المؤسسات والأشغال العامة وصيانتها، ومع أنها قد تكون على أعلى مستويات المنفعة للمجتمع، إلا أنه نظرا لطبيعتها، فإن الأرباح (المتحققة) لن تغطي التكاليف، أو تعوض من تَحَمَّلَها، وبالتالي: فإنه ليس من المتوقع أن يقوم فرد معين، أو عدد قليل من الأفراد بإنشائها أو المحافظة عليها.

وبحسب ما تم إيضاحه: فإن مشكلة توفير السلع العامة تدور بالدرجة الأولى حول كيفية تأثير عدد المساهمين اللازمين لتوفير السلع العامة على تكلفة المعاملات والسلوك الاستراتيجي[1]. فإن كانت السلعة من السلع العامة المحلية، كما في ملعب الحي، فإن المنتفعين المحتملين (أو الراغبين في الانتفاع بالملعب) يتمكنون من التنسيق فيما بينهم، أو إيجاد صيغة قانونية من خلال عقد معين؛ لتسهيل توفير السلع العامة المحلية من خلال القطاع الخاص، كما يمكنهم أن يطوروا آليات (أو وسائل)؛ لاستبعاد المنتفعين مجانا (Free Riders)، ومعالجة مشكلة الثقة[2] من خلال عقود ملزمة ومشروطة، أما إذا كانت السلع العامة عالمية النطاق، كما في الحد من الانبعاثات الكيميائية المستنزفة للأوزون، فإنه من الصعب –بل من المستحيل أحيانا– على الأطراف المعنية (بتوفير السلع العامة) أن تجد أطرافا آخرين تساهم معها، كما أنه يصعب التمييز بين الأفراد الراغبين حقا بالمساهمة في توفير السلع العامة وبين الأفراد الذين يرغبون بالانتفاع بالسلع العامة مجانا دون المساهمة في توفيرها، كما يصعب على القطاع الخاص أن يقوم بتوفيرها.

يرى الاقتصاديون أن السلع العامة تمثل معضلة (في الاقتصاد)؛ لأن وجود السلع العامة يعني وجود مكاسب غير مستغلة، وهذا أمر غير مقبول في الأسواق الحرة، كما أنها تمثل معضلة في المجال الفلسفي

---

[1] - يوضح (James Buchanan) هذه المسألة بقوله: إن الفرد باعتباره عضوا في مجموعة كبيرة متميزة باعتماد أفرادها جميعا على بعضهم البعض، فإنه لن يتوقع أن يكون له تأثير على سلوك الأفراد من خلال سلوكياته. فهو لن يتصرف على نحو يكون تصرفه استراتيجيا، ولن يساوم، كما أنه لن يقوم بأي دور يُحدِث تأثيرا على الآخرين. بل إنه بدلا من ذلك سيعدل من سلوكه وفقا لسلوك الآخرين، وسينظر إلى سلوكياتهم باعتبارها وحدة متكاملة .. كما أنه سيقبل مجمل تصرفات الآخرين كمنارات إرشادية لقراراته الخاصة، باعتباره جزءا من البيئة (المجتمع) أو من الطبيعة إذا جاز التعبير .. يتيح المجتمع "قليل العدد" حافزا للشخص للبدء بالتجارة، والمساومة على الشروط. أما المجتمع "كثير العدد" فإنه يتسم بالفاعلية .. ويميل إلى التخلص من سلوكيات التجارة والمساومة. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص124).

[2] - أي انعدام ثقة الأفراد الذين يملكون الرغبة والاستعداد لتوفير السلع العامة ببقية الأفراد من ناحية أن الأخيرين لن يقوموا بدورهم المنشود في توفير السلع العامة، الأمر الذي يعني أن المساهمة في توفير السلع العامة ستكون في حدودها الدنيا.

السياسي إذا اعتبرنا أن المجتمع السياسي مشروع تعاوني تتحقق فيه المنافع المتبادلة كما يرى (Rawls) . فالتبادل الاختياري (Voluntary exchange)[1] يعد مصدرا رئيسا للمنافع المتبادلة، ولكن عندما يتحمل الأفراد تكاليف إنتاج السلعة الجماعية بينما تتوزع المنافع بطريقة عشوائية على أفراد المجتمع، فإن تحقق المكاسب المتبادلة قد تتطلب تدخلا حكوميا، بعبارة أخرى: تعتبر قرارات الحكومة الإلزامية (كتشريعات الحد من التلوث) نوعا من التعاون؛ لتحقيق المنافع المتبادلة طالما رأى كل فرد من أفراد المجتمع أنه لا يملك القدرة على تحقيق ذلك وحده، وأن هذا (أي: التدخل الحكومي) هو السبيل الوحيد والملائم؛ لتحقيق هدف يجعل الجميع في وضع أفضل، والسؤال المطروح في مجال الفلسفة السياسية هو: كيف ينبغي أن نتعامل (سلوكيا وفكريا) مع ذلك المجال الرحب من السلع العامة التي ينبغي على الحكومات والأسواق توفيرها في المجتمع.

تهتم هذه الدراسة بتطوير أساسيات النظرية المعيارية للسلع العامة، وتبدأ بمناقشة موجزة: لماذا يعتقد كثير من الفلاسفة أن توفير السلع العامة يشكل جوهر العمل الحكومي؟ ويتفرع عن ذلك العديد من الأسئلة، والتي ينبغي على المنظرين والسياسيين أن يأخذوها بعين الاعتبار عند الحديث عن سلع عامة يحتمل توفيرها في المستقبل، (ومما تجدر ملاحظته) إن هذه الدراسة لا تهدف إلى تقديم إجابات نهائية لهذه الأسئلة، بل إن الهدف هو: تأطير القضية دون معالجتها لصالح وجهة نظر معينة ترى العمل الحكومي محددا في مجالات معينة دون مجالات أخرى.

---

[1] - يقصد بالتبادل الاختياري: تلك العملية التي يتفاعل فيها البائع والمشتري بحرية تامة (دون أي إكراه من أحد) بحيث يتبادلون المال والسلع، فإن وقع هذا التبادل وفقا لما يرتضيه الطرفان فإن كليهما سيكون في وضع أفضل مما كانا عليه من قبل. وقدر تعلق الأمر بالدراسة، فإن بعض الباحثين رأوا إمكانية تأطير العلاقة بين الحكومة والأفراد بإطار عقدي شبيه بالتبادل الاختياري، بحيث يقوم الأفراد بدفع ضريبة معينة بشكل اختياري مقابل أن تقوم الحكومة بتوفير السلع لأولئك الأفراد، وذلك بحسب مبدأ الموازنة بين المنافع المرجوة من هذه السلع وبين التكاليف المفروضة (سعر الضريبة). ومما يحسن التنبيه عليه: أن الاقتصاديين قد اختلفوا في نظرية التبادل الاختياري من حيث كفاءتها في توفير السلع العامة. ينظر:

* Musgrave: Richard Abel, **The Voluntary Exchange Theory of Public Economy**, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 53, No. 2, Feb, 1939, Oxford University Press, Page: 213.

* Johnson: Marianne, **Public Goods, Market Failure, and Voluntary Exchange**, This paper was prepared for the History of Political Economy Conference, April 2014, Page: 3-4.

الاقتصاديون المتقدمون (Forerunners) :

يمكن القول : إن الاقتصاديينَ (Thomas Hobbes) و(David Hume) قد سبقا الاقتصادي (Adam Smith)[1] في وجهة نظره المتمثلة في أن الوظيفة الأساسية للحكومات هي : توفير السلع العامة، وقد وضح (Hobbes) أن وضع القواعد السلوكية وتنفيذها، بما في ذلك القواعد الأخلاقية والقانونية، يتيح لنا الارتقاء والتمتع بثمار أعمالنا، فدون قوانين قابلة للتنفيذ فإن المنافسة المطلقة على الموارد النادرة (أو الشحيحة) تهدد أمننا، وتضعف ثقتنا بالأفراد الذين نتفاعل معهم[2]، ففي الوضع الطبيعي يقول (Hobbes) :

" ... فلا يوجد مجال للصناعة (العمل)؛ لأن الحصول على ثمرة الصناعة غير مؤكد، وبالتالي فإنه لن يوجد أدنى اهتمام بحراثة الأرض، ولا بالملاحة البحرية، كما أنه لا يمكن الانتفاع بالسلع المستوردة عن طريق البحر، ولا بمخازن السلع، كما أنه يُفتقر إلى الأدوات (المعدة) لنقل وإلقاء الأشياء (السلع) التي تتطلب جهدا كبيرا، كما أنه لا تتوفر أية معرفة حول سطح الأرض، ولا عن احتساب الوقت، ولا الفنون ولا الخطابات، بل أنه لا يوجد أية مقومات للمجتمع، والأسوأ من ذلك كله : ديمومة الخوف، وخطر الموت المحقق ... "[3].

---

[1] - حيث أن الاقتصادي (Thomas Hobbes) ولد عام 1588م، وتوفي عام 1679م، بينما ولد الاقتصادي (David Hume) عام 1711م، وتوفي عام 1776م، أما الاقتصادي (Adam Smith) فقد ولد عام 1723م، وتوفي عام 1790م. ينظر:

* Martinich: A.P, **Hobbes: A Biography**, United Kingdom, Cambridge University Press, 1999, Pages: 2, 355.
* Mossner: Ernest Campbell, **The Life of David Hume**, New York, Oxford University Press, 1980, Pages: 6, 608, 611, 577.
* Evensky: Jerry, **Adam Smith's Moral Philosophy: A Historical and Contemporary Perspective on Markets, Law, Ethics, and Culture**, New York, Cambridge University Press, 2005, Pages: 104, 204.

[2] - فالقوانين الحاكمة على المجتمع وتنفيذها من شأنه أن يحدث التقدم والازدهار والرخاء، وإن الافتقار إلى هذه القوانين أدعى إلى التنافس المطلق على موارد المجتمع، وهذا من شأنه أن يسبب الاعتداء على حقوق الملكية، مما يسبب التناحر والتقاتل.

[3] - ذكر (Hobbes) هذا النص في سياق الحديث عن الحروب وأعمال النهب وسلوكيات العنف باعتبارها الوضع الطبيعي في حياة الأفراد، حيث بين أنه في ظل تلك الظروف لن تستقيم الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية، إلا أن رغبة الأفراد في السعادة والأمان تجعلهم يميلون إلى الدخول في عقد اجتماعي، فيتخلى كل منهم عن سلطته الخاصة، ويقبلون بسلطة عليا تعمل من خلال الدولة؛ لتحكمهم وتنظم أمورهم. ينظر:

Hobbes: Thomas, **Leviathan**, Edited by: A.P. Martinich, Broadview Press, Canada, 2002, Page: 95.

يعتقد (Hobbes) أن الطريق الوحيد لتجنب هذه الكارثة هو : أن يمنح أفراد المجتمع ثقتهم لشخص واحد، أو لهيئة واحدة متشكلة من مجموعة من الأفراد، فهذا مما يجعل إرادتهم إرادة واحدة من خلال نظام التصويت، وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن حجة (Hobbes) حول الحكم المطلق (الاستبداد) يعد أقل لفتا للانتباه من حجته الأخرى بأن الحياة في المجتمع السياسي تجعل جميع الأفراد في حالة أفضل من الحالة التي يعيشون فيها، وبناء عليه فإن الحكومة نفسها تمثل سلعة عامة، ناهيك عن احتمالية كونها مصدرا لتوفير السلع العامة. ومما تجدر الإشارة إليه: إنه بعد مرور ثمانين عاما على نشر مؤلف (Hobbes) والذي أطلق عليه اسم " Leviathan "[1]، وقبل مائتي عام على صياغة (Paul Samuelson) لمفهوم السلع العامة، فإن (Hume) قد بين أن توفير السلع العامة يتطلب اتخاذ إجراءات حكومية.

ليس من الصعب أن يتفق اثنان من الجيران على الانتفاع بأرض مشتركة بينهما، (أو حتى الاتفاق على استنزافها) فإنه من السهل عليهم عقد هذا الاتفاق؛ لأنهم يعرفون بعضهم البعض، ويعرف كل منهما طريقة تفكير الآخر، وينبغي على كل منهما أن يدرك أن النتيجة المترتبة على إخفاقه في الجزء المطلوب منه هي: فشل المشروع بأكمله. إلا أنه من الصعب للغاية، أو أنه من المستحيل، أن يتفق ألف شخص على عقد اتفاق بينهم على عمل من هذا القبيل، بل إنه من الصعب أن يعقدوا مجلسا لهذا الاتفاق، كما أنه من الصعب عليهم تنفيذ هذا الاتفاق إن نجحوا في عقده، ويزداد الأمر صعوبة من ناحية أن كلا منهم سيلتمس عذرا؛ ليحرر نفسه من عبء النفقات والتكاليف، ويحمّل العبء كله على الآخرين، وأمام هذه الصعوبات فإنه يمكن القول: إن المجتمع السياسي يمكن أن يعالج هذه الصعوبات بسهولة، فالحكام (Magistrates) يرون أن المصلحة الحقيقة هي مصلحة الغالبية العظمى لرعايا الدولة، فهم لا يحتاجون استشارة أية جهة سوى أنفسهم لتشكيل أي مخطط (أو بناء أي مشروع) لتعزيز هذه المصلحة، وبما أن فشل أي جزء في التنفيذ مرتبط بفشل الكل، فإنهم سيحولون دون وقوع هذا الفشل (بأنفسهم)؛ لأنهم لا يجدون أي اهتمام بالمشروع (من عامة الناس)، وبالتالي: فإن بناء الجسور، وإنشاء

---

[1] - وهو الكتاب الذي قام بتأليفه (Thomas Hobbes)، وقد نشر عام 1651م، ويستمد الكتاب عنوانه من الكتاب المقدس، وهو من الكتب الأكثر تأثيرا في صياغة نظرية العقد الاجتماعي، وخلص الكتاب إلى أن الحروب بين البشر لا يمكن تجنبها إلا من خلال حكومة قوية. ينظر:

Hobbes: Thomas, **Leviathan**, Edited by: A.P. Martinich, Broadview Press, Canada, 2002, Page: 95.

الموانئ، وإقامة التحصينات والقلاع، وحفر القنوات، وتجهيز الأساطيل، وتدريب الجيوش في كل مكان، يتم برعاية الحكومات. ومع أن هذه الحكومات تتشكل من أشخاص لا يخلو أحد منهم من العيوب الكثيرة (كالضعف والعجز) إلا أن هذه الحكومات – والتي تعد واحدة من أرقى وأدق الابداعات التي يمكن تخيلها – أصبحت هيئة سياسية تكاد تخلو – إلى حد ما – من كل العيوب.

وقد ذكر (Hobbes) و(Hume) و(Smith) بعض الأمثلة الجلية (على السلع العامة النقية) والتي يمكن للحكومات توفيرها، بينما يصعب أو يستحيل على القطاع الخاص توفيرها، لهذا السبب فإن جميع النظريات السياسية –تقريبا– والتي تحظى بالقبول تؤيد قيام الحكومات بتوفير بعض صور السلع العامة، ومما تجدر الإشارة إليه: إن كلا منها يؤيد مجموعة مختلفة ولأسباب مختلفة[1][2]. وبحسب ما يرى (David Schmidtz) فإن إحدى أهم الحجج التي تدعم ضرورة التدخل الحكومي لتوفير السلع العامة هي: الحد الأدنى من الافتراضات المعيارية والتي يجب الاستناد إليها لتسويغ تدخل الدولة، فالحد الأدنى من الافتراض المعياري الذي يفكر فيه (Schmidtz) هو أن النشاط الحكومي في بعض الأحيان هو الطريقة الوحيدة (لتوفير السلع العامة) بشكل مجْدٍ، وعلى نحو أكثر كفاءة من حيث التكلفة، والتي يمكن أن تحقق نتيجة إيجابية، ويعتبرها كل فرد: ذات منفعة –أو قد يعتبرها كل فرد ذات منفعة في ظل ظروف معرفية مثالية– إلا أنهم يفتقرون القدرة على تحقيق ذلك من جانب واحد.

تتمثل إحدى المشكلات المتعلقة بالسلع، والتي يمكن أن تكون منتشرة في ثقافة الكثيرين، أن بعض الأفراد يعتبرون السلعة ذات تأثير سلبي، وليست ذات منفعة. وبقطع النظر عما تم ذكره، فإن السلعة

---

[1] - والمراد بذلك: إن بعض النظريات يؤيد توفير مجموعة من السلع العامة مختلفة عن السلع العامة التي يؤيد توفيرها نظريات أخرى، كما أن بعض النظريات يؤيد توفير سلع عامة لأسباب تختلف عن الأسباب التي تراها النظريات الأخرى.

[2] - ينصب تركيز الباحثين (في كيفية توفير السلع العامة من خلال الآليات غير الحكومية) على السلع العامة المحلية والتي تتسم بدرجة معينة من إمكانية التنافس أو الاستبعاد. وفي الواقع، عندما تسود معايير ثقافية معينة في مجتمع قليل العدد، ويحاسب منتهكي المعايير – إما على صورة وصمة اجتماعية إذا كانت حالات الانتهاك في حدها الأدنى، وإما على صورة الطرد (حظر الانتفاع) إذا كانت حالات الانتهاك في حدها الأعلى - فإن أفراد المجتمع يتمكنون من تحويل السلع العامة إلى سلع خاصة من خلال استبعاد من انتهك المعايير من إمكانية الانتفاع بمجموعة منوعة من المزايا الاجتماعية، مع إمكانية الوصول إليها لمن التزم بهذه المعايير. فالملاحظ في هذه الحالات أن المعايير الثقافية تقوم بشكل أساسي بنفس الوظيفة التي تؤديها حقوق الملكية القابلة للتنفيذ في المجتمعات الليبرالية كثيرة العدد. وعلى الرغم من أن الالتزام بالمعايير ومحاسبة منتهكي القواعد والمبادئ يمثل في حد ذاته مشكلة السلع العامة في غياب مؤسسات الدولة، فإنه يبدو أن الانتقاء الطبيعي (بحسب معتقدات مؤلف الدراسة) قد حل المشكلة جزئيا بتزويد معظمنا بالمشاعر الأخلاقية كالخجل والسخط، جنبا إلى جنب مع الرغبة المشتعلة في محاسبة أولئك الأفراد الذين ينتهكون المعايير الاجتماعية (التي تنظم) تبادل المنافع. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص 124).

بالمعنى الاقتصادي هي: المنتج الذي يمكن الانتفاع به لإشباع رغبة معينة، بعبارة أخرى: لا تطلق السلعة (العامة) على المنتج المرغوب فيه، ولا حتى على المنتج المرغوب فيه على نطاق واسع[1]، فعلى سبيل المثال: تعتبر الحديقة العامة من السلع العامة المحلية، والتي يمكن اعتبارها من السلع ذات المنافع، بالنسبة إلى أولئك الذين ينتفعون بها، ويستمتعون برؤية الأشجار المنتشرة في الحي (الذي يسكنون فيه)، أما أولئك الذين يتحسسون من حبوب اللقاح، أو أولئك الذين يفضلون المناظر الطبيعية الحضرية على المناطق الريفية، فإن الحديقة العامة تمثل مصدرا للإزعاج والمعاناة. فإذا كان هذا صحيحا، فإن توفير السلع العامة من قبل الحكومات يبدو وكأنه أقرب إلى إعادة التوزيع (redistribution) منه إلى تبادل المنافع (mutual benefit)[2].

ومع ذلك، فإن غالبية الفلاسفة السياسيين متفقون على أن توفير السلع العامة النقية ينبغي أن يكون من الوظائف الأساسية للحكومة، ولكن تبقى المشكلة القائمة هي: كيف يمكن أن نحدد السلع العامة التي يجب على الحكومات توفيرها.

---

[1] - لهذا السبب فإنه قد يكون من الخطأ أن نصف السلع بأنها عامة؛ لأنها تتسم بعدم إمكانية الاستبعاد أو أنها لا تنافسية، فمن الناحية الفنية، قد تكون السلعةُ عامةً حتى لو لم ينتفع بها أي أحد على الإطلاق. فالسمة البارزة للسلع العامة إذا تم توفيرها لجميع الأفراد: أن تكون متاحة لجميع الأفراد وبمقادير متساوية، وبالتالي: فإن بعض الأفراد قد لا يرغبون في سلعة عامة معينة - حتى لو كانت من السلع العامة النقية - بل إن جميع الأفراد - تقريبا - قد يعزفون عن الانتفاع بها، فعلى سبيل المثال: يعد المتحف الموجود في مدينة معينة، والذي يمجد طائفة معينة، ولا يفرض أية رسوم على زيارته من السلع العامة من الناحية الفنية مع أنه قد يكون متحفا لا يقصده بالزيارة إلا القليل من الأفراد. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص 124).

[2] - إن الطريقة التي عالج فيها (Mancur Olson) مشكلات السلع العامة، وخاصة معضلة السجينين ('prisoners dilemmas) غير قويمة؛ لذلك ينبغي إجراء بعض التعديلات عليها:

أولا: نظرا لعدم وجود أية سلعة عامة نقية في الغالب، فإنه لا يمكننا اعتبار جميع اللاعبين (الأطراف) عقلانيين كما هو مفترض في توازن ناش وسيادة الأمثلية الباريتية. (فهناك بعض التجارب التي توضح أن اختيارات البشر ليست بتلك العقلانية المفترضة، وهناك تجارب أخرى توضح أن الأفراد قد يختارون توازن ناش).

ثانيا: بينما يتم تحديد السلع العامة من خلال ملامح عامة –عدم إمكانية الاستبعاد وعدم التنافس- فإن معضلة السجينين يتم توضيحها من خلال (تحليل رياضي معين) يهدف إلى الوصول إلى أفضل الخيارات (الممكنة)؛ لاتخاذ قرار معين؛ للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، فإذا كان اللاعبون (الأطراف المشتركون) يتسمون -على سبيل المثال- بإيثار الغير، فإن السلوك المثالي الباريتي سيكون متطابقا مع السلوك المتوافق مع توازن ناش، وفي هذه الحالة لن نكون أمام معضلة السجينين. وإذا كانت المنافع تعكس كل شيء يهتم به الأطراف (اللاعبون)، وأن بعض الأطراف يهتمون بكيفية الوصول إلى النتيجة، أو بالأطراف الذين يلعبون معهم، فإنهم قد يكونون على غرار لعبة مغايرة من لاعبين آخرين في نفس الموقف (ولكن) بدوافع مختلفة. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص124).

السياسة العامة والسلع العامة (Public goods and public policy)

هناك العديد من التساؤلات، والتي ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار طالما أننا نتعامل مع سياسة أخذت على عاتقها توفير السلع العامة:

١. ما هو (مقدار) الطلب الحالي على السلعة؟

٢. ما هي صورة الطلب المتوقعة إذا كانت تفضيلات الناس عقلانية وتشكلت على نحو جيد؟

٣. هل تتجاوز منافع إنتاج السلع العامة تكاليف توفيرها؟

٤. هل تتوزع تكاليف ومنافع توفير السلع العامة بشكل عادل؟

٥. أيهما أكثر كفاءة في توفير السلع العامة: الحكومة أم الأسواق؟

٦. إذا كانت السلعة العامة من نتاجات السياسة العامة، فهل ينبغي على الحكومات أن تقوم بتوفيرها بأي شكل كان؟ أم أنه ينبغي تغيير السياسات أو البنية التحفيزية التي تحفز عامة المواطنين الصالحين للبدء (بتوفير السلع العامة)؟

٧. هل يعد توفير الحكومات للسلع العامة من باب الأبوية (paternalistic)، أم أن هذا غير مقبول من الناحية الأخلاقية (morally objectionable)؟

ستوضح هذه الدراسة سبب أهمية هذه الأسئلة، ومدى صعوبة الإجابة عنها، وذلك في الأقسام التالية:

قياس الطلب (Gauging demand)

تتمثل إحدى مشكلات تحديد السلع العامة والتي يجب على الحكومات توفيرها في عدم وجود طريقة واضحة لقياس الطلب، فإنتاج السلع وبيعها في الأسواق العادية يتم من خلال إنتاجها كوحدات منفصلة، ويكون لدى الشركات الإنتاجية المتنافسة على العملاء حافز قوي؛ لمعرفة كمية السلعة المطلوبة لإنتاجها، وكما هو ظاهر فإنه لا يمكن تغليف السلعة العامة وبيعها بطريقة واضحة (كما يتم فعلا مع السلع الخاصة)؛ لأن عملية تسعير سلعة غير قابلة للتجزئة عملية غير ممكنة، فعلى سبيل المثال: يقدر بعض الأفراد أهمية "إنقاذ الأصناف الحيوانية المهددة بالانقراض"، كما أنهم يقدرون أهمية "السيطرة على الوباء والقضاء عليه"، إلا أن هذه ليست سلعا قابلة للبيع في السوق ولا يمكن تحديد قيمتها بسهولة، خاصة أن معظم المنافع المتوخاة من هذه السلع ستكون من نصيب الأفراد المستقبليين، والذين لم يولدوا بعد.

تحاول استطلاعات التقييم التصوري أو التقييم الاحتمالي أو التقييم المشروط[1] (Contingent Valuation) أن تقيس الطلب على السلع العامة من خلال طرح سؤال على أفراد المجتمع: كم مقدار المبلغ الذي تستعد لدفعه مقابل توفير السلعة العامة أو المحافظة عليها؟ يبدو أن استطلاعات التقييم التصوري في الأسواق الافتراضية (hypothetical markets) وسيلة محايدة من الناحية الأخلاقية، وطريقة كفوءة من الناحية العلمية، لاحتساب المقدار (أو المستوى) الذي يرغب الأفراد بتوفيره من سلعة معينة والتي ستعزف الأسواق الحقيقية عن توفيره. ومع ذلك فإن استطلاعات التقييم التصوري تواجه بعض المعضلات الحقيقية، فأن يكشف هذا النوع من الاستطلاعات عن مستويات الطلب الحقيقية على السلع العامة بدقة هو أمر غير مقطوع به (ومشكوك بكفاءته).

ثمة مشكلة مرتبطة باستطلاع التقييم التصوري، وتنبع هذه المشكلة من التحيزات التي تشتمل عليها أسئلة الاستطلاع (أسئلة الدراسات الاستقصائية) والجانب النفسي (psychology) لموضوعات هذه الاستطلاعات، فعلى سبيل المثال: يبدو أن رغبة (أو استعداد) الأفراد في الدفع كما تظهرها الاستطلاعات المشتملة على قوائم من السلع العامة المختلفة —يبدو– أنها تختلف اختلافا كبيرا بحسب ترتيب العناصر (السلع) في القائمة، فعندما يُسأل الأفراد عن المبلغ المالي الذي سيدفعونه لإنقاذ فيل مهدد بالانقراض، أو لتنظيف بحيرة ملوثة، فإن إجاباتهم تتحدد (أو تتأثر) إلى حد ما بالسؤال الذي تم طرحه أولا. وقد سئل بعض الأفراد في أحد الاستطلاعات (المتعلقة بالمحافظة على ثلاث مناطق برية مختلفة) عن مقدار المبلغ الذي يرغبون في دفعه للمحافظة على كل من المناطق الثلاثة (كل على حدة)، ثم سئلوا عن مقدار المبلغ الذي يرغبون في دفعه للمحافظة على المناطق الثلاثة (معا)، ففي بعض

---

[1] - يعتبر التقييم التصوري تقنية اقتصادية تقوم على إجراء مسح استقصائي لتقييم الموارد غير السوقية، فالبحيرات تعتبر من الموارد غير السوقية، بمعنى أنها لا تسعر في السوق كما تسعر باقي السلع، وإنما يمكن تقييمها من خلال سؤال نوجهه لأهل الحي: كم هو المبلغ الذي **يحتمل أن تدفعه** للمحافظة على البحيرة، فعندئذ تظهر إجابات العينة على صورة: المبلغ المقدر بحسب **تصور الفرد** عن قيمة هذه البحيرة. وبحسب هذا المثال فإنه يمكن ترجمة (Contingent Valuation) **بالتقييم الاحتمالي** نسبة إلى السؤال: كم هو مقدار المبلغ الذي **يحتمل** أن تدفعه؟ أو يمكن ترجمته **بالتقييم التصوري** نسبة إلى إجابة أفراد العينة: **أتصور** أن هذه البحيرة تقيم بكذا وكذا، كما يمكن ترجمته **بالتقييم المشروط**: وكأن أحد أفراد العينة يجيب: سأدفع كذا وكذا من المال بشرط المحافظة على هذه البحيرة، **ولعل الأجود هو الترجمة الثانية: التقييم التصوري**.

الحالات، كان الأفراد مستعدين لدفع مبالغ مالية معينة للمحافظة على كل من المناطق البرية الثلاثة (كل على حدة) أكثر من المبالغ المالية التي يستعدون لدفعها للمحافظة على المناطق الثلاثة معا[1].

بالإضافة إلى ما ذكر آنفا، إن بعض الإجابات المستخلصة من استطلاعات الدراسات الاستقصائية غير متناسقة (أو أنها غير منطقية)، فبعض الباحثين قد أبدوا قلقهم عما إذا كان المشتركون في تعبئة الاستطلاع قادرين حقا على تحديد الطلب الحقيقي على السلع العامة. فهذا القلق لا يتعلق بالدرجة الأولى بإخفاء أفراد العينة تفضيلاتهم، (فالإجابات غير المنطقية على أسئلة الاستطلاعات المتعلقة بمشاريع غير ملزمة (non_binding projects) لا تمدنا إلا بالقليل من المعرفة ذات الصلة) ناهيك عن أنهم ربما يفعلون شيئا آخر تماما، فعلى سبيل المثال: أشار (Diamond و(Hausman) إلى أن المشتركين في تعبئة الاستطلاعات قد يعبرون عن موقف معين بشكل يمنحهم الشعور بالرضا، حتى لو لم يكونوا على استعداد لدعم إجاباتهم عن السؤال الافتراضي بالمال، أو أن إجاباتهم قد تعبر عما ينبغي أن يكون، بعبارة أخرى: قد يجيبون عن فقرة سؤال الاستطلاع بما ينبغي أن يجيب به المواطنون الصالحون[2]، أي أنهم لا يجيبون على أساس: احتساب مقدار المنفعة التي يمكن الحصول عليها من تخصيص مبلغ مالي معين لصالح سلعة عامة معينة.

ومن ناحية أخرى: فإن محدودية المعلومات تزيد من تعقيد استخدامات الاستطلاعات لقياس الطلب على السلع العامة. ولأن جمع المعلومات يعد مكلفا، ومعالجتها وتنظيمها أكثر تكلفة، فإن الاقتصاديين يؤكدون على أن النقص المعرفي العقلاني (rational ignorance)[3] يؤثر في صناعة القرار،

---

1 - إن نتيجة الاستطلاع غير دقيقة ومخالفة للمنطق، إذ كيف يستعد شخص معين لدفع مبلغ مالي للمحافظة على ثلاث مناطق مختلفة في آن واحد، وأنه مستعد لدفع مبلغ مالي أكبر للمحافظة على منطقة واحدة من المناطق الثلاث، فهذا الاستعداد يشير إلى نتيجة غير منطقية في الاستطلاع، وهو بذلك يشير إلى عدم دقة الاستطلاعات لتحديد الطلب الحقيقي على السلع العامة.

2 - بعبارة أخرى: ليس بالضرورة أن تكون إجاباتهم انعكاسا لما سيفعلونه حقا.

3 - والمراد بالنقص المعرفي العقلاني: عزوف الفرد عن اكتساب معرفة معينة في مجال معين إذا تجاوزت تكلفة اكتساب تلك المعرفة المنفعة المتوقعة، ففي المجال السياسي مثلا: لن يضيع الناخب وقته وماله ليفهم سياسة كل مرشح وبرنامجه الانتخابي، وخاصة إذا كان يعتقد أن صوته لن يحدث تأثيرا في السياسة العامة في الدولة، ففي هذه الحالة يعتبر النقص المعرفي عقلانيا بحسب وجهة نظر هذا الناخب. ينظر:

Caplan: Bryan, **Rational Ignorance versus Rational Irrationality**, KYKLOS, Vol. 54, 2001, Fasc. 1, Page: 3.

وخاصة في مجال العلوم والسياسة[1]. فأن تتعرف على المايكرويف الخاص بك (وتصميمه الفني)، والكيفية التي تعمل بها (الأشعة لطهي الطعام) فإن هذا لا يعني أنه سيعمل بشكل أفضل، بل يعني أنك بت تملك وقتا أقل لإنجاز الأنشطة القيمة الأخرى، وعلى نفس الشاكلة فأن تتعرف على كيفية تأثير التنظيم السعري للسلع الزراعية على المستهلكين فإنه لن يجدي نفعا في استرداد الاستثمار، إلا إذا كنت مزارعا أو سياسيا أو عضوا في جماعات الضغط (Lobbyist) أو مواطنا فضوليا (محبا للمعرفة) أو مهتما (بهذه القضية) بشكل غير اعتيادي. فإذا عممنا هذا الأمر، فإن مستهلكي السلع العامة (المنتفعين) ليس لديهم إلا الحد الأدنى من الحافز أو الحد الأدنى من الإمكانية؛ لاكتساب المعرفة اللازمة حول جميع السلع العامة التي يمكن توفيرها أو الحفاظ عليها.

ويمكن أن نلاحظ أن المستهلكين –في أسواق السلع الخاصة– يحتسبون تكاليف مشترياتهم والمنافع المتوقعة من استهلاكها، بحيث لو أن أحد الأفراد لم يعجبه فنجان القهوة الذي اشتراه، أو لم تعجبه سيارته الجديدة، فإن لديه حافزا (قويا) أن يقضي مزيدا من الوقت في مقارنة العلامات التجارية البديلة للسيارات والقهوة، وقد يقوم بتعديل سلوكه وفقا لذلك. ولكن إذا اعتقد العلماء أن نوعا جديدا من الملوثات يستنزف طبقة الأوزون، أو أنه يسبب ارتفاع حرارة الأرض، أو أنه يهدد النظام البيئي للأصناف المهددة بالانقراض، فإنه لا يوجد لدى معظم الأفراد إلا الحد الأدنى من الأسباب (أو الحوافز) لدراسة هذه الأمر بعناية؛ بسبب ضآلة تأثير الاستهلاك الفردي (استهلاك كل فرد على حدة) على الغلاف الجوي أو على الأصناف المهددة بالانقراض. ويشير هذا النوع من الاستنتاج إلى أن النقص المعرفي لدى المشتركين في تعبئة الاستطلاعات ليس أمرا غريبا، بل إنه أمر واضح يمكن التنبؤ به من خلال هيكل (أو بنية) التحفيز (incentive structure) المتعلقة بمشاكل السلع العامة.

أخيرا: يجادل الكثيرون في مسألة: بما أن استعداد الفرد للإنفاق (أو الدفع) بهدف توفير السلع العامة مقيد بإمكانية الإنفاق، فكم من سلعة عامة ستحظى باهتمام الأفراد (كالمحافظة عليها أو توفيرها) مع

---

[1] - يمكن القول: إن المعرفة العقلانية من جهة، ونقص المعرفة العقلاني من جهة أخرى يؤثران في صناعة القرار: فقد تكون نتيجة النقص المعرفي العقلاني أن يتحكم أصحاب المصالح الخاصة في صناعة القرار السياسي، فتكون القرارات تابعة لأهوائهم، بينما قد تكون نتيجة المعرفة العقلانية تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، فإذا أدرك الناخب أن القضية محل التصويت متعلقة بمصلحة المجتمع، كأن تكون متعلقة بإنهاء حرب أهلية، فهذا الناخب سيرى ضرورة الإلمام المعرفي في هذه القضية، حتى يكون تصويته مبنيا على معرفة تامة، مما يجعل القرارات التابعة لهذا التصويت أقرب للصواب وتحقيق المصلحة العامة.

مرور الوقت وتحت مظلة مالية غير مستقرة، فالأفراد الأكثر فقرا على سبيل المثال، هم أقل استعدادا للإنفاق في سبيل (توفير) السلع البيئية من الأفراد الأغنياء. العلاقة بين إمكانية الإنفاق وبين الاستعداد للإنفاق معقدة أكثر (إذا نظرنا إليها) من خلال أسئلة الاستطلاعات، فأسئلة الاستطلاعات في العادة تكون افتراضية من جهة، وإجاباتها غير ملزمة من جهة أخرى، فقد يكون استعداد الأفراد المعلن عنه (في الاستطلاع) مبالغا فيه، فالأفراد أثناء الإجابة عن الأسئلة الافتراضية لا يبدون اهتماما زائدا بالمال الذي بحوزتهم، أو المال الذي يتوقعون اكتسابه.

ومجمل القول في هذه المسألة: تتأثر إجابات المشتركين في تعبئة الاستطلاع بعدة طرق، فعندما يُسأل هؤلاء المشتركون عن مدى تقييمه الحالي لسلعة عامة معينة، كأن يكون محل الاستطلاع المحافظة على النسر الأمريكي (Californian Condor) من الانقراض، فإجابات المشتركين ستتأثر بعدة طرق، كأن تتأثر بقيود الميزانية، أو بترتيب الأسئلة المطروحة، أو بحسب السياق الذي تطرح فيه الأسئلة، أو بمدى نسبة معرفتهم (قليلة أو كثيرة) عن النسر الأمريكي وعلاقته بالنظام البيئي، أو بأية أمور أخرى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الاستطلاعات تعتبر أدوات غير صالحة لقياس الطلب على السلع العامة. ومع ذلك فلنفترض أنه يمكن إيجاد طريقة أكثر دقة لقياس الطلب على السلع العامة، فهل يعني ذلك أنه يجب على الحكومات توفير السلع العامة عندما يكون الطلب قويا فقط؟ على الرغم من أن ذلك قد يكون مسوغا قويا للحكومات لتوفير السلع العامة، إلا أنه يجب معالجة العديد من الاعتبارات الأخرى أولا.

تقييم الطلب (Evaluating Demand)

كما لوحظ آنفا، فإن واحدة من أكثر المشاكل صعوبة في استخدام الاستطلاعات لغايات قياس الطلب على السلع العامة هي: أن العديد من الأفراد يفتقرون إلى المعلومات أو الخبرات الكافية لبيان التفضيلات المتعلقة بقضايا سياسية هامة. فالطلب على السلع العامة قد يستند إلى تفضيلات غير واعية، أو غير منطقية، ومن ناحية أخرى قد تكون مشوهة التكوين[1]، كما أن هذه التفضيلات قد تتأثر بالمعتقدات

[1] - توصف تفضيلات الفرد بشأن قضية معينة بأنها مشوهة التكوين إذا تكونت بشكل مشوب، بعبارة أخرى: إذا تكونت من أفكار وثقافة خاطئة.

السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى النقص المعرفي الذي تم إيضاحه سابقا[1]. وفي نهاية المطاف، فهذه ليست مجرد مشكلة في استخدام الاستطلاعات، ولكنها مشكلة تنبع من محدودية المعلومات، والحوافز المحيطة بالسلع العامة.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أننا إذا تمكنا من قياس الطلب على السلع العامة بدرجة عالية من الدقة، فقد لا يكون لذلك أهمية معيارية أو تأثير على السياسة العامة. فبعض النظريات الاقتصادية للرفاهية تشير إلى أننا سنكون في وضع أفضل، وأن رفاهية المجتمعات ستزداد، إذا أشبعت المزيد من رغبات الأفراد، ومع أن هذا يشكل مطالبة ذات قيمة عالية وجوهرية، ولكنه خطأ واضح في بعض الحالات.

أولا: فبعض هذه الرغبات قد تتضارب مع رغبات أخرى، لذلك فإن محاولة إشباعها من جهة، سيقابلها حالة معاكسة من جهة أخرى، فمثلا لو أن شخصا كان مدمنا على المخدرات، فإن هذا الشخص قد يدخل في صراع بين الرغبات، فقد يكون لديه الرغبة في الاستمرار بتناول مادة الهيروين (من جهة)، وقد يكون لديه الرغبة في معالجة نفسه، وأن يكون رجلا صالحا لا يتناول الهيروين (من جهة أخرى). ففي هذه الحالة، تتعارض الرغبة الأولى مع الرغبة الثانية والتي يظهر أنها ذات قوة (أو أهمية) معيارية (normative authority)[2]. وهذا لا يعني أن جميع الرغبات المتعلقة بالمخدرات غير منطقية، أو أنها تنطوي على صراع داخلي، ولكن يمكن القول: إنها رغبات متجذرة في نفوسنا ونفضل ألا تكون في كياننا (شخصياتنا)، لذلك فإنه من الصعب التدليل على أن إشباع هذه الرغبات يجعل من حياتنا أفضل.

ثانيا: تستند بعض الرغبات إلى معتقدات مشوهة التكوين أو أنها تستند إلى معتقدات غير مسوغة (غير منطقية)، ويمكن عرض هذا المثال المعاصر، ففي أوائل القرن الواحد والعشرين، رفض العديد من الأفراد

---

1 - يستند البعض إلى هذا الأمر؛ ليبين ضرورة الاعتماد على آراء الخبراء أكثر من الاعتماد على آراء أفراد المجتمع في القضايا المعقدة التي تتطلب درجة عالية من الكفاءة العلمية. بينما يشكك البعض الآخر في الدور الذي سيلعبه الخبراء، فهم وإن كانوا على معرفة وثقافة في هذا الباب، إلا أن التحيز قد يلعب دورا معاكسا. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص124).

2 - تمثل رغبة الفرد في شيء معين حافزا له على القيام بالفعل أو مبررا له للقيام به، وقد تتسم هذه الرغبة بقوة معيارية أو أنها تفتقر لهذه القوة. فالرغبة توسم بأنها ذات قوة (أو قيمة) معيارية إذا تعلقت بالقيم والتوجيهات التي يحتكم إليها الأفراد لضبط سلوكياتهم. ينظر:

Drai: Dalia, **The Normative Significance of Desires**, J Value Inquiry (2012) 46, Pages: 417, 423, 429.

في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تطعيم أبنائهم؛ لاعتقادهم أن لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية يسبب التوحد، ويمكن إرجاع السبب في هذا الاعتقاد بشكل جزئي إلى أنهم يشككون في فعالية اللقاحات بشكل عام، كما يمكن إرجاعه إلى دراسة أجريت في المملكة المتحدة، وقد خلصت إلى وجود علاقة سببية بين لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية من جهة وبين التوحد من جهة أخرى. ويؤخذ على هذه الدراسة أنها الوحيدة، حيث لم يجر الباحثون غيرها، كما أن حجم العينة التي اعتمدت عليها الدراسة كانت صغيرة إلى حد لا يتمكن فيه الباحث من استخلاص استنتاجات دقيقة وذات دلالة إحصائية، ناهيك عن أن الباحث الرئيس في تلك الدراسة سجلت بحقه العديد من الأمور المرتبطة بتضارب المصالح[1]، وفي نهاية الأمر فقد تم التراجع عن نتائج هذه الدراسة من قبل المجلة التي قامت بنشرها، ولكن بعد أن تمكنت وسائل الإعلام البريطانية من إقناع العديد من المواطنين بصحة هذه الدراسة[2]. وقد ترتب على نشر نتائج هذه الدراسة، أن الآلاف من الآباء رفضوا تطعيم أبنائهم في العقد التالي لنشر الدراسة؛ لاعتقادهم بوجود علاقة سببية وهمية بين لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية من جهة وبين التوحد من جهة أخرى. ومما تجدر الإشارة إليه: إن بعض الأطفال قد توفي نتيجة لذلك، وأن العديد من الأفراد كانوا بمثابة ناقل للأمراض (وسبب للعدوى) مع أنه كان بالإمكان الوقاية منها. فالمعتقدات التي سادت حول لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية من ناحية أنه يسبب مرض التوحد لم تكن مسوغة (أو صحيحة)، وبسبب هؤلاء الأفراد الذين كانوا يحملون هذه المعتقدات، فإنه تم إلغاء العمل بالمتطلبات الحكومية، والحوافز التي تشجع الآباء على تطعيم أبنائهم، باعتباره سلعة عامة كان الطلب عليها كبيرا، ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن نطالب الحكومات بتوفير السلع العامة لمجرد الارتفاع

---

[1] - توجد حالات متعددة لتضارب المصالح في الدراسات البحثية، كأن يكون للباحث مصلحة معينة عند كتابة البحث، كمصلحة مالية أو مهنية أو شخصية أو مؤسسية، الأمر الذي قد يؤثر على نتائج البحث. ينظر:

Lo: Bernard, Field: Marilyn. J, **Conflict of Interest in Medical Research, Education, and Practice**, Washington, D, C, The National Academies Press, 2001, Pages: (23-27).

[2] - لمزيد من المعلومات المتعلقة بهذا الحدث فإنه ينظر:

Offit: Paul, **Autism's False Prophets**, New York, NY: Columbia University Press, 2010.

ولمزيد من البيان حول الأهمية الأخلاقية لهذا الجدل فإنه ينظر:

Sorrel: Tom, **Parental knowledge and expert choice in the debate about MMR and autism**. In: Ethics, Prevention and Public Health. Oxford, UK: Oxford University Press, 2007.

ورد هذا التوثيق في **الدراسة الأصلية** ص125.

في مستوى الطلب[1]. (بعبارة أخرى: تلك المعتقدات كانت سببا في انخفاض مستوى توفير السلعة العامة "اللقاحات" لانخفاض مستوى الطلب عليها، وهذا لا يستلزم رفع مستوى توفير السلع العامة لمجرد ارتفاع مستوى الطلب عليها).

وإحدى طرق التعامل مع هذه المشكلة: أن ننظر (بعين الاهتمام) إلى السلع العامة التي يبدي الأفراد استعدادهم للإنفاق عليها مقابل الانتفاع بها، طالما كانت لديهم تفضيلات مسوغة ومتشكلة على نحو عقلاني[2]. وبدلا من استخدام إشباع الرغبات[3] الفعلية كمؤشر تلقائي للرفاهية، أو استخدام الطلب الحالي؛ لتحديد الكميات التي يجب على الحكومات توفيرها من السلع العامة، فإنه ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الرغبات المعاكسة، فهذا أدعى لرصد الأمر على نحو علمي وأكثر دقة. بشكل عام، فإنه من المرجح أن يؤدي إشباع الرغبات إلى زيادة رفاهية الفرد، طالما أن هذه الرغبات متسقة وتتسم بالاستقرار، وقائمة على معتقدات سالمة من النقد (أو التشويه)[4]. ويؤكد البعض على ضرورة فك الارتباط أو العلاقة بين إشباع الرغبة والرفاهية لصالح نظرية (أخرى من نظريات الرفاهية) أكثر تجرد وموضوعية[5]

---

1 - هنالك العديد من الحالات المعاصرة والمتشابهة لهذه الحالة، كتلك الشكوك المتداولة بين الأمريكيين بشأن العلاقة بين انبعاثات الكربون وتغير المناخ، وكتلك المتداولة بين الأوروبيين بأن الأطعمة المعدلة وراثيا تسبب اعتلالات صحية مختلفة. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

2 - تختلف تفضيلات الأفراد عن رغباتهم، فالتفضيلات عبارة عن ترتيب معين لمجموعة بدائل من السلع أو الأمور، أما الرغبات فتستهدف سلعة واحدة أو أمرا واحدا. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

3- تنص **نظرية إشباع الرغبات** في الرفاهية (The desire-satisfaction) على أن رفاهية الأشخاص تتحدد بحسب إشباع رغباتهم في حياتهم ككل، فكلما حصل الفرد على ما يريد، كانت حياته أفضل، وإن لم يحصل على ما يريد فإن حياته ستؤول إلى السوء. تقوم نظرية إشباع الرغبات على المساواة، بمعنى: إن رغبات جميع الأفراد لها نفس القدر من الأهمية، وأنه لا توجد رغبة أكثر أهمية من رغبة أخرى، فإن قبلنا بهذه النظرية فإن ذلك يعني: الاهتمام برفاهية الأفراد الآخرين. وبحسب هذا التوصيف فإن هذه النظرية تتعارض مع النظريات الموضوعية في الرفاهية. ينظر:

Heathwood: Christopher, **Desire-Satisfaction Theories of Welfare**, Ph. D of University of Massachusetts Amherst, 2005, Page: 9.

4 - لمزيد من التوضيح حول مساعي الباحثين؛ للتمييز بين التفضيلات التي تعتبر تعزيزا للرفاهية وليس انتقاصا لها، فإنه يمكن الاطلاع على الدراسات التالية (والتي ورد توثيقها في **الدراسة الأصلية** ص125).

* Brandt: Richard, **A Theory of the Good and the Right**, Oxford, UK: Clarendon Press, 1979.

* Gauthier: David, **Morals by Agreement**, Oxford, Ch2, UK: Oxford University Press, 1986.

* Hausman: D and McPherson: M, **Economic Analysis, Moral Philosophy and Public Policy**, 2nd ed, Ch8, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2006.

5 - ورد توثيق هذه المسألة في **الدراسة الأصلية** ص125 على النحو التالي:

Parfit: D, **Reasons and Persons**, Ch6, Oxford, UK: Oxford University Press, 1984.

[1]. إلا أن هذه الخطوة تعد مثيرة للجدل؛ لأنها تتطلب احتسابا موضوعيا للقيمة، وهو أمر لم يحظ إلا على اتفاق القليل من الباحثين. وعلى الرغم من أنه ينبغي أن تكون مثل هذه النظريات جزءا من المناقشة العامة، إلا أنه يجب تجنب الدفاع عن السياسات من خلال المطالبة بتطبيق نظريات القيمة المثيرة للجدل.

نظرية الرفاهية هي تلك النظرية التي تعطي أولوية أعلى (للرغبات الرشيدة)[2]، وتتبنى الرغبات القائمة على المعرفة والعلم[3] (أي: الرغبات الواعية أو الرشيدة أو المستنيرة) فليس كل الرغبات تستحق الإشباع بنفس القدر، فإشباع بعض الرغبات يمكن أن يخفض مستوى الرفاهية أكثر من زيادة مستواها في المجتمع. ولكنها تتيح لنا أن نتجنب المطالبات المثيرة للجدل حول القيمة الموضوعية، وقدر تعلق الأمر بأغراض هذه الدراسة: يجب على صانعي القرار السياسي النظر في توفير السلع العامة والتي تواجه طلبا واسع النطاق

---

1 - تفترض **النظريات الموضوعية** في الرفاهية (Objective theories) أن هناك مجموعة أمور تجعل حياة الأفراد أفضل، كأن تكون خلوقا، أو صاحب علم ومعرفة، أو أنك متذوق للجمال، فكلما ازدادت هذه الأمور في حياتك فإنها ستكون أفضل، وفي المقابل فإن هناك قائمة من الأمور التي تجعل حياة الأفراد أسوأ، كأن تكون خائنا، أو مخادعا، فكلما زادت هذه الأمور في حياتك فإنها ستكون أكثر سوءا، فالنظرية تفترض أنه ليس بالضرورة أن تكون الرفاهية مرتبطة بإشباع الرغبات بشكل مباشر؛ لأن هناك رغبات معينة يحاول الأفراد إشباعها رغم أنها رغبات فاسدة، كالإدمان، أو أنهم يعزفون عن إشباعها في العادة، ويرجع ذلك إلى النقص المعرفي حول الرغبات، أو إلى اللامنطقية في تحديد رغباتهم، أو بسبب من معتقدات زائفة أو مشوهة. ينظر: =

= Heathwood: Chris, **Subjective Theories of Well-Being**, in B. Eggleston and D. Miller (eds.), The Cambridge Companion to Utilitarianism (Cambridge University Press, 2014, Pages: 200-204.

2 - ربط العديد من الاقتصاديين الرفاهية بإشباع الرغبات، ولأن الرغبات الحالية غالبا ما تكون مؤقتة، وقد تزول بسرعة، فقد ظهر توجه إلى ضرورة التركيز على الرغبات الشاملة، وأن العبرة في الرفاهية هي المستوى العام لإشباع الرغبات التي تتحقق في حياة الفرد ككل. فمدمن المخدرات على سبيل المثال، قد يتمكن من الحصول على المادة المخدرة بسهولة ودون تكلفة، وهو بذلك يشبع رغبته أولا بأول، إلا أنه في مجمل حياته ككل ليس سعيدا، لذلك فإنه لا ينبغي قياس الرفاهية من خلال إشباع الرغبات بشكل مباشر، بل ينبغي إعطاء الرغبات ترتيبات معينة، بحيث تعطى الأولوية للرغبات طويلة الأجل، وهي تلك التي تتعلق بالحياة ككل. ينظر:

Heathwood: Chris, **Subjective Theories of Well-Being**, in B. Eggleston and D. Miller (eds.), The Cambridge Companion to Utilitarianism (Cambridge University Press, 2014, Pages: 211-217.

3 - يمكن القول: إن الرغبات ترتبط بثقافة الأفراد وسعة معرفتهم، حيث أنك قد ترى بعض رغبات الأفراد ممن يفتقرون إلى المعرفة الكافية محدودة وقليلة، بينما تلاحظ رغبات الأفراد ممن يملكون معرفة واسعة وسعة اطلاع بأشكال الرغبات وأنواعها في العالم المحيط بهم متعددة وواسعة؛ لذلك فقد ظهر توجه عند الاقتصاديين للحديث عن الرغبات المستنيرة أو الواعية (informed desire) كقاعدة انطلاق لنظرية شاملة في الرفاهية. مستوحى من:

Heathwood: Chris, **Subjective Theories of Well-Being**, in B. Eggleston and D. Miller (eds.), The Cambridge Companion to Utilitarianism (Cambridge University Press, 2014, Pages: 211-217.

إذا كان الطلب عليها متجذرا إلى الحد الأدنى من التفضيلات الجيدة (الواعية أو الرشيدة أو المستنيرة) (well_formed preferences)[1].

[1] - مع أن هذا المعيار يعد غامضا، إلا أنه –كما نبّه أرسطو- لا ينبغي أن نتوقع الدقة في هذا الموضوع أكثر مما يتسع له: ينبغي أن نكون موضوعيين عندما نتناول مثل هذه المواضيع وما يرتبط بها من مقدمات، وذلك بهدف الوصول بشكل تقريبي إلى المعرفة الصحيحة بخطوطها العريضة، وكذلك عندما نتناول المواضيع التي تتسم بالصحة غالبا وما يرتبط بها من مقدمات، حتى نتوصل إلى استنتاجات مقبولة إلى حد كبير (بعبارة أخرى: ليس بالضرورة أن تكون المعرفة المتعلقة بتلك المواضيع هي الأصح). وبنفس المنطق، ينبغي الحرص على تلقي كافة البيانات؛ لأن من سمات العالم أن يبحث عن الدقة في كل مجموعة من القضايا والمسائل بقدر ما يتسع له طبيعة الموضوع. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص 125).

دور هندسة مالية الزكاة وإدارتها في هيكلة الاقتصاد

د. حازم محمود الوادي

أستاذ مساعد رئيس قسم اقتصاد الأعمال/ كلية الأعمال/ جامعة الطفيلة التقنية

تعاني الكثير من الدول العربية والإسلامية مشكلة هيكلة القطاعات الاقتصادية، حيث يسيطر الإنتاج الأولي على معظم إنتاجها وصادراتها، سواء كانت للإنتاج المحلي أو التصدير، فجاءت هذه الدراسة لتسهم في حل مشكلة هيكلة القطاعات الاقتصادية وعن طريق هندسة مالية الزكاة وإدارتها.

إن هيكلة الاقتصاد تعني تغيير القطاعات الاقتصادية للوصول للأهداف المخطط لها، وذلك لزيادة التراكم الرأسمالي المادي والبشري، وإحداث تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الإنتاج، وزيادة مستويات التمدن والتعليم ونمط الحياة، ليتحقق زيادة كمية الإنتاج وتحسين نوعيته، ويزداد دخل الأفراد، وهذا التغير يكون لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

ويفصل ذلك بما يلي:

أولا: تحقيق التنمية الاقتصادية[1]:

التنمية الاقتصادية هي العملية التي ينمو بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وأن يتحقق النمو بمعدل يفوق معدل النمو السكاني، وأن يستمر النمو لفترات طويلة الأجل، ويرافق ذلك حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتشريعية، والأنظمة التي تحكم تلك المجالات.

وبذلك تتضمن التنمية الاقتصادية تحقيق تغيرات في العرض والطلب.

تتضمن تغييرات العرض: اكتشاف موارد جديدة، والتوسع في تجميع رأس المال، وإدخال أساليب إنتاج جديدة، تحسين المهارات وتطوير القرارات الإدارية والتنظيمية، وتعديلات مؤسسية وتنظيمية.

تغييرات الطلب تتضمن: حجم السكان وتركيبته العمرية، والأذواق، والتغيرات المؤسسية الأخرى.

[1]. خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص 177 وما بعدها، ط1 2006م عالم الكتب الحديث – إربد – الأردن.

وهذا ما أكده ابن خلدون بقوله: "المكاسب إنما هي قيم الأعمال. فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم، فكثرة مكاسبهم ضرورة. ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس، واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب. وهذه كلها أعمال تستدعي بقيمها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها، فتنفق أسواق الأعمال والصنائع، ويكثر دخل المصر وخرجه، ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم. ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية. ثم زاد الترف تابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته. واستنبطت الصنائع لتحصيلها، فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول. وكذا في الزيادة الثانية والثالثة، لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترف والغنى، بخلاف الأعمال الأصيلة التي تختص بالمعاش. فالمصر إذا فضل بعمران واحد ففضله بزيادة كسب ورفه، وبعوائد من الترف لا توجد في الآخر فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر، كان حال أهله في الترف أبلغ من حال المصر الذي دونه على وتيرة واحدة في الأصناف: القاضي مع القاضي، والتاجر مع التاجر، والصانع مع الصانع، والسوقي مع السوقي، والأمير مع الأمير، والشرطي مع الشرطي"[1].

ثانيا: تحقيق الرفاهية الاقتصادية:

الرفاه الاقتصادي هو تحقيق السعادة والأمن وإشباع كامل الحاجات الإنسانية لكافة أفراد المجتمع، وهذا يحتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية والعناصر التالية:

١. عدالة توزيع الدخل: وعدالة توزيع الدخل لا تعني المساواة المطلقة في الدخل وإنما التساوي النسبي لتحقيق العدالة في اختلاف القدرات العقلية والجسدية، والتي أدت إلى اختلاف المناصب ومكانة العمل، ويهدف ذلك لضمان انتفاع افراد المجتمع من ثمار عملية التنمية، ولتحفيز الأفراد على المشاركة الفعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢. أن يكون الإنتاج ملبيا لرغبات المجتمع: يجب أن ترادف تركيبة الإنتاج الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، فزيادة الإنتاج تتعلق بإشباع حاجات الأفراد كافة وليس بفئة محددة ومعينة، أي أن يكون منحنى سواء المجتمع مماسا لمنحنى إمكانية الإنتاج فتتحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية،

[1]. ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة بن خلدون، ص 438 – 439 ط1 1425هـ/2004م دار الفجر للتراث – القاهرة.

وهذا ما أكده الشاطبي بقوله: " هذه الشريعة المعصومة ليست تكاليفها موضوعة حيثما اتفق، لمجرد إدخال الناس تحت سلطة الدين: بل وضعت لتحقيق مقاصد الشارع في قيام مصالحهم في الدين والدنيا معا. وروعي في كل حكم منها: إما حفظ شيء من الضروريات الخمسة (الدين والنفس والعقل والنسل والمال) التي هي أساس العمران المرعية في كل ملة، والتي لولاها لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، ولفاتت النجاة في الآخرة: وإما حفظ شيء من الحاجيات، كأنواع المعاملات، التي لولا ورودها على الضروريات لوقع الناس في الضيق والحرج، وإما حفظ شيء من التحسينيات، التي ترجع إلى مكارم الأخلاق، ومحاسن العادات، وإما تكميل نوع من الأنواع الثلاثة بما يعين على تحقيقه. ولا يخلو باب من أبواب الفقه – عبادات ومعاملات وجنايات وغيرها – من رعاية هذه المصالح، وتحقيق هذه المقاصد، التي لم توضع الأحكام إلا لتحقيقها.

ومعلوم أن هذه المراتب الثلاث تتفاوت في درجات تأكيد الطلب لإقامتها، والنهي عن تعدي حدودها"[1].

والمحقق للهيكلة الاقتصادية هو:

١. الانتقال من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر، ليتحقق التغير في مركز ثقل الاقتصاد.

٢. التغير في النسب والعلاقات الهيكلية الرئيسية للعناصر المكونة للهيكل الاقتصادي.

وبذلك فإن أهم التغيرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية الاستثمار بالقطاع الأكثر وزنا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يتوفر في القطاع الصناعي، والزراعي، والعلمي، ويبين ذلك بالمباحث التالية.

المبحث الأول: الاستثمار في القطاع الصناعي:

المطلب الأول: المعايير الدولية للبلد الصناعي: جعلت المعايير الدولية البلد الصناعي يختص بما يلي:

١. اعتبرت منظمة الأمم المتحدة الصناعة: " أحد جوانب أو عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تُخصص نسب متزايدة من الموارد القومية للتنمية وتطوير المستوى الفني وتنويع هيكل الاقتصاد القومي بحيث يتحقق نمو واستمرارية التوسع في قطاع الصناعة التحويلية بشقيها صناعة

[1]. الشاطبي، أبي اسحاق، الموافقات في أصول الفقه، 1/ 3- 4 مطبعة المكتبة التجارية – مصر.

وسائل الإنتاج وصناعة سلع الاستهلاك، ومن ثم يصبح هذا القطاع قادرا على المساهمة في الوصول إلى معدل مرتفع لنمو الدخل القومي وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي"[1].

٢. يصنف دوليا البلد على أنه صناعي إذا تحققت فيه ٢٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي من القطاع الصناعي، وحوالي ٦٠٪ من إنتاج القطاع الصناعي يتأتى من الصناعات التحويلية، ويستوعب القطاع الصناعي حوالي ١٠٪ من القوى العاملة في البلد[2].

المطلب الثاني: مزايا القطاع الصناعي: يمتاز القطاع الصناعي بما يلي:

١. ارتفاع إنتاجية العمل[3]، مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وباستخدام التكنولوجيا الحديثة أدى إلى رفع مستوى الإنتاج، والمهارة، والتنظيم، والإدارة، وانتقل ذلك للقطاعات الاقتصادية الأخرى ليسهم في رفع مستوى الإنتاجية فيها[4].

٢. توفر وفورات الحجم الكبير في القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات الكبيرة فيسهل جني ثمار هذه الوفورات وتخفيض تكلفة الوحدة المنتجة لأقل حد ممكن.

٣. العلاقات التشابكية بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى المحفزة للنمو التراكمي، فتكون علاقات تشابكية أمامية عندما تحفز صناعة الألبان إنشاء صناعات التعبئة والتغليف، وتكون خلفية عندما تحفز إنتاج الحليب والأعلاف.

٤. قدرة القطاع الصناعي على استيعاب الأيدي العاملة الكبيرة خاصة الصناعات كثيفة العمل.

المطلب الثالث: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية: يساهم القطاع الصناعي في تحقيق التنمية بالطرق التالية[5]:

١. المساهمة في معالجة الاختلال الهيكلي حالة اعتماد الاقتصاد على نوع محدد في تكوين الناتج القومي، والتشغيل، والصادرات، كالقطاع الزراعي أو الاستخراجي، فيقلل من الاختلال الهيكلي بإضافة قطاع إنتاجي له اسهام كبير في الناتج القومي والتشغيل والصادرات.

---

[1] U.N. Committee for industrial Development Report of the Third Secession (13 – 31)May 1963 P. 23.

[2] R.B. Sutcliff , industry and underdevelopment P.17-18.

[3]. توفيق إسماعيل، أساسيات الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع، معهد الإنماء العربي 1981م ص 53.

[4]. القرشي، مدحت كاظم، الاقتصاد الصناعي، ص38ط2 2005م، دار وائل للنشر والتوزيع – عمان.

[5]. المرجع السابق ص 39 – 41. خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص 232 – 238 ط1 2006م، عالم الكتب الحديث – إربد – الأردن.

٢. المساهمة في التشغيل، فالقطاع الصناعي له القدرة على استيعاب عدد كبير من العمالة، فتقل البطالة وفائض العمالة في القطاعات الأخرى، وحالة تطوير القطاع الصناعي يزيد من تطوير القطاعات الأخرى واستيعاب عمالة أكبر.

٣. يسهم القطاع الصناعي في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية، وزيادة دخول العاملين في القطاع، فيرفع مستوى المعيشة، ويزيد درجة التحضر والنمو السكاني ومستوى الثقافة، وهو من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية.

٤. الإسهام في الانتفاع من الموارد الاقتصادية المحلية وخاصة الأولية منها، وزيادتها من خلال تطوير أساليب التصنيع وإيجاد البدائل للمواد الأولية، مما يزيد من القيمة المضافة التي تولدها عملية التصنيع، ويزيد التنوع والتوسع الإنتاجي للسلع الصناعية القابلة للاستهلاك، فتسرع في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٥. قدرة القطاع الصناعي على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والإنتفاع منها بسبب ارتباطه باستخدام رأس المال، مما يحدث تكييف وتغيير في المجالات التكنولوجية، مما يزيد من التطور والتقدم العلمي والفني.

٦. المساهمة في زيادة مهارات وخبرات العاملين لاعتماد التصنيع على وسائل وطرق إنتاج حديثة تتضمن تطوير العاملين، وحالة انتقالهم للقطاعات الاقتصادية الأخرى يزيد من إنتاجية تلك القطاعات.

٧. تساهم في تحقيق الاستقرار والاستقلال الاقتصادي الذي يعتبر ضرورة ملحة، فيزيد القدرة الذاتية للاقتصاد على توفير الاحتياجات المحلية، ويقلل من الاعتماد على المستوردات الخارجية، ويؤثر ذلك على ميزان المدفوعات ايجابيا، ويزيد من العملات الأجنبية لاستخدامها في استيراد مستلزمات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : الاستثمار في القطاع الزراعي

أهم التغيرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية الاستثمار بالقطاع الأكثر وزنا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يتوفر في القطاع الزراعي، ويبين ذلك بالمبحث الحالي.

المطلب الأول: سمات القطاع الزراعي: يمتاز القطاع الزراعي بالسمات التالية[1]:

١. الميزة النسبية: أي تخصص كل منطقة معينة من التربة في زراعة محاصيل محددة، وهذه ظاهرة طبيعية مسلم بها، وهذا يعمل على إمكانية التطور وتجنب التكاليف الاجتماعية التي تنجم عن عدم الأخذ بها.

٢. الوفرة الإنتاجية: وهذا محكوم بمدى وفرة الموارد الطبيعية الزراعية من تربة، ومناخ، ومياه، وتقدم علمي في العمل الزراعي والميكانيكي والبيولوجي الزراعي سواء كانت محلية أو مستوردة ويمكن تكييفها للظروف المحلية والمناخية والبيئية.

٣. التخصص الإنتاجي: فكل تربة وما يحيطها من مناخ وبيئة تنبت محصول معين، وبذلك يجب التركيز على ذلك المحصول، وزيادة وتعميق إنتاجه، وهذه العملية تعتبر من أساسيات النهوض الاقتصادي.

٤. التوسع العمودي: وهذا يتبع توفر القوى العاملة الزراعية، والموارد الأرضية والمائية، والتقدم العلمي والفني، والقدرة على إحلال عنصر رأس المال (الآلة) بدل الأيدي العاملة، والدورات الزراعية المناسبة لزيادة استغلال الأرض بأكثر من مرة واحدة بالسنة الزراعية، واستخدام مدخلات الإنتاج من محسنات ومخصبات ومبيدات... وغير ذلك، للتمكن من التوسع الإنتاجي وزيادة معدل الغلة لوحدة المساحة الزراعية.

٥. حجم الحيازة الزراعية: وذلك ليتناسب حجم الحيازة الزراعية مع قدرة عوامل الإنتاج على التجزئة عندها، وليتحقق وفورات الإنتاج الذي تعمل فيه الماكنات الزراعية بكامل طاقتها الإنتاجية من مضخات، وجرارات، وحاصدات، وسعة مزارع الثروة الحيوانية والسمكية والمناحل والطيور... وغير ذلك.

المطلب الثاني: دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية: يساهم القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق[2]:

---

[1]. النجفي، سالم توفيق وإسماعيل عبيد حمادي، الاقتصاد الزراعي، ص 25- 26، دار الحكمة للطباعة والنشر – 1990م.
[2]. خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 226 – 238.

١. زيادة الطلب الكلي: يعتبر القطاع الزراعي المصدر الأساسي لعدد كبير من أفراد المجتمع في أغلب دول العالم، فهو مصدر دخولهم، وبذلك فهو المصدر الأساسي للطلب الكلي على كافة السلع الاستهلاكية المنتجة من كافة القطاعات الاقتصادية، وبذلك كل تطور في القطاع الزراعي يؤدي إلى توسع في الطلب الكلي، ويؤدي أيضا إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية المستخدمة في القطاع الزراعي كالأسمدة، والمبيدات، والماكنات، والمصانع المنتجة للسلع الزراعية النهائية والمنتجة للآلات الزراعية، وهذا يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢. يوفر القطاع الزراعي كامل المواد الغذائية لكافة أفراد المجتمع، وذلك لاشتمال القطاع الزراعي على الثروة النباتية، والحيوانية، والمائية، والدواجن، والطيور، والمناحل، ودود القز،... وغير ذلك, ومع تزايد السكان يتزايد الطلب على المنتج الزراعي، مما يتطلب زيادة العرض فيه، ويتحقق ذلك بتطوير وتوسيع طرق الإنتاج، ويحتاج ذلك زيادة المدخلات الصناعية اللازمة لزيادة المنتج الزراعي، فيزيد الطلب على العمالة، ويزيد من التراكم الرأسمالي والتقدم العلمي والفني، المعتبرات من ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية.

٣. حالة وجود فائض في المنتج الزراعي لأي قطر كان يتم تصديره للخارج، لتحقيق العملات الأجنبية منه التي تستخدم لاستيراد مستلزمات التنمية الاقتصادية.

٤. يعتبر القطاع الزراعي الرافد من المواد الأولية للقطاع الصناعي، وخاصة قطاع الصناعات التحويلية، فيزيد ذلك من القيمة المضافة والتراكم الرأسمالي.

٥. يحقق القطاع الزراعي الأمن الغذائي، ويجنب المنتج له الصراعات وخطورة التبعية الاقتصادية والسياسية حالة الحاجة الضرورية له وعجز العرض المحلي عن تلبية حاجة السكان، أو تزايد السكان والدخول ومستويات المعيشة، وعدم تلبية العرض الزراعي الزيادة في عرض المنتج بسبب المحددات الطبيعية التي تحكم الإنتاج الزراعي، ويعتبر ذلك من معوقات التنمية الاقتصادية.

٦. إمكانية استخدام فائض منتجات القطاع الزراعي للمقايضة، وتعديل وتحسين شروط التبادل التجاري الدولي، وزيادة الحصة السوقية لصالحها، وذلك لضرورة وأهمية السلع الزراعية، وعدم وجود بدائل صناعية لكثير من السلع الزراعية.

٧. إسهام القطاع الزراعي في الدخل القومي بشكل كبير، وبالتالي تشكل مصدر رئيسي للادخارات الخاصة والعامة، والتجارب التاريخية أثبتت أن الدول المتخلفة حققت تقدما اقتصاديا اعتمدت في مراحل تنميتها على الإنتاج الزراعي في تمويل التنمية الشاملة والتنمية الصناعية خاصة.

٨. إسهام القطاع الزراعي في توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية توسيع القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي منها، خلال عملية التنمية الاقتصادية، والتجربة التاريخية أثبتت أن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الرئيسي لتوفير الأيدي العاملة للقطاعات الأخرى، وتطويرها منذ عصر الثورة الصناعية وحتى الآن.

المبحث الثالث: معوقات القطاع الزراعي[1]:

أولا: الحساسية العالية للظروف الطبيعية: أي أن الإنتاج الزراعي تبعًا للظروف الحاصلة كموجات الحر والبرد والصقيع والجفاف والأعاصير وغير ذلك، ويترتب على هذا النتائج التالية:

١. تذبذب الإنتاج الزراعي تبعا للظروف المناخية، كارتفاع وانخفاض الحرارة، وقلة الأمطار وعدم انتظام سقوطها وغير ذلك، وهذا لا يستطيع الإنسان السيطرة عليه أو معالجته.

٢. الثبات النسبي لتكاليف الإنتاج الزراعي، كالبذور، والمبيدات، والحراثة، والأسمدة وغير ذلك، ولا يستطيع الإنسان تخفيض ذلك.

٣. عرض المنتج الزراعي والطلب عليه يتقلب وليس في تحكم المنتج، وبذلك تقوم أغلب الدول بالتدخل لدعم المنتجين بشراء الفائض لديهم، ودعم السلع الضرورية للمستهلك كالخبز، واللحوم، وحليب الأطفال وغير ذلك.

ثانيا: الطبيعة الموسمية للمنتج الزراعي: ويترتب على ذلك: طول دورة الإنتاج الزراعي، ومحدودية تقليصها، وهذا يجعل نمو الناتج الزراعي مع الزمن صعبا، علما أن مصدر نمو الناتج الزراعي هو:

- التوسع الأفقي: أي زيادة موارد الإنتاج من أرض باستصلاح غير المستغل منها، وماء، ومعدات، وعمل، ووسائل الإنتاج الأخرى، لكن تبقى محدوديته قائمة.

[1]. النجفي، سالم توفيق، الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق، ص 20 – 25.

- التوسع العمودي: ويتمثل في ابتكار تكنولوجيا جديدة ملائمة للزراعة، كالزراعة المكيفة أي البيوت البلاستيكية والزجاجية وغير ذلك من المحميات الزراعية، وزراعة أكثر من موسم في البقعة الزراعية الواحدة خلال السنة.

ثالثا: الطبيعة المحلية للإنتاج الزراعي: ويشمل:

١. تأثير العادات، والتقاليد، والقيم الدينية، والثقافة الاجتماعية على عمليات الإنتاج الزراعي.

٢. عملية التطوير، والإبداع، والابتكار تحتاج إلى وقت زمني طويل، ولا تتم بفترة زمنية قصيرة مما يؤخر من زيادة الإنتاج الزراعي.

المبحث الثالث: الاستثمار في التكنولوجيا:

التكنولوجيا هي الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية، وذلك بهدف التوصل لأساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع[1].

المطلب الأول: أهمية التكنولوجيا[2]: تسهم التكنولوجيا في:

١. زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو ابتكار وسائل فعّالة وأكثر قدرة على الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية.

٢. تسهم في ابتكار وإيجاد وسيلة إنتاج جديدة أو أسلوب إنتاج جديد، أو سلعة جديدة، أو مورد اقتصادي جديد، أو سوق جديد.

٣. إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية، حيث تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد أي زيادة درجة الانتفاع منها.

٤. زيادة إنتاجية الموارد الجديدة، أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية.

٥. اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج، وتحسين النوعية، وتقليل الكلف، وغير ذلك.

٦. اسهام النتاجات التكنولوجية بإحداث وسائل وأساليب جديدة، وسلع جديدة، وموارد جديدة، وأسواق جديدة.

---

[1]. فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 197.
[2]. المرجع السابق ص 197 – 198.

وهذا يحتاج إلى توفير بيئة مناسبة للتطور التكنولوجي، وذلك بتوفير الامكانات المتصلة بالعلم والمعرفة من معاهد ومؤسسات علمية ومراكز للبحث والتطوير، ونظم أجهزة ومعدات وقدرات بشرية تمكنها من تحقيق انجازات تكنولوجية واسعة وبشكل مستمر، وتعمل المعرفة على تحقيق[1]:

١. تولد القدرة على رسم السياسات التكنولوجية، والتخطيط لها، وتنفيذها حسب الأولويات الذي تسمح به الموارد والإمكانات المتاحة للاقتصاد، وبما يلبي احتياجاته، ويتناسب مع ظروفه وإمكاناته.

٢. تسهم في تنمية وتطوير الموارد المتاحة، وإيجاد بدائل للنادرة منها، وبالشكل الذي يتيح توسعا في عمل الاقتصاد ونموه.

٣. تتيح تعديل وتكييف التكنولوجيا التي تم اختيارها لتكون أكثر ملائمة.

٤. تتيح تطوير التكنولوجيا وتحسينها لرفع درجة الانتفاع منها لتسهم في تطوير الاقتصاد ونموه.

٥. الاسهام في تطوير التعليم والبحث العلمي كما ونوعا، وربطه بالمجالات العلمية والإنتاجية، وتقليل التبعية التكنولوجية.

المطلب الثاني: التقدم العلمي في الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي:

تكلم شومبيتر عن المخترع أو الرائد أو الريادة فاعتبره المجدد الذي يقوم بأحد الأشكال التالية: إدخال واستنباط سلع جديدة، واستعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الإنتاج، وإيجاد سوق جديدة، والسيطرة على مصدر جديد للمواد الخام، وإعادة تنظيم صناعة ما، وبذلك فالريادة تعني شيء جديد أو طريقة إنتاج جديدة[2].

أما في الاقتصاد الإسلامي: فقد حث على الابتكار والتجديد، فأمرنا الاقتصاد الإسلامي بإجراء الأبحاث والدراسات لاستنباط وابتكار أساليب جديدة تناسب استغلال الموارد المتاحة التي لا يمكن استغلالها بالوسائل الموجودة، فقال سبحانه وتعالى: **أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً** (لقمان: ٢٠)

والإسلام ينظر للمشكلة الاقتصادية على أنها قصور في الوسائل المتاحة للإنسان عن تسخير الموارد الممكن له استخدامها والإفادة منها في إشباع حاجاته وتطوير طاقاته، وقد ذم الإسلام متبقي القديم الذي

---

[1]. خلف، فليح حسن، اقتصاد المعرفة، ص 154 – 155 ط1 2007م، عالم الكتب الحديث – إربد.
[2]. فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 134.

يثبت عدم مناسبته لظهور ما هو أفضل منه، قال تعالى: **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ** (المائدة: ١٠٤)، فالإسلام جعل التفكير والبحث والإبداع وتطور العلوم والفنون سمة لازمة للمجتمع الإسلامي في كل ما يفيد الفرد والمجتمع، قال تعالى: **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ** (الأنفال: ٦٠)، وهذا لا يقتصر على الصناعات العسكرية، بل إن التطوير بصفة عامة مطلوب في كل عمل وميدان وبلا انقطاع[1].

المطلب الثالث: معايير الرفاهية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي

أولا: معايير الرفاهية الاقتصادية[2]: وضع الاقتصاديون المعايير التالية للحكم على الرفاهية:

١. معيار المنفعة: اعتبروا رفاهية الفرد تتحدد بتكوين سلم التفضيل الجماعي وهو حاجات المجتمع من السلع والخدمات نوعا وكما، وذلك بترتيبها حسب أهميتها النسبية، ولكن هذا المقياس أصبح غير منطقي بسبب عدم إمكانية قياس المنفعة.

٢. معيار تخصيص الموارد: إن إعادة تخصيص الموارد تنطوي على حدوث تغير في السلع المنتجة وتوزيعها بين المستهلكين، وفيها يتم تنظيم عملية الإنتاج، أي حصر كل الموارد الإنتاجية المتاحة وتعبئتها وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة، وتنظيم الإنتاج في كل قطاعات الاقتصاد القومي، وفي كل وحدة إنتاجية لينخفض حجم الضياع الاقتصادي للموارد الإنتاجية لأدنى حد ممكن.

٣. مبدأ التعويض: فأي تغيير أو إعادة تنظيم اقتصادي يجب اعتباره مفيدا إذا كان بوسع الرابحين من الناحية الافتراضية أن يعوضوا على الخاسرين بعد حدوث التغيير، وأن تبقى حالهم أفضل من قبل.

٤. دالة رفاهية المستهلك: أي أخذ أفضليات كل مستهلك وتجميعها في ترتيب لأولويات المجتمع.

٥. الدخل القومي: فأي زيادة في الدخل القومي تعني زيادة السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي يتمتع الأفراد بمستوى رفاهية أفضل.

---

[1] عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي 4/ 280، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة 1406هـ/1985.

[2]. داود، حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ص 85 – 86 ط2 2011م دار المسيرة – عمان.

ثانيا: معايير التنمية الاقتصادية[1]:

١. متوسط الدخل الفردي الحقيقي: وهذا ناتج عن قسمة الناتج القومي الحقيقي على عدد السكان، وكلما ارتفع هذا الدخل كلما أشار إلى زيادة التنمية الاقتصادية.

٢. زيادة التصنيع: أي زيادة نسبة العاملين في القطاع الصناعي، ونسبة تكوين القطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج القومي، أي إمتداد عملية التصنيع على مساحة كبيرة من المناطق، واتساع الوحدة الصناعية والتكوين الرأسمالي.

٣. زيادة الثروة: ويتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل الذي يزيد من إنتاجية العامل عن طريق زيادة مهارته وكفاءته وإتقانه، والتخصص يُمكن العامل من الابتكار وتقليص الوقت اللازم لإتمام عملية الإنتاج.

٤. التقدم العلمي المرادف للنمو السكاني واكتشاف موارد اقتصادية جديدة أو بديلة عما هو نادر.

٥. نسبة المتعلمين إلى عدد السكان، ونسبة الأطباء إلى عدد السكان، وحصة الفرد الواحد من رأس المال والطاقة.

٦. التقدم التنظيمي: المتمثل بالرائد الاقتصادي الذي اعتبره البعض مركز الصدارة في عملية التنمية، لأن الريادة تعني إدخال شيء جديد إلى السوق أي الاستخدام في النشاط الاقتصادي، وهذا لا يتوفر إلا في شخص يمتلك المواهب والحوافز.

المبحث الرابع: سياسات الاستثمار:

سياسة الاستثمار تعني تحديد الأولويات التي يتم خلالها اختيار المشروعات الاستثمارية لتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية، بما يتضمنه تحديد لحجم الاستثمار، وتوزيع الاستثمار على مجالاته المختلفة[2].

المطلب الأول: مبادئ اختيار المشروعات الاستثمارية: يراعى المبادئ التالية في تحديد المشاريع الاستثمارية:

١. قدرة المشروعات على تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تنفع كافة أفراد المجتمع الإسلامي.

---

[1]. فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 17 وما بعدها، ص 105 وما بعدها.
[2]. فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 245.

٢. البدء باستثمار المشروعات المنتجة للضروريات من المنتجات الزراعية، والصناعية، والعلمية، التي تحفظ الدين والنسل والنفس والعقل والمال، والحياة والقوة البدنية والعقلية، والمواد المختلفة اللازمة لأداء الواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع، وحفظ نظام المجتمع وأمنه الداخلي والخارجي[1].

٣. أماكن إقامة المشرعات: المشروعات الصناعية يحكمها تواجد المواد الأولية، وقربها من السوق، وتوفر الأيدي العاملة اللازمة لها. والمشروعات الزراعية تحكمها: خصوبة الأراضي، وتوفر مياه الري والأيدي العاملة اللازمة لها، وقربها من السوق. والمشروعات التكنولوجية يحكمها: إمكانية إقامة مراكز البحث، وإجراء الدراسات والتجارب، ووجود كادر علمي يتصف بأعلى درجات الكفاءة والقدرة العلمية.

٤. بعد توفير الضروريات لكل أفراد المجتمع نتيجة للاستثمار بالمشاريع المنتجة للسلع والخدمات المحققة للحاجيات، التي ترفع المشقة عن القيام بالضروريات، وتحسن صورها.

٥. بعد توفير الحاجيات لكل افراد المجتمع نتجه للاستثمار بالمشاريع المنتجة للسلع والخدمات المحققة للتحسينيات، وهي المباحة من الطيبات والنعم التي تدخل الجمال والمتعة على الحياة الإنسانية.

المطلب الثاني: أولويات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي:

أولويات الإنتاج في الاقتصادي الإسلامي، فيتم الإنتاج في ظل قاعدة المفاضلة والاختيار، وهذه لا تخضع للربح فقط، وإنما لترتيب المصالح التي نظمتها الشريعة في ثلاثة مستويات (لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال) وهي: الضرورية، والحاجية، والكمالية[2].

الضروريات: هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت الحياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين[3].

---

[1]. عفر، محمد عبد المنعم، وأحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الجزئي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، ص 289، مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية 1999م.

[2]. دنيا، شوقي أحمد، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، ص 113ط1 1404هـ/ 1984م، مطابع الفروق التجارية - الرياض.

[3] الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، الموافقات في أصول الشريعة، حققه وعلق عليه خالد عبد الفتاح شبل، مؤسسة الرسالة – بيروت 1420 هـ 1999 – م ج 2 ص 7.

وبذلك تشمل الضروريات الأساسية التي تحفظ الأركان الخمسة للحياة (الدين والنفس والعقل والنسل والمال) : الحد الأدنى من المأكل الأساسي، والحد الأدنى من الملابس، والحد الأدنى من المأوى، والحد الأدنى من الأجهزة المنزلية، ومياها صالحة للشرب، ومواصلات عامة للانتقالات الضرورية، وأدوية أساسية للعلاج من الأمراض، وتعلم القراءة والكتابة والحرف، والحد الأدنى من الأمن على الحياة والعرض والمال، وكتبا دينية أساسية[1] .

الحاجيات : هي المفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب فإذا لم تراع دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة ولكن لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة[2] .

وبذلك تشمل السلع والخدمات التي ترفع الحرج وتدفع المشقة وتوسع على الإنسان، وتشمل : مأكلا أساسيا كافيا، وملابس ملائمة، ومأوى ملائما، وأجهزه منزلية ميسرة للعمل المنزلي، ومياها صالحة للشرب، ومواصلات عامة سهلة، وأدوية للوقاية والعلاج من الأمراض، وتعليما ثانويا ومهنيا، وخدمات إرشادية وتعليمية، ومراجع دينية موسعة ومفهرسة، وحدا ملائما من الأمن على الحياة والعرض والمال[3] .

التحسينات : وهي الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق[4] .

وبذلك تشمل : مأكلا محسنا، وملابس محترمة، ومسكنا واسعا وجميلا دون إسراف، وأجهزة منزلية متقدمة، ومواصلات خاصة ملائمة، وخدمات طبية وأدوية وقائية، وحضارة إسلامية[5] .

المطلب الثالث : أولويات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي :

أولا : معيار التنمية في الاقتصاد الإسلامي : الانتقال من الضروريات إلى الحاجيات إلى التحسينيات لكل أفراد المجتمع الإسلامي .

---

[1] هواري، موسوعة الاستثمار، ص 132.
[2]. الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، مرجع سابق 2 / 7.
[3]. هواري، موسوعة الاستثمار، مرجع سابق، ص 132.
[4]. الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، مرجع سابق 2 / 8.
[5]. هواري، موسوعة الاستثمار، مرجع سابق، ص 132.

ثانيا: معيار الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي: إقامة مصالح الدين والدنيا لكافة أفراد المجتمع الإسلامي.

ثالثا: أولويات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي: يبدأ الاستثمار في المشروعات المنتجة للضروريات في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة الزراعية والصناعية والعلمية منها التي تحفظ الأركان الخمسة للحياة، وهي: الدين والنفس والعقل والنسل والمال. ثم الاستثمار بالمشروعات المنتجة للحاجيات، ثم الاستثمار بالمشروعات المنتجة للكماليات.

رابعا: شكل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي:

الضروريات:

القطاع الزراعي: الاستثمار بالمشاريع المنتجة للطيبات من المأكل الأساسي حسب الزمان والمكان والعرف والعادات والتقاليد، والاستثمار بالمشاريع المنتجة لأساسيات أدوات توصيل المياة للمساكن للشراب والطعام والاستعمال.

القطاع الصناعي: الاستثمار بإنتاج الملابس، ومستلزمات المساكن، وإنتاج الأدوات المنزلية، وإنتاج وسائل المواصلات والاتصالات، وإنتاج العلاجات الضرورية.

القطاع العلمي والفني: الاستثمار في مراكز التعليم الأساسي، وإنتاج الكتب الدينية والعلمية الأساسية ومستلزماتها.

الحاجيات:

القطاع الزراعي: الاستثمار في إنتاج الأفضل من الأساسيات من الطيبات، والاستثمار في المعدات المتقدمة الموصلة للمياه ومعالجتها وتكييفها الكافية للمساكن للشراب والطعام والاستعمال، والاستثمار في استصلاح الأراضي، واستخدام دورات زراعية تتضمن عدم إنهاك التربة والحفاظ على خصوبتها، واستخدام نظم ري متقدمة، وإنتاج سلالات نباتية وحيوانية وبذور محسنة ذات إنتاجية عالية، وإنتاج نباتات تدر إنتاجا أعلى وتحملا للظروف الطبيعية المتغيرة وغير الملائمة، وإنتاج أسمدة ومبيدات متطورة غير ضارة وملوثة، وإنتاج المبردات والمكيفات الصحية التي تعمل على إيصال المنتجات للمستهلك بأقل فاقد وتالف.

القطاع صناعي : الاستثمار في إنتاج الملابس الكافية والمرفهة لكافة أفراد المجتمع الإسلامي ومستلزماتها، والاستثمار في إنتاج مستلزمات المساكن الواسعة، والاستثمار في إنتاج العلاجات والأدوية واللقاحات والعلاجات الوقائية اللازمة للمجتمع الإسلامي ومستلزماتها، والاستثمار في إنتاج الأجهزة المنزلية المتطورة والكافية لأفراد المجتمع الإسلامي، والاستثمار في إنتاج وسائل الاتصالات والمواصلات المتطورة والحديثة ومستلزماتها، والاستثمار في إنتاج معدات وصناعة الاتصالات، والمنتجات البيولوجية الحيوية، والكيمياء العضوية، والمنتجات الطبية والصيدلانية ومعداتها وصناعاتها .

القطاع العلمي : الاستثمار في إنتاج مراكز التعليم الجامعي ومراكز البحوث والدراسات، والاستثمار في إنتاج الكتب والمجلات الدينية والعلمية تأليفا وطباعة ونشرا، الاستثمار في إنتاج الأجهزة الطبية والعلمية والحاسوبية وغيرها اللازمة وتطويرها لخدمة القطاعات المتعلقة بها، والاستثمار في تطوير المناهج وأساليب التدريس وطرق التعليم، وتطوير مضامين المناهج بالشكل الذي يحقق إرتباطها بدرجة عالية في المجالات العلمية والعملية، والاستثمار في مراكز التدريب لارتباطه بالجانب العملي التطبيقي، ومكونات التقنيات المتقدمة كالتعليم المهني والفني والهندسي والطبي والبيولوجي والصيدلي، والاستثمار في التطور العلمي والتكنولوجي لما يقدم من اسهامات أهمها[1] :

زيادة القدرة على السيطرة على البيئة والطبيعة وتسخيرها لتلبية حاجات الإنسان وتأمين متطلباته، والمساعدة على تجاوز المشكلات والصعوبات التي تعترض قيام الإنسان بممارسة حياته، وما يقوم به من نشاطات عن طريق وضع الحلول والمعالجات لتجاوز المشكلات، وتوفير قدر أكبر من الخيارات المتاحة لممارسة الإنسان لحياته والقيام بنشاطاته في مختلف المجالات .

المبحث الخامس : عمل هندسة مالية الزكاة في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية :

التحول الهيكلي يرافق التركيز على التصنيع لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتصنيع هو تحول الاقتصاد من بدائي إلى اقتصاد صناعي حديث، ويحتاج الاقتصاد الصناعي إلى استثمار في القطاع الصناعي والصناعات التحويلية، والاستثمار يحتاج للادخار، وبينت في دراسة سابقة بعنوان : " أثر هندسة مالية الزكاة وإدارتها على حشد المدخرات" كيف يوفر بيت مال الزكاة بهندسته وإدارته على توفير المدخرات حيث توصلت إلى :

[1]. خلف، فليح حسن، اقتصاد المعرفة، ص 120 – 121 ط1 2007م، عالم الكتب الحديث – إربد.

٦. أثر الزكاة على تكوين المدخرات: من خلال دفع الأموال المدخرة للاستثمار حتى لا تأكلها الصدقة، مما يشغل الموارد الاقتصادية من طبيعية وبشرية ومالية، وبالتالي يصبح دخل للعاطلين عن العمل فيدخرون جزءا منه، وكذلك نتيجة صرف ربع حصيلة الزكاة للفقراء والمساكين يعمل على زيادة حركة تداول السلع والخدمات فينتج عن ذلك زيادة أرباح المنتجين فتزيد مدخراتهم، ويقوم المنتجين بزيادة رواتب العاملين لديهم فيدخروا جزءا من تلك الزيادة، ولسهم الغارمين أثر في إيجاد المدخرات لتمويل كل من استدان بواجب أو مباح، ويشجع سهم الغارمين على الادخار بطريقة غير مباشرة حيث يشجع كل من يرغب بالاستثمار في الادخار لتمويل استثماراته لأنه يجد ما يضمن خسارته غير المتعمدة أو مخاطره الحاصلة من سهم الغارمين.

٧. تعمل آلية هندسة مالية الزكاة على تكوين المدخرات من خلال: حالة التضخم الاقتصادي يقوم بيت مال الزكاة بصرف الأوراق التجارية التي يصدرها والخاصة به على مستحقيها لاستخدامها بدلا من النقود المحلية، وفي ذلك تكوين مدخرات بنفس مقدار حصيلة الزكاة، وحالة الركود التضخمي تقسم القطاعات الاقتصادية إلى فئتين، فئة القطاعات التي تعاني من التضخم وفئة القطاعات التي تعاني من الركود، ويصرف على الفقراء والمساكين الأوراق التجارية الصادرة عن بيت مال الزكاة لاستخدامها للقطاعات المتضخمة، وفيه تكوين لمدخرات جديدة، وفيه أيضا تحفيزا للطلب الفعّال، وتحسين وزيادة الإنتاج، وتحسين طرق الإنتاج، والحث على البحث والابتكار لتطوير الإنتاج كما ونوعا، مما يوجد مدخرات جديدة أيضا.

٨. تسهم هندسة مالية الزكاة في حشد مدخرات القطاع الخاص بطريق تشجيعهم على الاستثمار بالصكوك الاستثمارية التي يطرحها بيت مال الزكاة في السوق المالي، والتي تسهم في زيادة الإنتاج وتوظيف الموارد الاقتصادية، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع توفر المدخرات لدى بيت مال الزكاة يستطيع استثمارها في القطاعات الاقتصادية لتحقيق الأرباح والتنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية والرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي تتحقق بمعيار توفير الضروريات لأفراد المجتمع الإسلامي، التي تحفظ الضروريات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ثم الانتقال للحاجيات ثم الانتقال للكماليات.

وبذلك يستطيع بيت مال الزكاة من الاستثمار بالمشاريع المنتجة للطيبات من الضروريات في القطاع الزراعي والصناعي والعلمي، وبذلك الاستثمار تتواجد صناعات وصناعات تحويلية، فيزداد الإنتاج والتراكم الرأسمالي والقيمة المضافة، وتوظف وتخصص الموارد الاقتصادية، ويزداد الدخل والتمدن، وتزداد الخصوبة والتعليم والصحة والاستهلاك، والتحول في القطاع الزراعي من البدائي إلى التقدمي، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وإنتاجية العمل الزراعي، وإنتاج الأسمدة والمخصبات التي ترفع إنتاجية الأرض، وإنتاج المبيدات والأدوية التي تسهم في القضاء على الحشرات والأمراض والأوبئة التي تصيب المحاصيل الزراعية والحيوانية لزيادة الإنتاج الزراعي، ويسهم ذلك في إعادة توزيع الدخل والثروة، ويسهم في استخدام التقنية الحديثة في كافة القطاعات الإنتاجية، فيزيد الإنتاج نوعا وكما، ويظهر التراكم الرأسمالي المادي والبشري، ويظهر التخصص وتقسيم العمل، والتوسع في استخدامه اعتمادا على زيادة رأس المال، وتتوسع الأسواق المرتبطة بزيادة الإنتاج، وزيادة المبادلات التجارية والنقدية، ويحدث ذلك تغيرا في الطلب على السلع والخدمات الأساسية البدائية إلى السلع والخدمات المصنعة المتطورة، والتحول في تركيبة الطلب والإنتاج والتجارة، ويزيد التطور التقني والابتكار والتجدد، ويزداد إنتاج عناصر الإنتاج، وتخفيض كلف الإنتاج، وتحسين نوعية الإنتاج من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وتتراجع حصة القطاع الزراعي من العمالة، ويزيد القطاع الصناعي من تشغيل الأيدي العاملة ومساهمته في الناتج القومي، ويخفض الواردات، وتزداد صناعات أجهزة ومعدات الالكترونيات الدقيقة، ومعدات تصنيع أجهزة الحاسوب وبرمجياته، ومعدات الآلات، ومعدات الاتصالات القريبة والبعيدة، والصناعات الدوائية والطبية والكيماوية والبيولوجية، فيتحقق الضروريات من المأكل والمشرب والملبس والمسكن، والمواصلات والاتصالات، والأدوية، والتعليم، والطاقة، وأدوات الكهرباء والنقل، وتحقق الدولة حفظ الأمن على النفس والمال والعرض، مما يحقق حفظ الضرورات الخمس، ويتحقق إعادة هيكلة الاقتصاد القومي، بزيادة الأهمية النسبية للعاملين في المجالات المعرفية المرتبطة باستخدام التقنيات المتقدمة، وزيادة الأهمية النسبية للعاملين من ذوي المهارات والقدرات المتخصصة للاستفادة من معارفها العلمية والعملية، وزيادة المهن والأعمال، وهذا كله يحقق التنمية الاقتصادية، والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

النتائج

١. هيكلة الاقتصاد تعني تغيير القطاعات الاقتصادية للوصول للأهداف المخطط لها، وذلك لزيادة التراكم الرأسمالي المادي والبشري، وإحداث تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الإنتاج، وزيادة مستويات التمدن والتعليم ونمط الحياة، ليتحقق زيادة كمية الإنتاج وتحسين نوعيته، ويزداد دخل الأفراد.

٢. تهدف هيكلة الاقتصاد إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

٣. التنمية الاقتصادية هي العملية التي ينمو بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وأن يتحقق النمو بمعدل بفوق معدل النمو السكاني، وأن يستمر النمو لفترات طويلة الأجل، ويرافق ذلك حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتشريعية، والأنظمة التي تحكم تلك المجالات.

٤. الرفاه الاقتصادي هو تحقيق السعادة والأمن والإشباع لكامل الحاجات الإنسانية لكافة أفراد المجتمع، وهذا يحتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية والعناصر التالية: عدالة التوزيع، وأن يكون الإنتاج ملبيا لرغبات أفراد المجتمع.

٥. أهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة على هيكلة الاقتصاد هي: القطاع الزراعي، والصناعي، والعلمي.

٦. معايير التنمية في الاقتصاد الإسلامي: الانتقال من الضروريات إلى الحاجيات إلى الكماليات لأفراد كافة المجتمع الإسلامي.

٧. معايير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية هي: إقامة مصالح الدين والدنيا لكافة أفراد المجتمع الإسلامي.

٨. أولويات الإنتاج في الاقتصادي الإسلامي، فيتم الإنتاج في ظل قاعدة المفاضلة والاختيار، وهذه لا تخضع للربح فقط، وإنما لترتيب المصالح التي نظمتها الشريعة في ثلاثة مستويات (لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال) وهي: الضرورية، والحاجية، والكمالية.

٩. الاستثمار يحتاج للادخار، ويستطيع بيت مال الزكاة من توفير المدخرات عن طريق إصدار نقودا خاصة به لتتشكل له مدخرات من العملات الوطنية المجمعة من حصيلة الزكاة.

١٠. يستطيع بيت مال الزكاة من استثمار المدخرات في القطاعات الاقتصادية الزراعية، والصناعية، والعلمية لتحقيق الأرباح والتنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية والرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي تتحقق بمعيار توفير الضروريات لأفراد المجتمع الإسلامي، التي تحفظ الضروريات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ثم الانتقال للحاجيات ثم الانتقال للكماليات.

١١. مع الاستثمار تتواجد صناعات وصناعات تحويلية، فيزداد الإنتاج والتراكم الرأسمالي والقيمة المضافة، وتوظف وتخصص الموارد الاقتصادية، ويزداد الدخل والتمدن، وتزداد الخصوبة والتعليم والصحة والاستهلاك، والتحول في القطاع الزراعي من البدائي إلى التقدمي، ويسهم ذلك في إعادة توزيع الدخل والثروة، ويسهم في استخدام التقنية الحديثة في كافة القطاعات الإنتاجية، فيزيد الإنتاج نوعا وكما، ويظهر التراكم الرأسمالي المادي والبشري، ويحدث ذلك تغير في الطلب على السلع والخدمات الأساسية البدائية إلى السلع والخدمات المصنعة المتطورة، والتحول في تركيبة الطلب والإنتاج والتجارة، ويزيد التطور التقني والابتكار والتجدد، ويزداد إنتاج عناصر الإنتاج، وتتراجع حصة القطاع الزراعي من العمالة، ويزيد القطاع الصناعي من تشغيل الأيدي العاملة ومساهمته في الناتج القومي، ويخفض الواردات، فيتحقق الضروريات من المأكل والمشرب والملبس والمسكن، والمواصلات والاتصالات، والأدوية، والتعليم، وتحقق الدولة حفظ الأمن على النفس والمال والعرض، مما يحقق حفظ الضرورات الخمس، ويتحقق إعادة هيكلة الاقتصاد القومي، والتنمية الاقتصادية، والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

١. خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط ١ ٢٠٠٦، عالم الكتب الحديث – إربد – الأردن.
٢. ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة بن خلدون، ط ١ ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م دار الفجر للتراث – القاهرة.
٣. الشاطبي، أبي اسحاق، الموافقات في أصول الفقه، مطبعة المكتبة التجارية – مصر.
٤. توفيق إسماعيل، أساسيات الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع، معهد الإنماء العربي ١٩٨١م.
٥. القرشي، مدحت كاظم، الاقتصاد الصناعي، ط ٢ ٢٠٠٥، دار وائل للنشر والتوزيع – عمان.
٦. النجفي، سالم توفيق وإسماعيل عبيد حمادي، الاقتصاد الزراعي، دار الحكمة للطباعة والنشر – ١٩٩٠ م.
٧. عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع – جدة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥م.
٨. داود، حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط ٢، ٢٠١١ م، دار المسيرة – عمان.
٩. عفر، محمد عبد المنعم، وأحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الجزئي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية، ١٩٩٩م..
١٠. دنيا، شوقي أحمد، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، ط ١، ١٤٠٤ هـ-/ ١٩٨٤ م مطابع الفروق التجارية – الرياض.
١١. الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، الموافقات في أصول الشريعة، حققه وعلق عليه خالد عبد الفتاح شبل، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م ج ٢.
١٢. هواري، موسوعة الاستثمار.

التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية وفق تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي

نواف علي الكسار
مدقق شرعي - ماجستير في الاقتصاد الإسلامي

الحلقة (٢)

المبحث الثاني : التدقيق الشرعي الخارجي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

تعريف التدقيق الشرعي الخارجي : إن الحاجة إلى التدقيق الشرعي سواء كان داخليا أو خارجيا تزداد وتتجدد، ووجودها يدفع المؤسسات إلى الانضباط والعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ثم بعد ذلك يعمل على تطوير هذه المهنة. وسمي بالتدقيق الشرعي الخارجي أي أنه جهة خارجية مستقله تقوم بإبداء الرأي المحايد.

ومفهوم التدقيق الشرعي الخارجي: هو عملية يقوم بها شخص مؤهل مستقل تتضمن فحص أعمال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والعقود المبرمة بهدف إعطاء رأي عن مدى التزام البنك بالضوابط والتوصيات والفتاوى الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية والقواعد المرجعية للمؤسسة"[1].

ويمكن أن نعرف التدقيق الشرعي الخارجي بأنه جهاز شرعي خارجي متخصص في التدقيق الشرعي مستقل تتعاقد معه المؤسسة لفحص والتأكد من مدى التزام المؤسسة بقرارات هيئة الرقابة الشرعية والقواعد المرجعية لتلك المؤسسة. ويؤكد هذا التعريف ما يلي:

- أن التدقيق الشرعي الخارجي يعد جهازاً مستقلاً من خارج إدارة المؤسسة فهي جهة حيادية تقوم بالمراقبة على إدارة المؤسسة ونظام الرقابة الداخلية ومدى التزامها بالقرارات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية.

[1] التدقيق الشرعي الخارجي، إعداد محمد عمر الجاسر مستشار-الرقابة الشرعية بيت الاستثمار الخليجي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاول للتدقيق الشرعي الذي تنظمه شركة شورى، 4/5/2009م ص2.

- أن التدقيق الشرعي الخارجي يتكون من فقهاء لديهم إلمام بفقه المعاملات المالية والقضايا المصرفية المعاصرة.

فالتدقيق الشرعي الخارجي هو فحص وتتبع خارجي لأعمال البنك او المؤسسة للتحقق من التزامها بمقتضى مرجعياتها الشرعية والفنية المعتمدة.

أهمية التدقيق الشرعي الخارجي:

مع اتساع وتطور نشاط المؤسسات المالية الإسلامية في الدول الإسلامية، برزت أهمية وضرورة قصوى لقيام جهات متخصصة ومستقلة تقوم بالرقابة على ضبط أعمال تلك المؤسسات والمصارف المالية من الجانب الشرعي، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود التدقيق الشرعي الخارجي سواء كان يتبع المصارف المركزية للدول أو مكاتب التدقيق الخارجي الخاصة وتكون هذه المكاتب تحت رقابة البنك المركزي، ويختلف عمل التدقيق الشرعي من بلد إلى آخر.

وهذا يعين على ممارسة الشفافية والنزاهة في ظل الصعوبات التي يواجهها جهاز الرقابة الشرعية الداخلية بالمؤسسات المالية الإسلامية نظراً لتبعيته الادارية للإدارة التنفيذية في المؤسسة والتي قد تحد من دوره.

وهذا بدوره يتطلب إيجاد نُظُم وإجراءات لتطوير التدقيق الشرعي الخارجي، بالإضافة إلى كون التدقيق الخارجي أحد المتطلبات النظامية في كافة الأنظمة التجارية المعتبرة، وجزء أساسي من منظومة الرقابة، فإن له دوراً فاعلاً في حوكمة الشركات وتحسين أدائها، وكذلك في تطوير وزيادة فاعلية الرقابة الداخلية.

لذلك برزت أهمية التدقيق الشرعي الخارجي في الآتي:

١. التأكد من أن انتقاء واختيار العاملين قد تم طبقًا للمعايير الإسلامية حتى نضمن تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهذه المعايير تتعلق بالتكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملي لهم.

٢. تحقيق المتابعة المستمرة والتدقيق والتحليل بما يضمن تنفيذ العمل طبقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبيان المشكلات والصعوبات وسبل تذليلها[1].

[1] الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الدكتور حسين شحاته سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي ص7، (بدون تاريخ).

٣. التدقيق الشرعي الخارجي نشاط رقابي بشكل عام، لذلك كانت الحاجة إلى طرف حيادي ومستقل يقوم بالفحص والتحقق من إبداء الراي المحايد[1].

٤. اطلاع المدقق الشرعي الخارجي على الممارسات الرقابية والمعاملات المالية الإسلامية سيمثل مصدراً هاماً ومتجدداً للمعلومات التي يمكن ان تطور به الهيئة الشرعية مستوى الالتزام بالمؤسسة بصفتها المسؤول عن ذلك.

أهداف التدقيق الشرعي الخارجي:

يمكن حصر أهداف التدقيق الشرعي الخارجي على النحو التالي:

١. إبداء الرأي المحايد والمستقل حول مدى مصداقية المؤسسة ومدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات والعقود المبرمة[2].

٢. فحص نظام التدقيق الشرعي الداخلي والتأكد من أعمالها والتزامها بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة.

٣. قياس الكفاءة الاقتصادية[3] في تشغيل الأموال.

٤. قياس مستوى أداء المسؤولية الاجتماعية والتنموية من التدقيق الشرعي الخارجي.

٥. قياس الكفاءة في تشغيل الاموال ضمن الاطار الشرعي[4].

٦. الإسهام في تخفيف مخاطر الاستثمار.

٧. إطلاع المساهمين على الملاحظات الشرعية الواردة في ما يخص استثماراتهم والحلول المقدمة في ذلك.

مهام المدقق الشرعي الخارجي: يتم اختيار فريق التدقيق الخارجي او المدقق الخارجي من قبل الجمعية العمومية للمساهمين في الاجتماع السنوي ويكون ذلك بتوصية من هيئة الرقابة الشرعية أو بتوصية من

---

[1] ورقة عمل، واقع التدقيق الشرعي الداخلي في النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية، إعداد ياسر دهلوي المدير العام شركة دار المراجعة الشرعية، في مؤتمر شورى المنعقد 23/10/2010 م ص 4.

[2] التدقيق الشرعي الخارجي، إعداد محمد عمر الجاسر مستشار-الرقابة الشرعية بيت الاستثمار الخليجي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاول للتدقيق الشرعي الذي تنظمه شركة شوري في 4/5/2009 م ص 3.

[3] الكفاءة الاقتصادية: هو مصطلح يشير إلى الاستخدام الامثل للموارد وذلك بهدف تعظيم الانتاج من السلع والخدمات، انظر موقع ويكيبيديا (https://ar.wikipedia.org/wiki/%).

[4] النقود والمصارف في الشريعة الإسلامية. تأليف الدكتور. عبدالعزيز خليفة القصار والدكتور عصام خلف العنزي والدكتور محمد يوسف المحمود والدكتور علي ابراهيم الراشد.مكتبة آفاق. الطبعة الاولى.سنة 1434هـ /2013 ص 117.

مجلس الإدارة، أو من خلال الاستعانة بمكاتب التدقيق الشرعي كما هو عليه العمل الآن في دولة الكويت.

"ويخضع جهاز التدقيق الشرعي الخارجي من حيث العزل والتعيين والمكافأة والمساءلة للجمعية العمومية"[1] ثم إن التدقيق الشرعي الخارجي هو وكيل عن جماعة من المساهمين الذي تقوم جمعيتهم العمومية بتعيينه وعزله وتحديد أتعابه، فهو يقوم بالتدقيق والمتابعة لمصلحتهم ونيابة عنهم.

ولم يحدد البنك المركزي أو هيئة أسواق المال أي أعمال أو مهام للتدقيق الشرعي الخارجي.

ويمكن استنباط مهام التدقيق الشرعي الخارجي من خلال تعليمات البنك المركزي كالآتي:

١. الاطلاع على أنشطة البنك ومراقبتها، التأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفق قرارات هيئة الرقابة الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية.

٢. فحص نظام الرقابة الشرعية وذلك من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، ويشمل ذلك تقارير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي لإدارات البنك السنوية، والعينات التي تجريها إدارة التدقيق الشرعي الداخلي على مختلف إدارات البنك، وخطة إدارة التدقيق الشرعي الخارجي والزيارات التي يجرها خلال السنة، ومحاضر اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية. والاطلاع على المخالفات التي وجدت في الإدارات ومعالجات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

٣. التأكد من وجود نظام رقابي داخلي سليم يضمن تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية طبقًا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

٤. فحص جميع أنشطة البنك ويشمل ذلك فحص العقود، والمعاملات والعمليات التجارية والمالية، والاتفاقيات، والسياسات والاجراءات، والقوائم المالية، وفقًا لما قررته هيئة الرقابة الشرعية.

٥. فحص المنتجات وهيكلة المنتج، والتكيف الشرعي للمنتجات طبقا للقواعد المرجعية في البنك.

٦. فحص جميع البطاقات المصرفية، والتكيف الشرعي للبطاقات طبقا للقواعد المرجعية في البنك.

٧. فحص توزيع المصروفات والأرباح وتحميل الخسائر وفقًا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية في البنك.

---

[1] التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية، إعداد مطلق جاسر مطلق الجاسر، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المدققين الشرعيين الذي تنظمه شركة شورى في 12/4/2009م ص5.

٨. فحص جميع الحسابات المصرفية وفقًا لتعليمات هيئة الرقابة الشرعية.

٩. فحص جميع الرسوم والعمولات، والدعايات والحملات التسويقية والإعلانات وفقًا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية.

١٠. فحص جميع العمليات التمويلية والاستثمارية طبقا للقواعد المرجعية في البنك.

١١. فحص جميع تعاملات الأوراق المالية، والمعاملات والعمليات التجارية والمالية ويشمل ذلك الأسهم والمحافظ الاستثمارية والعقارية والشركات التابعة والزميلة والأوراق المالية المسعرة وغير المسعرة والصكوك وعمليات المرابحة مع ذكر جهاتها المسؤولة وفقًا لقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

١٢. التأكد من تجنيب المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتأكد من صرفها في وجوه الخير وفقًا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية.

١٣. التأكد من القواعد المرجعية للبنك فيما يتعلق المهام السابق ذكرها.

هذه أبرز المهام التي يمكن الاطلاع عليها من خلال التدقيق الشرعي الخارجي، كما أنه يجب عمل الزيارات الميدانية على مختلف إدارات البنك وذكر نتائج الزيارة وعدد تلك الزيارات في التقرير التدقيق الشرعي الخارجي.

وفي حالة وجود مخالفات شرعية – إن وجدت – مخالفة لفتاوى قرارات الرقابة الشرعية سواء في العقود أو في تنفيذ العمليات، فيجيب ذكرها في التقرير وكيفية معالجة تلك المخالفات والمدة المقترحة لذلك.

ومن أهم ما يجب ذكره في تقرير التدقيق الشرعي الخارجي (الجهات المسؤولة في البنك عن إجراء العمليات وتعاملات الأوراق المالية التي تم فحصها ومراحل إنجازها).

ودور التدقيق الشرعي الخارجي مكمل لمهام هيئة الرقابة الشرعية فإذا كانت هيئة الرقابة الشرعية مستقلة تنظيميًا ومعينة من الجمعية العمومية للبنك، فإن تقرير المدقق الشرعي الخارجي سيكون عونًا لها للوفاء بمسؤولياتها بل حتى يحتوي التقرير على ملاحظات واقتراحات ونتائج قد لا تتاح هيئة الرقابة الشرعية من خلال تقرير المدقق الداخلي "[1].

[1] ورقة عمل، واقع التدقيق الشرعي الداخلي في النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية، إعداد ياسر دهلوي المدير العام شركة دار المراجعة الشرعية، في مؤتمر شورى الرابع المنعقد 23/10/2010م ص7.

"ويحق للمدقق الشرعي الخارجي بشكل عام الاطلاع على أعمال وأداء المؤسسات المالية الإسلامية وكافة وحداتها من أجل التأكد من سلامة أعمال المؤسسة كما أنها تعمل وفق القوانين والاسس المتعارف عليها وأحكام الشرعية الإسلامية"[1].

وعند انتهاء عمل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي تقوم برفع التقرير إلى المساهمين وإبداء الرأي المحايد".

المبحث الثالث: تعليمات الجهات الرقابية فيما بتعلق بالتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي

تعليمات البنك المركزي الكويتي فيما يتعلق بالتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي

مع تزايد عدد البنوك الإسلامية ونمو حجم أعمالها، بدأت بعض الدول في سن قوانين التي تنظم أعمالها، وتشير صراحة إلى وجوب تعيين هيئة شرعية، تحدد شروطها وصلاحياتها، وتلزم المصارف الإسلامية بإنشاء إدارات الرقابة والتدقيق الشرعي، ومن هذه الدول: البحرين والإمارات والكويت والأردن وسوريا ولبنان وتركيا وماليزيا، وشملت اللوائح الداخلية للبنوك الإسلامية وعقود تأسيسها ومواد تختص بنظام هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي[2].

وباتت القوانين المنظمة للمهنة المصرفية والاستثمارية تفرض تشكيل هيئة للرقابة الشرعية، وتحدد صلاحياتها للتأكد من سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وإعداد تقرير سنوي يبين مدى التزام البنوك بالأحكام الشرعية لفقه المعاملات ويدرج تقريرها في التقرير المالي السنوي الذي تعتمده الجهات الرسمية بعد ذلك.

وذلك لأنه بالرغم من أهمية التدقيق الشرعي، فإنها لا تكون فعالة إلا بوجود قانون يلزم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء هذه الهيئات، ويضع النظم واللوائح اللازمة لمراقبتها وإدارتها على الوجه المطلوب، حتى تتمكن هيئات الرقابة الشرعية والجهات المعنية في المؤسسات المالية الإسلامية من الاستجابة لكافة متطلبات المعايير الشرعية والفتاوى التي تلتزمها المؤسسات المالية الإسلامية، فالقانون هو المرجع الأساسي في كل مجالات الحياة ولاسيما في مجال الصناعة المالية الإسلامية التي تتميز عن

---

[1] ورشة عمل، المستقبل المهني لمدقق الشرعي الخارجي، إعداد الاستاذ عبدالحسين الرشيد، قدمت هذه الورقة في مؤتمر شورى على هيئة عرض تقديمي(power point) وقامت شركة شورى بتحويلها إلى نص مقروء، ص2

[2] شركات التدقيق الشرعي الخارجي، (الحاجة _الواقع_ الطموح)، ورقة عمل، إعداد الدكتور أسامة فتحي أبوبكر، مؤتمر شورى الرابع للتدقيق الشرعي، 23/10/2013م.

الصناعة المالية التقليدية بكونها منبثقة عن ضرورة الالتزام بما جاء في الشريعة الإسلامية من المبادئ والأحكام التي لم تكن مألوفة في الصناعة المالية التقليدية[1].

وفي هذا الاطار فقد سارع المشرع الكويتي لسن التشريعات المناسبة والتي تتضمن حسن المراقبة والمتابعة بتنظيم أعمال هيئة الرقابة الشرعية بالشركات والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بموجب قانون البنك المركزي في دولة الكويت رقم ٧ لسنة ١٩٦٨م، كما أصدر البنك المركزي في دولة الكويت تعليمات للبنوك الإسلامية في دولة الكويت ذات صلة بالرقابة الشرعية في شروط وقواعد لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

وقد جاء إنشاء بنك الكويت المركزي تلبية لضرورة مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية في إطار الدور الذي تقوم به البنوك المركزية في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية وتنظيم ومراقبة أعمال الجهاز المصرفي، لاسيما في ضوء تزايد أهمية دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد[2].

وقد صدرت تشريعات من البنك المركزي في دولة الكويت فيما يتعلق بلائحة إنشاء البنوك الإسلامية وذكرت عدت تشريعات تختص بإنشاء البنوك الإسلامية، كما كان من ضمن هذا التشريعات تختص بهيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في دولة الكويت. ويتضح ذلك فيما يلي:

- تشكل في كل بنك إسلامي هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال البنك لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة تعينهم الجمعية العامة للبنك[3].
- نص قانون البنك المركزي على أن تكون هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في دولة الكويت مستقلة من حيث الهيكل الاداري للمؤسسة أو البنوك، والتعيين وعزل ومكافأة (الراتب) أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسة أو البنك، والاستقلالية في الفتوى دون ضغوط من المؤسسة.

---

[1] انظر تقنين وتنظيم الرقابة الشرعية، ورقة عمل، إعداد د. محمد داود بكر، المؤتمر الثاني للتدقيق الشرعي لشركة شورى 2/6/2010م.

[2] موقع البنك المركزي (http://www.cbk.gov.kw/ar/about-cbk/mission.jsp) دخول الموقع 13/1/2020م.الساعة 9 مساء.

[3] قانون رقم 32 لسنة 1968م المادة 93، قوانين البنك المركزي، (http://www.cbk.gov.kw/ar/legislation-and-regulation/cbk-law/chapter-three.jsp) تاريخ الدخول 13/1/2020م الساعة 10 مساء.

- ويجب النص في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجود هذه الهيئة شرعية وكيفية تشكيلها واختصاصاتها وأسلوب ممارستها لعملها[1].
- على كل البنوك الإسلامية أن يكون لديها هيئة وفي بعض البنوك يكون لديها مستشار شرعي والبعض يكتفي بوجود إدارة للرقابة الشرعية، وتحدد البنوك الإسلامية المهام والصلاحيات التي يمارسها أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسة أو البنك وطريقة كل بنك في اختيار هيئته الشرعية.
- وفي حالة وجود خلاف بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في دولة الكويت في صيغ أو عقود او حول الحكم الشرعي فإنه يجوز لمجلس إدارة البنك المعني إحالة الخلاف إلى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تعتبر المرجع النهائي في هذا الشأن فهي الجهة الرسمية في الدولة المخولة في الفتوى[2].
- ويجب على الهيئة أن تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة للبنك يشتمل على رأيها في مدى مسايرة أعمال البنك لأحكام الشريعة الإسلامية، وما قد يكون لديها من ملاحظات في هذا الخصوص، ويدرج هذا التقرير ضمن التقرير السنوي للبنك[3].

وقد صدرت عدة قرارات من البنك المركزي ينظم عمل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات الإسلامية في دولة الكويت ومنها ما يلي:

أولاً: قرارات البنك المركزي إلى البنوك الإسلامية بشأن بإصدار لائحة بنظام سجل البنوك الإسلامية يتضمن إلزام كل بنك إسلامي يسجل في بنك المركزي في دولة الكويت عليه (توفير أسماء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية)[4] وفقًا لما يلي:

- يتم قيد أسماء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عند تسجيل البنك.

---

[1] المرجع السابق، موقع، البنك المركزي الكويتي.

[2] قانون رقم 32 لسنة 1968م المادة 93، قوانين البنك المركزي(http://www.cbk.gov.kw/ar/legislation-and-regulation/cbk-law/chapter-three.jsp) تاريخ الدخول 13/1/2020 الساعة 10.13 مساء.

[3] قانون رقم 32 لسنة 1968م المادة 93، قوانين البنك المركزي(http://www.cbk.gov.kw/ar/legislation-and-regulation/cbk-law/chapter-three.jsp) تاريخ الدخول 13/1/2020 الساعة 10.30 مساء.

[4] قرار وزاري الصادر من وزارة المالية رقم) ٤٠)بإصدار لائحة بنظام سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي مادة رقم (1) بند (12)، الموافق: ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣ م، موقع البنك المركزي (http://www.cbk.gov.kw/ar/legislation-and-regulation/cbk-regulations-and-instructions/instructions-for-islamic-banks.jsp) تاريخ الدخول 13/1/2020 الساعة 10.40 مساء الباب الاول لائحة بنظام سجل البنوك الإسلامية.

- عند التغيير في أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بالبنك، يطلب البنك المعني بموجب (طلب تعديل بيانات في السجل) إجراء التعديل باسم العضو الجديد للهيئة في بيانات السجل.
- يتم استصدار قرار المحافظ بشطب العضو القديم والموافقة على الاسم الجديد، ويتم التأشير في سجل البنوك الإسلامية بموجب قرار المحافظ.
- يُخطر البنك المعني بتمام التأشير في السجل باسم العضو.
- على كل بنك إسلامي في دولة الكويت ومسجل لدى البنك المركزي أن يقدم البيانات التالية من اسم البنك، ورقم التسجيل وتاريخه، والشكل القانوني للبنك، ورأس مال البنك، وأسماء اعضاء الرقابة الشرعية.

ثانيًا: تعليمات البنك المركزي بشأن قواعد وشروط واختصاصات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية مستنداً في هذه التعليمات لأحكام المادتين (٩٣-٩٧) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨.

ونظراً لأهمية الدور الرقابي التي تقوم به هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في دولة الكويت، وما لهذا الدور من أهمية خاصة في المحافظة على سمعة تلك البنوك وثقة المتعاملين معها، وكذلك الالتزام بأنظمتها الأساسية من خلال عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطتها وأعمالها.

وقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥-٦-٢٠٠٣ وضع القواعد والشروط التي تنظم تعيين واختصاصات هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في دولة الكويت، بما يضمن الكفاءة المطلوب توافرها في أعضاء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية للقيام بالمهام الموكلة إليهم بالشكل السليم، مع توفير الاستقلالية لأعضاء الهيئة في إبداء الرأي في شان التزام إدارة البنك بتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

البند الاول: يقوم مجلس إدارة كل بنك بترشيح أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من علماء الشريعة الإسلامية المشهود لهم بالكفاءة والخبرة وبخاصة فقه المعاملات المالية الإسلامية، وذلك للعرض على الجمعية العمومية للبنك لأخذ موافقتها على تعيينهم[1].

[1] تعليمات البنك المركزي رقم (2/رب أ/100/2003) في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية (http://www.cbk.gov.kw/ar/legislation-and-regulation/cbk-regulations-and-instructions/instructions-for-islamic-banks.jsp) تاريخ الدخول 13/1/2020م الساعة 11مساء.

البند الثاني: لا يقل عدد أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن ثلاثة أعضاء، ولا يجوز أن تضم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في عضويتها أيًا من أعضاء مجلس الإدارة أو الجهاز التنفيذي في البنك أو مساهمين ذوي تأثير فعال، ويقصد بالمساهم ذو التأثير الفعال من يملك ٥٪ فأكثر من أسهم رأس مال البنك[1].

البند الثالث: تنتهي خدمات عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من عضوية الهيئة بموجب استقالته من الهيئة أو توصية مسببة من مجلس إدارة البنك يتم الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية للبنك، أو قرار من الجمعية العامة للبنك[2].

البند الرابع: أخذاً في الاعتبار فإن مسؤولية الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق إدارة البنك، ويتعين عليه عرض العقود والعمليات والمعاملات التي يجريها البنك على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لإبداء الرأي الشرعي بشأنها، كما يتعين عليه الالتزام بتنفيذ الفتاوى والقرارات والإرشادات التي تصدرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في هذا الخصوص[3].

البند الخامس: يجب أن يحتوي التقرير السنوي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية وفقاً لحكم المادة رقم ٩٣ من القانون المشار إليه على العناصر التالية:

١. عنوان التقرير والجهة التي يوجه إليها (المساهمون).

٢. نطاق عمل الهيئة، ويحتوي على وصف طبيعة العمل الذي تم أداؤه، والتأكيد على أن الهيئة قد قامت بتنفيذ الاختبارات والإجراءات المناسبة ومراقبة الاعمال بالكيفية المناسبة، بما في ذلك فحص التوثيق والإجراءات المتبعة في البنك على أساس اختبار كل نوع من انواع العمليات، كما يشمل رأي الهيئة في العقود والوثائق والعمليات التي يجريها البنك تتفق من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفي حالة عدم حدوث مخالفات من جانب إدارة المؤسسة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فيجب عليها بيان ذلك في التقرير[4].

---

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.
[3] المرجع السابق.
[4] تعليمات البنك المركزي رقم (2/رب أ/100/2003) في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية (http://www.cbk.gov.kw/ar/legislation-and-regulation/cbk-regulations-and-instructions/instructions-for-islamic-banks.jsp) تاريخ الدخول 13/1/2020م الساعة، 11.13 مساء.

وأخيراً صدرت تعليمات من البنك المركزي الكويتي في ٢٠-١٢-٢٠١٦ بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، لتحل هذه التعليمات محل التعليمات الصادرة في عام ٢٠٠٣، وتعتبر هذه التعليمات مكملة لما جاء في تعليمات قواعد نظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في يونيو ٢٠١٢[1].

واشتملت التعليمات على حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية حيث ابتدأت التعليمات إلى المبادئ الخمسة لحوكمة الرقابة الشرعية من:

١. إشراف ومسؤولية ومساءلة وأدوار كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية في إطار حوكمة الرقابة الشرعية.

٢. استقلالية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

٣. معايير الكفاءة والملاءمة فيما يتعلق بالمؤهلات الأكاديمية والخبرات لأولئك الاعضاء.

٤. تطرقت هذه التعليمات إلى:

- سرية المعلومات التي ينبغي على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مراعاتها.
- إضافة إلى التنسيق بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتوافقهم في تقديم الآراء والفتاوى للبنك.

وإذ تعتبر عملية التدقيق الشرعي جزء لا يتجزأ من نظام الرقابة الشرعية وحوكمتها في البنك ككل، فقد تضمنت هذه التعليمات محوري التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ونطاق أهداف التدقيق الشرعي، بالإضافة إلى شروط ومؤهلات المدققين الشرعيين اللازمة للقيام بعملية التدقيق الشرعي[2].

تعليمات هيئة أسواق المال فيما يتعلق بالتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي[3]:

اهتمت هيئة أسواق المال بإصدار العديد من القرارات والتعليمات والقوانين التي طورت مهنة التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي وأعمال هيئات الرقابة الشرعية.

أولا: هيئة الرقابة الشرعية

حددت هيئة أسواق المال ما تختص به هيئة الرقابة الشرعية، وهي كالآتي:

---

[1] انظر: تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة من البنك المركزي الكويتي، 20/12/2016، .

[2] المرجع السابق ص 5.

[3] قانون هيئة اسواق المال، الفصل الثاني، مادة رقم 3، موقع الهيئة اسواق المال (https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma/law)

١ . تختص هيئة الرقابة الشرعية في فحص الهياكل الاستثمارية والمنتجات وصيغ العقود وتطويرها وكافة المستندات والاجراءات والمنتجات الجديدة وإصدار القرارات في مدى موافقتها للمعايير الشرعية وإصدار الفتاوى والقرارات والضوابط الشرعية المناسبة لها عند حاجة بعد الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي تراها هيئة الرقابة الشرعية ضرورية لإصدار قرارها

٢ . مراجعة السياسات والإجراءات لمنتجات والأنشطة وفقا لأحكام الشرعية الإسلامية .

٣ . الرد على كافة الاستفسارات التي تبديها الشركة التي تنشأ عن مباشرة الأعمال والخاصة بتفسير او تطبيق المعايير الشرعية .

وهذه النقاط الثلاثة السابقة هي التي يجب ان يشتمل عليها تقرير هيئة الرقابة الشرعية .

ثانياً : التدقيق الشرعي الداخلي

عرفت تعليمات هيئة اسواق المال التدقيق الشرعي الداخلي هي وحدة إدارية تابعة للجنة التدقيق وتختص بالرقابة على المعاملات التجارية والمالية للشركة للتأكد من مدى مطابقتها للقرارات والمعايير الشرعية [1] . ويكون المسمى الإداري : المدقق الشرعي الداخلي (مسؤول التدقيق الشرعي الداخلي) وتكون وحدة مستقلة بالإدارة ومسؤولة أمام لجنة التدقيق الشرعي .

- **تكون أعمال المدقق الشرعي الداخلي** التأكد والتثبت من شرعية التطبيق بالاطلاع على حالات انتقائية للمعاملات اليومية المختلفة لأعمال الشركة للتأكد من التزام الشركة والادارات المعنية داخل الشركة بالمعايير الشرعية وذلك من خلال مواعيد دورية وزيارات ميدانية لمواقع العمل او المؤسسات التي تتعامل معاها الشركة .
- **يلتزم مسؤول التدقيق الشرعي الداخلي** برفع تقارير دورية (كل ربع سنة) الى لجنة التدقيق في مجلس إدارة الشركة ويتضمن التقرير أعمال المدقق خلال تدقيقه على الشركة والمعاملات المالية والتجارية والأوراق المالية (الأسهم والصكوك والمحافظ العقارية والاستثمارية) .

[1] تعليمات هيئة اسواق المال، اللائحة التنفيذية، الكتاب الخامس، مادة (2-2-4)

ثالثًا : التدقيق الشرعي الخارجي : تعليمات هيئة أسواق المال وتعليمات البنك المركزي الصادرة في ٢٠١٦ لم تتكلم بتفصيل عن أعمال المدقق الشرعي الخارجي ولم تحدد آلية واضحة للعمل، بل أكدت على أهم ما يجب أن يشتمل عليه تقرير المدقق الشرعي الخارجي[1]:

١ . تعاملات الأوراق المالية التي فحصها واطلع عليها .

٢ . الجهات المسؤولة في الشركة عن إجراء التعاملات التي تم فحصها ومراحل انجازها .

٣ . القواعد المرجعية لتعاملات الأوراق المالية .

٤ . المخالفات الشرعية وكيفية معالجتها .

٥ . عدد الزيارات الميدانية وتاريخها ونتائج تلك الزيارات .

٦ . ما يفيد اطلاعه على تقرير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي .

٧ . توقيع المدقق الشرعي الخارجي والممثل القانوني للمكتب .

[1] تعليمات هيئة اسواق المال، اللائحة التنفيذية، الكتاب الخامس، مادة (3-5-10)

القواعد الأصولية الضابطة للترجيح

د. أحمد مالك ولد المختار

أستاذ بجامعة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي

إن علم القواعد الأصولية (أصول الفقه) من أهم العلوم الشرعية؛ لأنه علم يتوصل به إلى فهم الكتاب والسنة وأخذ الأحكام منهما، فهو علم عظيم شأنه، يحتاج إليه الفقيه، والمحدث، والمفسر، ولا يستغني عنه صاحب فكر ثاقب، فدراسة القواعد الأصولية، وكشف أصنافها، وتعميق البحث في مدلولها وغايتها، يعتبر أمرا ذا أهمية قصوى، خصوصا في عصرنا اليوم حيث تلاحقت الأحداث، وتسارعت وتجددت الوقائع تجدد الليل والنهار، فهي حجر الزاوية في استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، وهي كذلك مرشدة للفقيه إلى الطريقة التي من خلالها يحصل على الأدوات اللازمة والضرورية لاستخراج الأحكام الفقهية، ثم إنها تعمل على تعميق البحث الفقهي، وتطويره، وتوسيعه، ومن خلال طول البحث فيها يدرك الباحث أن هذه الشريعة لا تتناقض ولا تتعارض، فإن المرء قد يجد شيئا من الصعوبة يظن لأول وهلة أن بينها تعارضا وتخالفا فإذا طبق القواعد الأصولية كقواعد التعارض والترجيح فإنه ينتفي عنه ذلك الشك ولا يبقى عنده أي لبس أو إشكال في ذلك، وقد أدرك أهل العلم على اختلاف مذاهبهم الفقهية هذه الأهمية، ونبهوا عليها في كتبهم، فنجد مؤرخ الإسلام ابن خلدون[1] يقرر هذا في مقدمته، حيث يقول: " إن أصول الفقه من أعظم العلوم الشرعية، وأجلها قدرا وأكثرها فائدة"[2].

وهكذا الشاطبي[3] رحمه الله يقرر أيضا أن: " الأدلة الشرعية ضربان: أحدهما ما يرجع إلى النقل المحض، والثاني ما يرجع إلى الرأي المحض، وهذه القسمة بالنسبة إلى أصول الأدلة، وإلا فكل واحد من الضربين مفتقر إلى الآخر؛ لأن الاستدلال بالمنقولات لا بد فيه من النظر، كما أن الرأي لا يعتبر شرعا إلا إذا استند

[1] - هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة. ولد بتونس 732هـ، وبها نشأ، ورحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان والأندلس، وتولى أعمالا، واعترضته دسائس ووشايات، وعاد إلى تونس، ثم توجه إلى مصر، وتولى القضاء فيها، وتوفي فجأة في القاهرة سنة 808هـ. انظر: الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي،(نشر: دار العلم للملايين، ط / خامسة عشر - أيار / مايو 2002م) ج 3 ص 330، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، (نشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط / أولى، 1406 هـ - 1986م) ج 1 ص 71.

[2] - مقمة ابن خلدون لعبد الرحمان بن محمد بن خلدون، تحقيق وتعليق: عبد الله محمد الدرويش، (نشر: دار يعرب - دمشق، ط / أولى 1425هـ - 2004م) ج 2 ص 199.

[3] - هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الدار الشهير بالشاطبي، الإمام الحافظ الجليل المجتهد من أفراد المحققين الأثبات، وأكابر المتفننين فقها وأصولا وعربية وغيرها، له كتاب "الموافقات" في أصول الفقه و"الاعتصام" في إنكار البدع، توفي سنة 790هـ. انظر: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي، (نشر: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط / أولى - 1416هـ- 1995م) ج 2 ص 291، والأعلام ج 1 ص 75.

إلى النقل، فأما الضرب الأول فالكتاب والسنة، وأما الثاني فالقياس والاستدلال، ويلحق بكل واحد منهما وجوه، إما باتفاق، وإما باختلاف، فيلحق بالضرب الأول الإجماع على أي وجه قيل به، ومذهب الصحابي، وشرع من قبلنا؛ لأن ذلك كله وما في معناه راجع إلى التعبد بأمر منقول صرف لا نظر فيه لأحد، ويلحق بالضرب الثاني الاستحسان، والمصالح المرسلة إن قلنا: إنها راجعة إلى أمر نظري، وقد ترجع إلى الضرب الأول إن شهدنا أنها راجعة إلى العموميات المعنوية"[1].

ومن أهم القواعد الأصولية وأكثرها تشعبا وتعقيدا – إن صح التعبير – القواعد الأصولية المتعلقة بالتعارض والترجيح بين الأدلة، فهي قواعد يحتاج من يريد إعمالها إلى خبرة، ودربة، وسعة اطلاع، وطول باع.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي وضعته تحت عنوان "**القواعد الأصولية الضابطة للترجيح بين الأدلة**"، وقد رسمت له منهجية مضطردة أرجو أن تسهم في الاطلاع عليه والاستفادة منه، وذلك بتقسيمه إلى مبحثين في كل مبحث ثلاثة مطالب، حاولت من خلالها سبر أغوار ما يتعلق بأهم القواعد الأصولية الضابطة للترجيح.

المبحث الأول: في مفهوم القاعدة الأصولية ومدلولها

يتناول هذا المبحث تعريف القاعدة الأصولية، وأقسامها، والفرق بينها وبين القاعدة الفقهية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى القاعدة الأصولية ومغزاها:

دأب أغلب المؤلفين أثناء تعريفهم لحقيقة مركبة أن يفككوها أولا بتعريف طرفيها، ثم يعرفوها باعتبارها مفهوما تركيبيا بعد ذلك، وسأجاريهم في هذه السنة المنهجية، وذلك بتعريف القاعدة لغة واصطلاحا أولا، ثم تعريف الأصول ثانيا، ثم تعريف القاعدة الأصولية باعتبارها مركبا دالا على ماهية علمية محددة.

أولا تعريف القاعدة لغة واصطلاحا:

[1]- الموافقات لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، نشر: دار ابن عفان، ط / أولى 1417هـ/ 1997م) ج 3 ص 228.

لغة: لقد وردت القاعدة في اللغة العربية بمعان عدة، ولكن كل تلك المعاني ترجع في النهاية إلى معنى واحد مشترك، وهو أساس الشيء وأصله، ويستوي في ذلك الحسيات والمعنويات. فالقاعدة لغة الأساس[1]

قال تعالى: **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ** (البقرة: ١٢٦).

ومن معاني القاعدة التي ترد بها:

– أساطين البناء: قال الزجاج: (القواعد أساطين البناء التي تعمده)[2].

– أصول السحاب: ذكر ذلك أبو عبيد: (قواعد السحاب أصولها المعترضة في آفاق السماء؛ شبهت بقواعد البناء)[3].

– المرأة التي قعدت عن الولد[4]، وعن الحيض، وعن الزوج قال تعالى: **وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ**.

إلى آخر المعاني التي ترد القاعدة دالة عليها. وكل المعاني كما مر ذكره ترجع وتؤول إلى معنى موحد وهو أساس الشيء.

اصطلاحا: القاعدة اصطلاحا عرفها الجرجاني بأنها: "قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"[5]، وعرفها الطّوفي[6] في شرح مختصر الروضة بأنها: " القضايا الكلية التي تعرف بالنظر فيها قضايا جزئية"، وعرفها أبو البقاء الحسين الكفوي الحنفي بقوله: (والقاعدة اصطلاحا قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضعها، وتسمي فروعها، واستخراجها منها، تفريعا؛ كقولنا: كل إجماع حق)[7]، ومن التعريفات التي تعرف القاعدة بصفة عامة، بحيث تدخل فيها قواعد النحو والإعراب وغيرها تعريف الحموي حيث يقول بأنها[8]: (حكم أغلبي [أو أكثري] ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منه).

وقد عرفها ابن السبكي بأنها: "الأمر الكلي الذي ينطبق على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منه".

---

1 - لسان العرب لابن منظور. مادة قعد
2 - لسان العرب لابن منظور مادة قعد. وتاج العروس للزبيدي مادة قعد.
3 - المصدران نفسهما. والمادة نفسها
4 - القاموس المحيط للفيروزابادي. مادة قعد.
5 - التعريفات للجرجاني ص: 171
6 - شرح مختصر الروضة. الطّوفي. 1\120
7 - كليات أبي البقاء الكفوي، ص:290
8 - شرح الحموي على الأشباه والنظائر لابن نجيم. 1\51.

يقول الدكتور سيدي عبد الله الهلالي – بعد استقراء وتتبع الكثير من تعريفات القاعدة – : (فبالنظر والتأمل في هذه التعريفات، تبين أنها في الجملة على أربعة أصناف، صنف يتحدث عن القاعدة من جهة اصطلاحها العمومي، وهو الغالب على هذه التعاريف، وصنف ثانٍ يتحدث عن القاعدة باعتبارها مطردة تنطبق على جميع جزئياتها، وصنف ثالث يتحدث عنها باعتبارها أغلبية لا كلية، بحيث تكون حكومة القاعدة على الأغلبية لا على الكل، وصنف رابع يتحدث عنها باعتبارها قاعدة فقهية)[1] .

ثانيا : تعريف الأصول لغة واصطلاحا :

جاء في المقاييس لابن[2] فارس في مادة أصل : (الهمزة والصاد واللام ثلاثة أصول متباعدة بعضها من بعض، أحدها : أساس الشيء، والثاني : الحية، والثالث : ما كان من النهار بعد العشيّ . فأما الأول فالأصل أصل الشيء، قال الكسائي : في قولهم : "لا أصل له ولا فصل" إن الأصل الحسب والفصل اللسان)[3] .

وجاء في لسان العرب :(الأصل : أسفل كل شيء، وجمعه أصول، لا يكسر على غير ذلك، وهو الأصول، وأصُل الشيء : صار ذا أصل، وكذلك تأصل، وأصَل الشيء، قتله علما فعرف أصله، ورجل أصيل : له أصل، ورأي أصيل : له أصل) [4] . فالأصل إذا هو أساس الشيء أو ما ينبني عليه، حسا كالجدار، أو معنى كالأبوة وغيرها من المعاني المعنوية .

ويؤيد ذلك ما جاء في المصباح المنير من أن الأصول جمع أصل، ويطلق لغة على ما يستند إليه في الوجود، كالأب للولد، والنهر للجدول، ومن هذا القبيل إطلاقه على الأساس الحسي أو المعنوي كما في قوله تعالى : **وَمَثَلُ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ** (إبراهيم : ٢٦) . وقوله تعالى : مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا (الحشر : ٥) .

أما الأصل في الاصطلاح فيرى الفقيه الأصولي محمد الأمين ولد الطالب أنه : (يطلق على أربعة[5] معان :

١ – الدليل .

---

[1] - التقعيد الفقهي عند القاضي عبد الوهاب من خلال كتابه المعونة القواعد الفقهية المميزة لفقه المالكية "نموذجا" الدكتور عبد الله الهلالي أستاذ الفقه الإسلامي بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - المغرب.

[2] - هو العالم اللغوي أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة: 395هـ

[3] - معجم المقاييس. أحمد بن فارس. تحقيق شهاب الدين أبو عمر. ص: 79. ط: الأولي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

[4] - لسان العرب لابن منظور. المجلد: الأول. ص: 89. دار المعارف - القاهرة

[5] - مقال منشور بجريدة المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية. الأستاذ الفقيه محمد الأمين ولد الطالب أستاذ بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية بموريتانيا.

٢ – الأمر الراجح على غيره: كقولهم الأصل في الكلام الحقيقة وعدم الإضمار.

٣ – القواعد المتبعة في استنباط الأحكام من أدلتها.

٤ – المقيس عليه: الذي هو أحد أركان القياس، قال الباجي: "الأصل عند الفقهاء ما قيس عليه الفرع بصلة مستنبطة منه"[1].

ويضيف: وبذا يتبين أن بين القاعدة والأصل تداخلا، تارة حيث إن القاعدة هي أحد معاني الأصل في الاصطلاح والأصل أحد معاني القاعدة في اللغة[2].

ثالثا: تعريف القاعدة الأصولية باعتبارها حقيقة مركبة:

لقد انصب اهتمام العلماء المتقدمين في إطار الحديث عن القواعد الأصولية على تعريف علم أصول الفقه، وهو أمر يغني عن إفراد القاعدة الأصولية بالتعريف إذ أن علم الأصول لا يعني شيئا سوى القواعد الأصولية التي ترسم منهج الاستنباط، وتبحث في كل متعلقاته، لذلك نجد الخضري يعرف أصول الفقه بأنه: قواعد الاستنباط[3]، ونحا نحوه أيضا مصطفى شلبي[4].

وسأقف وقفة مختصرة عند تعريف بعض المتقدمين لأصول الفقه، ذلك التعريف الذي وقع فيه اختلاف كبير بينهم، ثم بعد ذلك أقف عند تعريف بعض المعاصرين من الأصوليين للقواعد الأصولية.

تجدر الإشارة إلى أن مردَّ الاختلاف الآنف الذكر بين المتقدمين في تعريف أصول الفقه هو أن أي علم من العلوم قد يطلق ويراد به المسائل الكلية التي يبحث فيها، وقد يطلق على إدراك تلك الكليات، كما يطلق أيضا على ملكة الاستحضار الحاصلة من مزاولتها [5]، وهكذا يرجع الكثير من اختلافات الأصوليين في تعريف أصول الفقه إلى هذه الاعتبارات[6].

ولعل تعريف البيضاوي لأصول الفقه كان من أحسن التعريفات وأكثرها شمولا حيث يقول بأنه: (معرفة دلائل الفقه إجمالا، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد)[7]. فهذا التعريف كما هو واضح يجمع

---

[1] - البحر المحيط للزركشي 1\26

[2] - القواعد الأصولية تحديد وتأصيل لمسعود الفلوسي:14

[3] - أصول الفقه 12

[4] - أصول الفقه الإسلامي: 12\16.

[5] - راجع: نظرات في أصول الفقه الإسلامي للدكتور محمد إبراهيم الحفناوي: 30 -31

[6] - راجع: تعريف أصول الفقه في المستصفى للغزالي: 1\5 والإحكام للآمدي: 1\10. والبرهان للجويني: 1\8. والتلخيص له كذلك:7. والمحصول للرازي:1\4. والبحر المحيط للزركشي 1\39....

[7] - الإبهاج في شرح المنهاج 1\19.

كافة مجالات أصول الفقه، أو بعبارة الغزالي: أقطابه الأربعة التي يدور حولها، وهي: المثمر، والثمرة، والمستثمر، وطريقة الاستثمار[1].

أما الأصوليون المعاصرون من أمثال مصطفى أحمد الزرقا، ومحمد أبو زهرة، ومصطفى سعيد الخن وغيرهم، فقد عرفوا القاعدة الأصولية، تعريفات متقاربة، لا تخرج عن إطار ما عرف به الأقدمون أصول الفقه، وأغلبها تعريفات غير جامعة.

يقول الدكتور مصطفى سعيد الخن: (ونعني بالقواعد الأصولية تلك الأسس والخطط والمناهج التي يضعها المجتهد نصب عينيه عند البدء والشروع بالاستنباط، يضعها ليشيد عليها صرح مذهبه، ويكون ما يتوصل إليه ثمرة ونتيجة لها)[2].

المطلب الثاني: أقسام القواعد الأصولية:

يمكن أن تقسم القواعد الأصولية باعتبارات عديدة، وأهم هذه الاعتبارات:

أولا: اعتبار موضوعها

تنقسم القواعد الأصولية بهذا الاعتبار إلى قسمين[3]:

١– قواعد لغوية: وهي القواعد المتعلقة بتفسير النص ودلالة اللفظ على المعنى، ومهمتها فهم الأحكام من النصوص فهما صحيحا وفق أساليب اللغة العربية. وموضوع هذه القواعد هو المعروف عند الأصوليين بمباحث الألفاظ كما تعرف أيضا حسب تعبير مسعود فلوسي بقواعد تفسير النصوص، وقد اعتبر القرافي[4] هذا القسم من القواعد؛ يمثل الغالبية من قواعد الأصول.

٢– قواعد شرعية: ويقصد بها تلك الضوابط المتعلقة بما يعتبر دليلا، وما لا يعتبر، وترتيب الأدلة، وأقسامها، وأقسام الحكم الشرعي، وحال المجتهد والمقلد، وضوابط الاجتهاد، وأسرار التشريع ومقاصده.

ومن مهام هذه القواعد المساهمة في فهم الأحكام من النصوص، وفي الاجتهاد لاستنباط الحكم فيما لا نص فيه.

---

[1] - المستصفي. لأبي حامد الغزالي. 1\7-8

[2] - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء. الدكتور مصطفي سعيد الخن. ص: 117

[3] - راجع القواعد الاصولية لمسعود فلوسي 31، والوجيز للدكتور وهبة الزحيلي: 163

[4] - الفروق: 1\2.

ثانيا : باعتبار السعة والشمول

يرى الفقيه الأصولي محمد الأمين بن الطالب[1] أن القواعد الأصولية بهذا الاعتبار تنقسم إلى قسمين أيضا :

– القواعد الكلية الكبرى : ويقصد بها تلك المتعلقة بمقاصد الشرع العامة، كالضروريات، والتحسينيات، أو المتعلقة بأصول الأدلة، كالإجماع، والاستقراء، وتسمى[2] : أصل أصول الشريعة، أو باعتبار محمد الخضري [3] الأصول الأولى، إذ عليها يعتمد المجتهد في استخراج الحكم الفرعي، وفي تقعيد القواعد الأصولية نفسها فهي بذلك أدلة مزدوجة، لذا وصفها الشاطبي بأنه ليس فوقها كلي تنتهي إليه الشريعة، كما وصف الجزئيات الداخلة تحتها بأنها إما إضافية أو حقيقية[4]، ولتعلقها بأصول الدين وثوابته لم تقبل النسخ ولا التخصيص[5].

– القواعد الصغرى : ويقصد بها القواعد التي لا تُعتمد إلا في استنباط الأحكام وفهم النصوص، وما يتعلق بذلك، لا في تقعيد القواعد الأصولية مثل قاعدة : الأمر للوجوب، والنهي للتحريم.

ويعتبر صغر هذه القواعد أمرا نسبيا، أي أنها صغيرة مقارنة ب– "أصل أصول الشريعة" وإلا فإن من هذه القواعد ما هو مستوعب لما لا يحصى من الفروع، ويدخل ضمن ما يسمى عند بعض الأصوليين بالقواعد المؤثرة، وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن هناك من الأصوليين من يقسم القواعد تقسيما يدرك الناظر فيه تأثره بالتقسيم المنطقي للأجناس، وتصنيفها إلى عالية، وسافلة، ومتوسطة، لكن ذلك كله نسبي والخوض فيه مدعاة للإطناب والتطويل، لذلك أعرضت صفحا عن تناوله.

ثالثا : اعتبار الوفاق والاختلاف

وبهذا الاعتبار تنقسم القواعد الأصولية إلى قسمين :

– قواعد وفاقية : كقاعدة : "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"، "لا مساغ للاجتهاد في مورد النص في غير تحقيق المناط"، وقاعدة : ترتيب الأدلة، وبطلان القياس بقادح فساد الاعتبار.

---

[1] - سبقت ترجمته
[2] - الموافقات: 2\32
[3] - أصول الفقه: 15
[4] - راجع الموافقات: 3\2
[5] - المصدر نفسه 3\63-70-174

– قواعد خلافية: وأكثر القواعد الأصولية داخل ضمن هذا القسم، ومن أمثلته :هل الأمر للوجوب؟ هل النهي للتحريم؟ هل الأمر يفيد التكرار؟ هل النهي يقتضي الفساد؟... إلخ.

وقد قسم أيمن عبد الحميد القواعد بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام: قواعد إجماعية، وجمهورية، ومتكافئة الأدلة[1].

المطلب الثالث: الفرق بين القواعد الأصولية والقواعد الفقهية:

لقد تعرض العلماء قديما وحديثا لجملة من المميزات التي يتضح بها الفرق بين القواعد الأصولية والفقهية – وإن كان الفرق بينهما يبدو واضحا للوهلة الأولى – لكن الدقة في تحديده تحتاج إلى تأمل وتأن، ووضع للنقاط على الحروف.

وكلام العلماء، والباحثين، وأهل الاختصاص في هذا الميدان كثير، ولكن سأقتصر على نماذج قليلة يتضح بها الفرق بين الصنفين.

يقول الصادق بن عبد الرحمن الغرياني: (نستطيع أن نقول إن القاعدة الفقهية هي قانون فقهي يصوغه الفقيه ليستفيد منه معرفة أحكام عدد كبير من المسائل المتشابهة، بدلا من أن يرجع إلى أبواب الفقه المتعددة، ومسائله المتفرقة، فهي قاعدة تضبط جزئيات ومسائل فرعية تقرر حكمها الشرعي سلفا، أما القواعد الأصولية فهي قوانين ترشد العالم بأصول الفقه إلى كيفية استنباط الأحكام من الكتاب والسنة مثل قول علماء الأصول: الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، والمطلق يحمل على المقيد، والفعل لا عموم له، والنكرة في سياق النفي تعم، ومفهوم اللقب ليس بحجة، والأمر بعد الحظر يفيد الإباحة... إلخ، فقواعد الأصول إذا هي أدوات المجتهد التي يستعين بها على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة، وقواعد الفقه هي مرجع الفقيه والمفتي الذي يستعين به على معرفة واستحضار أحكام كثير من مسائل الفقه المتشابهة)[2].

يقول الدكتور مصطفى سعيد الخن: (إن الفرق بين القواعد الفقهية وعلم الأصول، أن علم الأصول يبين المنهاج الذي يلتزمه الفقيه، فهو القانون الذي يلتزمه ليعتصم به من الخطأ في الاستنباط. أما القواعد الفقهية فهي مجموعة من الأحكام المتشابهة التي ترجع إلى قياس واحد يجمعها، أو إلى ضابط فقهي

---

[1] - نظرية التقعيد الأصولي: 419-420-422

[2] - تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية من خلال كتابي: إيضاح المسالك للونشريسي، وشرح المنهج المنتخب للمنجور. الصادق بن عبد الرحمن الغرياني. ص: 14. ط: الأولي. الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.

يربطها، كقواعد الملكية في الشريعة، وقواعد الضمان، وقواعد الخيارات، وقواعد الفسخ بشكل عام، فهي ثمرة للأحكام الفقهية الجزئية المتفرقة، يجتهد فقيه مستوعب للمسائل، فيربط بين هذه الجزئيات المتفرقة برباط هو القاعدة التي يحكمها، أو النظرية التي يجمعها)[1].

ويري أستاذنا الدكتور سيدي عبد الله الهلالي – رئيس ماستر القواعد الفقهية والأصولية – إن أهم الفروق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية، تتلخص فيما يلي[2]:

١. إن القواعد الأصولية – في معظمها – لغوية.

٢. إن القواعد الأصولية هي قواعد سابقة في الوجود على الفقه من حيث الترتيب المنطقي ولذلك كانت القواعد الأصولية ميزانا وضابطا لاستنباط الأحكام التي يستثمرها الفقيه.

٣. إن القواعد الأصولية قواعد مطردة لا استثناء فيها.

٤. إن القواعد الأصولية يرجع إليها الفقيه بالاستنباط والتخريج بحثا عن الأحكام الشرعية لما يستجد من النوازل والوقائع. أما القواعد الفقهية فإنما يرجع إليها الفقيه لاستحضار المسائل الفقهية المتشعبة المبثوثة في أبواب الفقه.

وبعد سرده لأهم الفروق بين القاعدتين الأصولية والفقهية ومن أجل اتضاح الصورة يقدم لنا مثالا على ذلك فيقول: (... ولعل ما يبينها ويجليها بوضوح – يقصد الفروق بين القاعدتين – هو المثال عليها: فقاعدة "الأمر يقتضي النهي عن ضده" قاعدة أصولية يتوصل بها الفقيه إلى تفسير النصوص التي وردت بصيغة الأمر، ويتمكن من استنباط الأحكام الشرعية الجزئية المكتسبة منها، كأن يستنبط من قوله تعالى: **وَأَقِيمُواْالصَّلاَةَ** (البقرة: ٤٣) أن هذا الأمر دال على وجوب الصلاة والزكاة والنهي عن تركهما. وقاعدة " الضرر لا يزال بالضرر" قاعدة فقهية جمعت فروعا فقهية جزئية في أبواب شتى)[3].

وقديما فرق ابن تيمية بينهما تفريقا [4] يمتاز بالإيجاز والاختصار وهو: أن القواعد "الأصولية هي الأدلة العامة، والقواعد الفقهية هي الأحكام العامة".

---

[1] - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء. ص: 117

[2] - انظر التقعيد الفقهي عند القاضي عبد الوهاب المالكي من خلال كتابه المعونة القواعد الفقهية المميزة لفقه المالكية" نموذجا". سيدي عبد الله الهلالي أستاذ الفقه الإسلامي بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - المغرب. ص: 22-23

[3] - المصدر السابق. ص: 23

[4] - الفتاوى: 29\167

المبحث الثاني: نماذج من القواعد الضابطة للترجيح

المطلب الأول: في تعارض العمومات

ونأخذ فيه القاعدة التالية: "إذا تعارض العمومان وتقابل البناءان وجب طلب الترجيح"

حكم تعارض العمومين: إذا تعارض العمومان، وكانا متساويين في العموم، فلا يخلو ذلك من حالتين:

الحالة الأولى: إمكان الجمع بينهما، وحينئذ يجمع بينهما وجوبا، وذلك بحمل كل منهما على حال مغاير لما حمل عليه الاخر[1]، ومن أمثلة ذلك:

١ – قوله صلى اللَّه عَلَيْهِ وسلم: "خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخنون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يفون ويظهر فيهم السِّمَنُ"[2]، وفي حديث آخر: "شر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد"[3] أي تطلب منه الشهادة. وقوله صلى الله عليه وسلم: "ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها"[4]. "فالحديثان لا شك متعارضان؛ وذلك لأن "قوما" في الحديث الأول، والموصول "الذي" في الحديث الآخر عامان في كل شهادة بدون استشهاد، وقد حكم في أحدهما بالخيرية، وفي الآخر بالشرية، وهما متنافيان، لكن أمكن الجمع بينهما بحمل كل منهما حال مغاير لما حمل عليه الآخر، وذلك كما يلي: يحمل الحديث الأول على ما إذا علم صاحب الحق أن له شاهدا، فلا يجوز للشاهد حينئذ أن يبدأ بالشهادة قبل أن يستشهد. ويحمل الحديث الثاني على الشاهد الذي يشهد بحق لا يعلم صاحبه أن له شاهدا، فيأتي إليه فيخبره بها، أو يموت صاحب الحق، فيخلفه ورثة فيأتي إليهم فيخبرهم بأن عنده لهم شهادة"[5].

---

1 - التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي لمحمد إبراهيم محمد الحفناوي(دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، ط / ثانية 1408هـ - 1987م) ص 173. أصول الفقه لأحمد فراج حسين وعبد الودود محمد السريتي (نشر مؤسسة الثقافة الجامعية - الأسكندرية، بدون / ط، سنة 1410هـ - 1990م) ص370 وما بعدها، أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي ص 534 وما بعدها.

2 - متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه من حديث عمران بن حصين، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: 3650 / ج 5 ص 2، ومسلم كذلك واللفظ له، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث رقم: 2535 / ج 4 ص 1964.

3 - لم أطلع على هذا اللفظ في متون الحديث مع كثرة البحث عنه، إلا أن معناه يؤخذ من الحديث قبله. والله أعلم

4 - رواه مسلم في صحيحه من حديث زيد بن خالد الجهني، باب بيان خير الشهود، حديث رقم: 1719 / ج 3 ص 1344.

5 - التعارض والترجيح وأثرهما في الفقه الإسلامي ص 174. أصول الفقه لحسين والسريتي ص370 وما بعدها، أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي ص 534 وما بعدها

٢ – قوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له"[1]. وروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يدخل على بعض أزواجه وهو صائم، فيقول: "هل عندكم طعام؟ فإن قالوا: لا قال: إني صائم"[2].

وقد جمع العلماء بين هذين الحديثين بحمل الأول على صوم الفرد، وحمل الثاني على صوم النفل[3].

الحالة الثانية: عدم إمكان الجمع بينهما، وحينئذ إما أن يعلم التاريخ بينهما، أولا يعلم، فإن علم التاريخ، نظر هل هما متقارنان، أو أحدهما متقدم على الآخر؟، فإن كان الأول: بأن كانا متقارنين في الورود، تخير الناظر بينهما، وذلك ما دام الجمع قد تعذر، وكذلك الترجيح، بأن كانا متساويين من كل وجه. وإن كان الآخر، بأن علم تقدم أحدهما على الآخر، ففي هذه الحالة ينسخ المتقدم بالمتأخر، وذلك عند من يجوز نسخ الكتاب بالسنة، والعكس، وأما عند من يمنع، فإنه يعمل بالمتقدم منهما سواء كان كتابا أو سنة"[4].

مثال ذلك قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً** (البقرة: ٢٣٤) وقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** (البقرة: ٢٤٠) فالآيتان متعارضتان، حيث تفيد الأولى منهما أن عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا، بينما تفيد الثانية أن عدتها سنة كاملة، وقد ذهب أكثر العلماء إلى القول: بنسخ الآية الثانية بالآية الأولى، وعليه فتكون عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا ما لم تكن حاملا، وإلا فعدتها حينئذ تكون بوضع الحمل[5]، كما قال تعالى: **وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ** (الطلاق :

---

1 - رواه أبو داوود في سننه من حديث حفصة رضي الله عنها، باب النية في الصيام، حديث رقم: 2454 / ج 2 ص 329، والترمذي كذلك، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، حديث رقم: 730 / ج 3 ص 99، وصححه الألباني.

2 - سنن أبي داوود عن عائشة رضي الله عنها، باب في الرخصة في ذلك، حديث رقم: 2455 / ج 2 ص 329 / ج 2 ص 329. قال الألباني: حسن صحيح.

3 - الابهاج في شرح المنهاج ج 3 ص 141.

4 - التعارض والترجيح وأثرهما في الفقه الإسلامي ص 176. أصول الفقه لحسين والسريتي ص370 وما بعدها، أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي ص 534 وما بعدها.

5 - انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج 3 ص 174 - 175، والتعارض والترجيح وأثرهما في الفقه الإسلامي ص 176 - 177، أصول الفقه لحسين والسريتي ص370 وما بعدها، أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي ص 534 وما بعدها.

٤) . فإن لم يعلم التاريخ بينهما، فإنه يتوقف وجوبا عن العمل بهما إلى أن يظهر ترجيح أحدهما على الآخر، فيعمل به[1].

استدلال العلماء بهذه القاعدة:

كثيرا ما يستدل العلماء بهذه القاعدة في إطار الترجيح بين الأدلة ومن بين من تعرض لها منهم الإمام المازري حيث ذكرها في معرض كلامه على الخلاف بين أبي حنيفة والمالكية في حلية ميتة البحر، فقال شارحا لقول القاضي عبد الوهاب: "فالبحري طاهر العين حيا وميتا" قال: "إنما قيد ذلك بذكر الحياة والموت؛ لأن أبا حنيفة ذهب إلى أن ميتة البحر لا تحل كميتة البر، ولنا عليه قوله سبحانه: **أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ** (المائدة: ٩٦)، قال عمر: الصيد ما صيد منه، وطعامه ما رمى به، وله علينا قوله تعالى: **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ** (المائدة: ٣)، ولم يفرق بين ميتة البر والبحر، وهذان عمومان تعارضا، فيجب رد أحدهما للآخر، فله أن يقول: المراد بقوله: صيد البحر وطعامه ما كان حيا، بدليل قوله تعالى: **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ**، ولنا أن نقول المراد بقوله: **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ** إذا كانت بريّة بدليل قوله: **أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ**، وإذا تعارض العمومان وتقابل البناءان وجب طلب الترجيح، فلنا ترجيحان أحدهما: من نفس الظاهر، والآخر من غيره، فأما الذي من نفسه فهو قوله: **وَطَعَامُهُ** بعد ذكره لصيده، فوجب أن يحمل قوله: **وَطَعَامُهُ** ، على فائدة ثانية غير فائدة قوله: **صَيْدُ الْبَحْرِ** ، ولا فائدة لها إلا ما رمى به، والغالب فيما رماه أنه لا يكون إلا ميتا، وقد ذكرنا قول عمر رضي الله عنه في تأويل الآية، وهو صاحب وإمام يرجح بقوله، وأما الترجيح من غير الآية فقوله عليه السلام في البحر: "هو الطهور ماؤه الحل ميتته" ، وهذا يستعمل ترجيحا ودليلا"[2].

1- التعارض والترجيح وأثرهما في الفقه الإسلامي ص 175. أصول الفقه لحسين والسريتي ص370 وما بعدها، أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي ص 5.

2 - شرح التلقين للإمام المازري ج 1 ص 238.

المطلب الثاني: في تعارض القول والفعل

ونأخذ فيه القاعدة التالية: "الأمر آكد وأولى من الفعل عند بعض الأصوليين"، كثيرا ما يذكر العلماء هذه القاعدة عند الخلاف في ترك الوضوء مما مسته النار، حيث تعارض فيه قوله صلى الله عليه وسلم: "وتوضئوا مما مست النار"[1] مع فعله الذي ثبت عنه: "أنه أكل كتف شاة ولم يتوضأ"[2] ومعنى هذه القاعدة: أن أمر النبي بمعنى: قوله المخصوص[3].إذا تعارض مع فعله، ولم يعلم تقدم أحدهما على الآخر[4]، فإن الأمر (القول) يكون أولى من الفعل. عند بعض أهل الاصول، وقال قوم: إن الفعل أولى، وهناك مسائل قدم فيها الفعل على الأمر (القول) خروجا عن الخلاف في القاعدة.

مذاهب الأصوليين في هذه القاعدة وأدلتهم:

أولا: مذاهبهم فيها: اختلف الأصوليون في هذه القاعدة إلى مذاهب أهمها مذهبان:

المذهب الأول: أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا تعارض مع فعله، ولم يعلم المتقدم منهما يقدم قوله على فعله، وإلى هذا ذهب جمهور الاصوليين[5].

المذهب الثاني: أنه يقدم فعله على قوله، وإليه ذهب بعض الشافعية، وابن خويز منداد من المالكية[6].

ثانيا: أدلة هذين المذهبين:

أ – أدلة أصحاب المذهب الأول (القائلين بتقديم القول على الفعل): استدل الجمهور بأدلة كثيرة منها:

– "أن الفعل موافق للبراءة الأصلية، والقول ناقل عنها، فيكون رافعا لحكم البراءة الأصلية، وهذا موافق لقاعدة الأحكام، ولو قدم الفعل لكان رافعا لموجب البراءة الأصلية، فيلزم تغيير الحكم مرتين، وهو خلاف قاعدة الأحكام"[7].

---

1 - رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها، باب الوضوء مما مست النار، حديث رقم: 353 / ج 1 ص 273.

2 - رواه البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق، حديث رقم: 207 / ج 1 ص 52.

3 - المحصول للرازي ج 2 ص 9، كشف الاسرار ج 1 ص 102.

4 - أما إذا علم تقدم القول على الفعل، وثبت دخوله - النبي صلى الله عليه وسلم - في ذلك كان فعله ناسخا لقوله عنا وعنه، وإن علم تقدم الفعل على القول كذلك كان ذلك نسخا للفعل عنا وعنه. انظر: التمهيد في أصول الفقه ج 2 ص 330 - 331.

5 - البحر المحيط ج 6 ص 48- 52، التمهيد في أصول الفقه ج 2 ص 332 - 333، المحصول للرازي ج 3 ص 258.

6 - وهناك مذهب ثالث وهو أنهما سواء. وإليه ذهب الباجي وطائفة من المتكلمين، انظر: إحكام الفصول ص 321، شرح اللمع ج 1 ص 557 - 558.البحر المحيط ج 4 ص 198.

7 - زاد المعاد في هدي خير العباد لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط / السابعة والعشرون , 1415هـ /1994م) ج 3 ص 330.

– أن القول يدل على الحكم بنفسه، والفعل يدل على الحكم بواسطة؛ لأنه يقال لو لم يكن جائزا لما فعل، لأنه لا يفعل إلا ما يجوز، وما دل على الحكم بنفسه أولى مما دل عليه بواسطة، كالنطق مع الاستنباط[1].

– "أن البيان بالقول يستغني بنفسه عن الفعل، والبيان بالفعل لا يستغني عن البيان بالقول، ألا ترى أنه عليه السلام لما حج، وبين المناسك للناس، قال لهم: "خذوا عني مناسككم"[2] ولما صلى وبين أفعال الصلاة قال: "صلوا كما رأيتموني أصلي"[3]، ولما صلى جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم بين له المواقيت، قال: "الوقت ما بين هذين فلم يكتف في هذه المواضع بالفعل، حتى انضم إليه القول، فدلّ على أن القول أقوى فوجب تقديمه"[4].

– "أن الأخذ بفعله اطراح لقوله، والأخذ بقوله ليس اطراحا لفعله؛ لأنه يحمل على اختصاصه به، فوجب أن يكون الأخذ بالقول أولى"[5].

وأجيب عن الأخير بأن الأخذ أيضا بالفعل ليس بترك للقول؛ لأنه يجوز أن يقتصر القول على من توجه إليه دون سائر الأمة.

"وجواب آخر، وهو أن فعله إذا خرج مخرج البيان يتعدى إلى إثبات الفعل على غيره، فيستحيل اختصاصه به كما يستحيل اختصاص أوامره"[6].

ب – أدلة أصحاب المذهب الثاني (القائلين بتقديم الفعل على القول):

استدل أصحاب هذا المذهب بأدلة منها:

– " أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل عن مواقيت الصلاة، فلم يبين له بالقول بل قال للسائل: "اجعل صلاتك معنا"[7]، وبين له ذلك بالفعل، وكذلك بين المناسك والصلاة بالفعل، فدل على أن الفعل آكد"[8].

---

1 - شرح اللمع ج 1ص 557 - 558، المحصول للرازي ج 3 ص 258 - 259.
2 - رواه مسلم في صحيحه من حديث جابر رضي الله عنه، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا، حديث رقم: 1297 / ج 2 ص 943.
3 - سبق تخريجه.
4 - التبصرة في أصول الفقه ص 249، شرح اللمع ج 1 ص 557 - 558، المعتمد في أصول الفقه ج 1 ص 339 - 340، البحر المحيط ج 4 ص 189.
5 - إحكام الفصول ص 323.
6 - إحكام الفصول ص 323.
7 - رواه مسلم في صحيحه من حديث سليمان بن بردة عن أبيه، باب أوقات الصلوات الخمس، حديث رقم: 613 / ج 1 ص 429.
8 - شرح اللمع ج 1 ص 558، التبصرة في أصول الفقه ص 249.

وأجاب الجمهور عن هذا الدليل، بأنه يدل على جواز البيان بالفعل، وهم يقولون بذلك، وإنما الكلام في الأقوى، وليس في الحديث ما يدل على أن الفعل أقوى[1]، بل قال له النبي صلى الله عليه وسلم: "الوقت ما بين هذين"[2].

– أن مشاهدة الفعل آكد في البيان من القول؛ لأن في الفعل من الهيئات مالا يمكن الخبر عنها بالقول، ولا يوقف منه على الغرض إلا بالمشاهدة والوصف؛ فدل على أن الفعل آكد وأولى من القول[3]. "وأجيب عنه، بأنه ما من شيء من الأفعال والهيئات إلا ويعبر عنه بالقول، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يعبر تارة بالقول وتارة بالفعل"[4].

وبعد عرض هذين المذهبين، وأدلتهما، وما وجه من الانتقادات إلى البعض منها، واستقراء بعض الكتب التي تحدثت في المسألة يترجح عندي – والله أعلم – الموازنة بين القول والفعل، فأيهما قوي قُدم على الآخر؛ لأننا تارة نجد القول أقوى من الفعل، وتارة نجد العكس، وتارة يقوى الجمع بينها.

ولكن هذه الموازنة – كما قال الشنقيطي –: "تحتاج إلى نظر الفقيه، ومعرفته بنصوص الشريعة ومعرفة مقاصدها، ومعرفة قوة دلالة الفعل، فإذا كان الفعل لا يقوى على صرف القول، تبقى دلالة القول تشريعا للأمة، ويبقى الفعل إما خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم، أو يصرف على وجه لا يعارض به القول"[5].

أثر الاختلاف في هذه القاعدة لدى الفقهاء:

لقد كان لاختلاف الأصوليين في هذه القاعدة أثر كبير في الاختلاف في بعض الفروع الفقهية، ومن ذلك:

١– البداية بوضع اليدين في السجود: اختلف الفقهاء في المختار لمن أهوى بالسجود هل يبدأ بوضع يديه أولا، أو ركبتيه؟، وسبب هذا الخلاف تعارض قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه"[6]، مع فعله الذي رواه أبو داوود عن وائل بن حجر قال: "رأيت

---

1 - شرح اللمع ج 1 ص 558، التبصرة في أصول الفقه ص 249. انظر: التمهيد في أصول الفقه ج2 ص 332.
2 - رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي بن أبي موسى عن أبيه، باب أوقات الصلوات الخمس، حديث رقم: 614 / ج 1 ص 429.
3 - إحكام الفصول ص 322، شرح اللمع ج1 ص 558، التمهيد في أصول الفقه ج 2 ص 332.
4 - إحكام الفصول ص 322. وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي المسيء صلاته أركان الصلاة بالقول، وأتى على كل ما هو واجب. انظر: شرح اللمع ج 1 ص 559.
5 - شرح زاد المستقنع للشنقيطي ج 7 ص 28.
6 - رواه أبو داوود في سننه، باب كيف يضع يديه قبل ركبتيه، حديث رقم: 840 / ج 1 ص 222، وصححه الألباني

النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه"[1]. فذهب بعض فقهاء المالكية – إلى أن المختار البدء بوضع يديه قبل ركبتيه تقديما لقوله صلى الله عليه وسلم على فعله[2]. وذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أن المختار البداية بركبتيه تقديما لفعله صلى الله عليه وسلم على قوله[3].

٢– استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة: اختلف الفقهاء في جواز استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة، وذلك يرجع إلى تعارض قوله صلى الله عليه وسلم: إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول، ولا غائط، ولكن شرقوا أو غربوا"[4]، مع فعله الذي رواه البخاري عن عبد الله بن عمر قال: "لقد ظهرت ذات يوم على ظهر بيتنا، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا على لبنتين مستقبل بيت المقدس"[5].

فذهب أبو حنيفة وابن حزم الظاهري[6] وأحمد في رواية عنه إلى عدم جواز استقبال القبلة، واستدبارها بالبول، والغائط مطلقا أي: في البنيان، والصحراء. تقديما لقوله صلى الله عليه وسلم على فعله[7]. وذهب بعض العلماء إلى جواز ذلك مطلقا، في البنيان والصحراء[8]، تقديما لفعله صلى الله عليه وسلم على قوله[9].

وذهب مالك، والشافعي، وأحمد في روايته الثانية إلى منع استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء، وجواز ذلك في البنيان؛ فاستدلوا على المنع في الصحراء بقوله صلى الله عليه وسلم، وعلى الجواز في البنيان بفعله[10].

---

1 - رواه أبو داوود في سننه، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، حديث رقم: 838 / 1 ص 222. وضعفه الألباني.
2 - شرح التلقين للإمام المازري ج 2 ص 588، الأشباه والنظائر لابن السبكي ج 2 ص 151، شرح التلقين للإمام المازري ج 2 ص 588.
3 - الأشباه والنظائر لابن السبكي ج 2 ص 151.
4 - رواه مسلم بهذا اللفظ، باب الاستطابة، حديث رقم: 264 / ج 1 ص 224، والبخاري بلفظ قريب منه، باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام، حديث رقم: 394 / ج 2 ص 153.
5 - رواه البخاري في صحيحه، باب التبرز في البيوت، حديث رقم: 149 / ج 1 ص 42.
6 - تقدمت ترجمته.
7 - المحلى بالآثار لابن حزم ج 1 ص 189، البناية شرح الهداية ج 2 ص 466.
8 - ومنهم عروة بن الزبير، وربيعة، وداود بن علي. انظر: المحلى بالآثار لابن حزم ج 1 ص 190، والبناية شرح الهداية ج 2 ص 466.
9 - انظر: شرح التلقين للإمام المازري ج 1 ص 245.
10 - شرح التلقين للإمام المازري ج 1 ص 245 - 246، والأشباه والنظائر للسبكي ج 2 ص 153، والمحلى لابن حزم ج 1 ص 190، والبناية شرح الهداية ج 2 ص 466.

المطلب الثالث: تقديم الإثبات على النفي

ونأخذ فيه القاعدة التالية: "المثبت أولى" ومعنى هذه القاعدة: أنه إذا روي خبران من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما مثبت والآخر ناف فإن المثبت يقدم على النافي عند أكثر العلماء[1]، وذهب بعضهم إلى عكس ذلك.

مذاهب الأصوليين وأدلتهم عليها:

اختلف الأصوليون فيما إذا ورد خبران من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، أحدهما مثبت، والآخر ناف، أيهما يقدم؟ على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب أصحابه إلى تقديم المثبت على النافي، قال في البحر المحيط: "وهو الصحيح، ونقله إمام الحرمين[2] عن جمهور الفقهاء؛ لأن معه زيادة علم، ولهذا قدموا خبر بلال في صلاته عليه السلام داخل البيت على خبر أسامة أنه لم يصل... إلى أن يقول: وفصل إمام الحرمين فقال: النافي إن نقل لفظا معناه النفي، كما إذا نقل أنه لا يحل، ونقل الآخر أنه يحل فهما سواء؛ لأن كل واحد منهما مثبت، وإن لم يكن كذلك بل أثبت أحدهما فعلا أو قولا، ونفاه الآخر بقوله: ولم يقله، أو لم يفعله فالإثبات مقدم؛ لأن الغفلة تتطرق إلى المصغي والمستمع وإن كان محدثا"[3].

وقال في نصب الراية: "فالأكثرون على تقديم الإثبات، قالوا: لأن المثبت معه زيادة علم، وأيضا فالنفي يفيد التأكيد لدليل الأصل، والإثبات يفيد التأسيس، والتأسيس أولى"[4].

المذهب الثاني: ذهب أصحابه إلى تقديم النافي على المثبت، وإليه ذهب الآمدي وغيره[5].

واحتجوا بأن "المثبت وإن كان مترجحا على النافي لاشتماله على زيادة علم، فإن النافي لو قدرنا تقدمه على المثبت كانت فائدته التأكيد، ولو قدرنا تأخره كانت، فائدته التأسيس وفائدة التأسيس أولى لما سبق تقريره. فكان القضاء بتأخيره أولى"[6].

---

1 - البحر المحيط للزركشي ج 6 ص 172.
2 - تقدمت ترجمته.
3 - البحر المحيط للزركشي ج 6 ص 172.
4 - نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تقديم: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، (نشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، ط / أولى، 1418هـ - 1997م) ج 1 ص 360.
5 - الإحكام للآمدي ج 4 ص 319 - 320، نصب الراية لأحاديث الهداية ج 1 ص 360.
6 - الاحكام للآمدي ج 4 ص 320.

المذهب الثالث: وذهب أصحابه إلى أنهما سواء، واختاره الغزالي[1] وغيره[2]، قال في المستصفى: "إذا روي خبران من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما مثبت، والآخر ناف، فلا يرجح أحدهما على الآخر؛ لاحتمال وقوعهما في حالين، فلا يكون بينهما تعارض"[3].

أثر الاحتجاج بهذه القاعدة عند الفقهاء:

عادة ما يستدل العلماء في الكثير من مواطن الخلاف بهذه القاعدة فقد استدل الإمام المازري في شرحه للتلقين للقائلين بإثبات سجود التلاوة في المفصل بهذه القاعدة، فقال في معرض كلامه على اختلاف المذاهب في عدد سجود التلاوة: "فأما نفي السجود من المفصل، وهو المشهور عندنا، فلقول زيد بن ثابت: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في: "**والنجم**"[4]، ولقول ابن عباس: إن النبي صلى الله عليه وسلم ترك السجود في المفصل بعد الهجرة[5]، وأما إثباته فإن أبا هريرة رضي الله عنه صلى العتمة فقرأ **إِذَاالسَّمَاءانشَقَّتْ** (الانشقاق: ١)، فسجد، فقيل له: ما هذه السجدة؟ فقال: سجدت فيها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم، ولا أزال أسجدها حتى ألقاه[6]، وقال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: "أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن؛ ثلاث منها في المفصل"[7]؛ ولأن السجود في غير المفصل عند مدح لمن سجد، أو ذم لمن ترك، وكذلك سجود المفصل، وسجدة النجم أمر. وانفصل هؤلاء عن حديث زيد بأنه محمول على أنه كان القارئ، فلم يسجد لعذر منعه من السجود، فلهذا لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه قال: قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم:

---

1 - تقدمت ترجمته.

2 - قال في لبحر المحيط: " وهو قول القاضي عبد الجبار. قال الباجي: وإليه ذهب شيخه أبو جعفر، وهو الصحيح " انظر: البحر المحيط ج 6 ص 172 - 173، ونصب الراية ج 1 ص 360.

3 - المستصفى ج 4 ص 176.

4 - رواه مسلم في صحيحه ولفظه: " عن عطاء بن يسار أنه أخبره أنه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام، فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء " وزعم أنه قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم: " وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى " فلم يسجد، باب سجود التلاوة، حديث رقم: 577 / ج 1 ص 406.

5 - رواه أبو داوود في سننه ولفظه: عن ابن عباس " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة." باب من لم ير السجود في المفصل، حديث رقم: 1403 / ج 2 ص 58. وضعفه الألباني.

6 - متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي رافع، باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها، حديث رقم: 107 / ج 2 ص 42، ومسلم كذلك، باب سجود التلاوة، حديث رقم: 578 / ج 1 ص 407

7 - رواه أبو داوود، في سننه من حديث عمر بن العاص، باب تفريع أبواب السجود وكم سجدة في القرآن، حديث رقم: 1401 / ج 2 ص 58، والبيهقي في سننه كذلك، باب من قال في القرآن خمس عشرة سجدة، حديث رقم: 3525 / ج 2 ص 314. وضعفه الألباني.

(**والنجم**) فلم يسجدها، ولم يقل إني سجدت، وأما حديث ابن عباس، فأجيب عنه بأنه لم يشهد جميع إقامة النبي صلى الله عليه في المدينة، وإنما كان قدومه سنة ثمان بعد الفتح، فلا يرد حديث أبي هريرة مع صحة سنده بمثل هذا، مع كونه مثبتا، والمثبت أولى"[1].

وتجدر الإشارة – قبل الختام – إلى أنني في المبحث الأول من هذه الورقة تناولت مفهوم القواعد الأصولية، ومدلولها، والفرق بينها وبين القواعد الفقهية، ثم في المبحث الثاني تناولت أهم القواعد الأصولية الضابطة للترجيح بالدراسة والتمحيص ثم بالتأطير والتنزيل، وذلك بالتعرض لمذاهب الأصوليين وأقوالهم فيها، ثم لأثر تلك القواعد في اختلاف الفقهاء، كل ذلك صحبة نماذج تقرب البعيد، وتسهل المستعصي، وتوضح المقصود، وتجلو الدخن.

قائمة المصادر والمراجع:

١ – صحيح البخاري

٢ – صحيح مسلم

٣ – سنن أبي داود

٤ – الجامع للترمذي

٥ – سنن النسائي

٦ – سنن ابن ماجة

٧ – القاموس المحيط للفيروزآبادي

٨ – لسان العربي لابن منظور

٩ – الصحاح للجوهري

١٠ – المستصفى لحجة الإسلام الغزالي

١١ – المحصول للرازي

١٢ – المحلى بالآثار لابن حزم

١٣ – الاحكام للآمدي

١٤ – البحر المحيط للزركشي

١٥ – زاد المعاد لابن قيم الجوزية

١٦ – الأشباه والنظائر لابن السبكي

١٧ – شرح التلقين للإمام المازري

١٨ – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي

١٩ – تلخيص الحبير لابن حجر

٢٠ – إرشاد الفحول للشوكاني

٢١ – الفوائد المجموعة في تخريج الأحاديث الموضوعة للشوكاني

٢٢ – شرح اللمع للشيرازي

1 - شرح التلقين للإمام المازري ج 2 ص 793 - 794.

٢٣ – الإبهاج في شرح المنهاج
٢٤ – التبصرة في أصول الفقه للشيرازي
٢٥ – نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي
٢٦ – التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي للحفناوي
٢٧ – أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي
٢٨ – التمهيد في أصول الفقه الكلوذاني
٢٩ – دفع إيهام الاضطراب للشنقيطي
٣٠ – شرح زاد المستقنع للشنقيطي
٣١ – نظرية التقريب والتغليب للريسوني
٣٢ – التعريفات للجرجاني
٣٣ – مقدمة ابن خلدون
٣٤ – الموافقات للشاطبي
٣٥ – شرح مختصر الروضة للطوفي
٣٦ – كليات أبي البقاء الكفوي
٣٧ – شرح الحموي على الأشباه والنظائر لابن نجيم
٣٨ – التقعيد الفقهي عند القاضي عبد الوهاب من خلال كتابه المعونة للدكتور الهلالي
٣٩ – القواعد الأصولية تحديد وتأصيل لمسعود الفلوسي
٤٠ – نظرات في أصول الفقه الإسلامي للحفناوي
٤١ – أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء لمصطفى سعيد الخن
٤٢ – الفروق للقرافي
٤٣ – تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية للغرياني

جدولة الدين في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA - المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

يتألف العنوان من كلمتين أساسيتين، هما (جدولة) و(دين): يقصد بالجدولة إعطاء نَفَس جديد لمديونية المتعامل، حيث يقرر المصرف الدائن منح المتعامل آجالاً إضافية من خلال تغيير تواريخ الاستحقاق وتأجيل بعض أو كل الأقساط أو تمديد فترة السماح[1]. أما الدين فهو ما يجب في ذمة الإنسان لأي سبب من الأسباب عمومًا أو ما يثبت في ذمة الإنسان بسبب عقد على وجه الخصوص[2].

جدولة الديون في المصارف التقليدية:

يقرض المصرف التقليدي بفائدة محددة معلومة، فإذا تم سداد القرض وفائدته في الوقت المحدد فلا داعي لجدولة الدين، أما في حال تأخر المقترض عن السداد فهنا تأتي القاعدة الجاهلية إما أن تقضي وإما أن تربي، فيفسخ القرض الأول ويحل محله قرض جديد فيه زيادة جديدة، وهو ما يعرف في المصارف الربوية بالفوائد المركبة أي أن الفوائد لا تكون على المبلغ الذي اقترضه فقط وإنما تحسب على القرض الأول وفوائده.

فمثلاً؛ إذا كان القرض ألفًا والفائدة ١٠٪، فالفائدة تحتسب في المرة الأولى على الألف ليصبح الدين ألفًا ومائة عند السداد وفي حال عدم السداد في الموعد المحدد تتم جدولة الدين بزيادة المدة، وتحسب الفائدة للمرة الثانية على الألف والمائة ليصبح الدين ألفًا ومائتين وعشرة.

تعتبر جدولة الديون من الربا المضاعف لقوله تعالى: **يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوالَاتَأْكُلُوالرِّبَاأَضْعَافًامُّضَاعَفَةً** (آل عمران: ١٣٠)؛ لهذا لا يجوز للمصرف أن يتقاضى أي زيادة في الدين مقابل تأجيل موعد السداد[3].

---

[1] القرار رقم 597/م.ن/ب4، التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة، الصادر عن مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي. بتصرف

[2] أ. د. علي محيي الدين القره داغي، فسخ الدين بالدين أو في الدين، دراسة فقهية مقارنة، الدورة الثامنة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي، ص7. بتصرف

[3] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم(8)، المرابحة، البحرين، 2017.

جدولة الديون في المصارف الإسلامية:

ينشأ الدين في المصارف الإسلامية عن تمويل إسلامي كالمرابحة والإجارة، مما يرتب مديونية في ذمة المتعامل، ولأن علة الجدولة تكمن في زيادة مبلغ الدين مقابل زيادة أجل السداد؛ فالمصارف الإسلامية لا تزيد على الديون مقابل الزيادة في الأجل وإنما تكون بزيادة المدة مع ثبات مبلغ الدين وهو نوع من الإحسان ولا حرج فيه.

المنفعة من تطبيق جدولة الديون للمصرف والمتعامل:

عند جدولة الديون؛ يحصل المصرف على أمواله بدلاً من التوقف النهائي للمتعامل عن السداد، كما يستفيد المتعامل من زيادة أجل الدين في ترتيب أوضاعه المالية.

الخلاصة: لا يجوز للمصرف جدولة الديون بزيادة المبلغ مقابل زيادة الأجل وهو من ربا الديون المحرمة شرعًا؛ لذلك تقوم المصارف الإسلامية بجدولة الديون بزيادة الأجل دون زيادة مبلغ الدين تطبيقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

أثر الأزمة السياسية اليمنية الأخيرة في عام ٢٠١٥ على سيولة البنوك الإسلامية اليمنية

دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي

سالم عبد المجيد البيض

ماجستير إدارة الأعمال - جامعة حضرموت - اليمن

تعتبر البنوك أحد المؤسسات المهمة التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر مؤسسات مالية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي؛ فهي تقوم بجذب الأموال الفائضة عن حاجة الأفراد والمشاريع ومن ثم تقوم بإعادة إقراضها للأفراد والمشاريع التي بحاجة لها وفق شروط وأسس معينة. وقد بدأ ظهور البنوك في العالم الغربي وبالتحديد في إيطاليا، ومن ثم صُدرت الفكرة حتى وصلت العالم الإسلامي، فواجهت تحفظ الكثير من ذوي الأموال الفائضة في العالم الإسلامي في التعامل مع البنوك التجارية خاصة إنها تتعامل بالفائدة، الأمر الذي دعا المفكرين والفقهاء والاقتصاديين إلى الوقوف على هذه الظاهرة وتوظيفها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية من أجل تسريع حركة التطور والنمو الاقتصادي، فظهرت البنوك الإسلامية في سبعينيات القرن العشرين وأصبحت رائدة في علمية التنمية الاقتصادية.

تعتبر الجمهورية اليمنية من الدول التي أعطت اهتمامًا بقطاع البنوك فقد شهد الشطر الجنوبي (سابقًا) حركة النشاط البنكي مبكرًا منذ عام ١٨٧١م حينما أطلق بنك عدن على مكتب شركة لوك توماس للصرافة ثم بعد ذلك ازداد نشاط البنوك الأجنبية في الشطر الجنوبي حتى عام ١٩٦٩م تم تأميم البنوك الأجنبية ودمجها في البنك الأهلي عام ١٩٦٨م، بينما في الشطر الشمالي (سابقًا) فقد تم إنشاء أول بنك وطني في عام ١٩٦٢م بعد الثورة، وكان يقوم بمهام البنك المركزي حتى نشوء البنك المركزي عام ١٩٧٠م، ثم بعد قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م واندماج الشطرين تم إصدار القانون رقم (٢١) لعام ١٩٩٦م الخاص بإنشاء وتنظيم البنوك الإسلامية، فقد تم تأسيس ٤ بنوك إسلامية تعمل إلى جانب ١٦ بنكًا تجاريًا، وتعمل هذه البنوك وفق قواعد العمل المصرفي الذي يشهد كثيرًا من التغيرات التي من أهمها تحرير تجارة الخدمات، ومواكبة التقدم التكنولوجي الذي جعل العالم قرية صغيرة واحدة مما لم يجعلها بمنأى عن الأزمات الدولية بشكل عام كأزمة الرهن العقاري الأخيرة في عام ٢٠٠٨م، إضافة إلى أزمات الاقتصاد اليمني كارتفاع معدلات التضخم وزيادة النقد خارج البنوك في عام ١٩٩٣م، وأخيرًا حرب

اندلاع الأزمة اليمنية في عام ٢٠١٥م والتي لا تزال حتى اليوم؛ تعرض فيها الاقتصاد اليمني لخسائر مالية برزت في (تقرير بنك الأمل، ٢٠١٥ : ١٠):

- تصاعد الخطوط التضخمية .
- ارتفاع أسعار الصرف .
- تآكل الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي .

فتمثلت التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في (المسلمي، ٢٠١٩):

- أزمة السيولة .
- فقدان الإيرادات نتيجة عن تجميد الأصول .
- توقف خدمة الدين العام .
- العقبات التي تحول دون حرية نقل الأموال النقدية السائلة داخل اليمن وخارجه .
- التدهور العام في ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي الذي حفّز على خروج الدورة المالية من الاقتصاد الرسمي إلى أسواق وشبكات الأموال غير الرسمية التي زادت من معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية .

مشكلة الدراسة: تعمل البنوك في بيئة تؤثر فيها وتتأثر بها، فما يحدث في تلك البيئة المحيطة بها من صراع وأزمات يؤثر على عمل البنوك وأداءها المالي، وتعد مهمة إدارة السيولة من المهام التي تهتم بها البنوك إذ تبين قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها النقدية قصيرة الأجل أمام عملائها، وبعد استعراض ومناقشة الدراسات السابقة نجد أن بعض الدراسات السابقة تشير إلى عدم وجود تأثير سلبي للأزمات على السيولة المصرفية للبنوك الإسلامية اليمنية، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، والأزمة السياسية اليمنية عام ٢٠١١، بينما أشارت الدراسات السابقة إلى وجود أثر للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ على السيولة المصرفية للبنوك الإسلامية في الدول الأخرى مثل: الأردن، وماليزيا، الأمر الذي يجعلنا نطرح التساؤلات الآتية:

١. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥؟

٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥؟

٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة السيولة السريعة قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥؟

فرضيات الدراسة: بناء على الأسئلة المطروحة تقوم الدراسة باختبار الفرضيات الآتية:

١. الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥.

٢. الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥.

٣. الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة السيولة السريعة قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥.

أهداف الدراسة:

١. بيان أسباب حدوث أزمة السيولة في البنوك اليمنية أثناء الأزمة اليمنية عام ٢٠١٥.

٢. التعرف تأثير الأزمة اليمنية عام ٢٠١٥ على نسب السيولة في البنوك اليمنية من خلال احتساب المؤشرات المالية الآتية:

- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول.
- نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول.
- نسبة السيولة السريعة.

٣. التعرف على كفاءة أداء البنوك من حيث السيولة وذلك من خلال تفسير المؤشرات المالية ومقارنتها مع المعايير النمطية المتعارف عليها في الصناعة المصرفية.

٤. الخروج بنتائج وتوصيات في هذا المجال.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في الآتي:

١. استعراض أسباب نشوء أزمة السيولة في القطاع المصرفي اليمني أثناء الأزمة اليمنية عام ٢٠١٥م.

٢. تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية من حيث السيولة المصرفية.

٣. معرفة كفاءة إدارة السيولة للبنوك الإسلامية اليمنية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن، من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والمراجع والرسائل العلمية ذات العلاقة بموضع الدراسة، كما اعتمد على إجراء دراسة تطبيقية على قوائم بنك التضامن الإسلامي؛ لمعرفة ومقارنة متوسطات نسب السيولة المصرفية قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥م.

وقد تكون مجتمع الدراسة من: بنك التضامن الإسلامي، باعتباره أكثر البنوك انتشاراً في الجمهورية اليمنية، بغية معرفة كفاءة إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في ضوء عدة معايير أهمها:

١. توافر البيانات المالية المطلوبة للدراسة والميزانيات وقوائم الدخل للفترة من عام ٢٠١٣ – ٢٠١٨م.

٢. استمرار نشاط البنك خلال فترة الدراسة وتقديمه للخدمات.

الإطار النظري: السيولة المصرفية:

السيولة: هي موجودات تحت اليد أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبدون خسارة ناتجة عن التحول للإيفاء بالالتزامات التي تواجهها (العقاد، ٢٠١٤)، كما يقصد بالسيولة المصرفية: الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة (كاظم، ٢٠١٤: ٥٦). وتتمثل السيولة المصرفية في العناصر الآتية (شحاته، ٢٠١٠: ١٨):

١. التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات)، وتتمثل في: الحسابات الجارية، حسابات التوفير الاستثماري، الحسابات (الودائع) الاستثمارية، المتحصلات من بيع العملات ومن العملاء والمدينين ونحو ذلك، إيداعات أمانات وخطابات ضمان ونحو ذلك، تسييل استثمارات، عوائد الاستثمارات المختلفة المحصلة، إيراد الخدمات المصرفية المحصلة، مقبوضات أخرى.

٢. التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات): وتتمثل في: مسحوبات من الحسابات الجارية، مسحوبات من حساب التوفير الاستثماري، مسحوبات من الحسابات (الودائع) الاستثمارية، استثمارات جديدة، تسديد مديونيات على المصرف، تسديد المصروفات المختلفة، رد أمانات ورد غطاءات خطابات الضمان، شراء أوراق مالية ونقدية، مشتريات أصول ثابتة، مدفوعات أخرى.

٣. مستوى النقد المراد الاحتفاظ به في المصرف، يتأثر هذا العنصر بعدد من العوامل منها: قوانين وتعليمات البنك المركزي، إمكانية الحصول على نقد من خارج المصرف بسهولة، سهولة تحويل عناصر الأصول المتداولة الأخرى إلى نقدية، سلوك عناصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

أزمة السيولة في الجمهورية اليمنية:

أدى الصراع المتصاعد في الجمهورية اليمنية منذ مارس ٢٠١٥ إلى وجود أزمة خانقة في المجتمع اليمني، إذ تدهورت الأوضاع الإنسانية وانعدم الأمن والغذاء والدواء والمأوى والعمل، ولم تعد البنوك بمنأى عن الأزمة الاقتصادية التي تمثلت في تقلب سعر الصرف، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي، فكانت أبرز المشكلات التي عانت منها البنوك مشكلة شحة السيولة المصرفية والتي يعود سببها إلى (تقرير بنك الأمل، ٢٠١٦: ١٣):

١. انهيار ايرادات الموازنة العامة للدولة، ولذلك تم الاعتماد على السيولة النقدية لدى البنك المركزي الذي ساهم بحوالي ١.٢٤ ترليون ريال بتمويل عجز الموازنة خلال الفترة من يناير ٢٠١٥– أغسطس ٢٠١٦م، وبالتالي استنفذت السيولة التي كانت متاحة لدى البنك المركزي.

٢. انقطاع دورة النقد، ففي السابق كان البنك المركزي اليمني يضخ إيرادات الموازنة العامة من العملة الصعبة في السوق المحلي دوريًا مقابل سحب العملة المحلية من السوق واستخدامها في تمويل نفقات الموازنة.

٣. تآكل الاحتياطيات الخارجية من ٤.٧ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٠.٩٨٧ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٦ بسبب توقف تدفق معظم مصادر النقد الأجنبي إلى اليمن، وتمويل واردات السلع الأساسية وتسديد خدمات الدين الخارجي وتهدئة أزمة سعر الصرف.

٤. صعوبة الاستمرار في سياسة الإصدار النقدي الجديد الذي يبلغ حوالي ٥٣٧ مليار ريال خلال الفترة من يناير ٢٠١٥– أغسطس ٢٠١٦ بسبب طباعة نقود جديدة فضلاً عن إن الإصدار النقدي الجديد بقي في التداول خارج البنوك.

٥. تدهور الثقة في الوضع المصرفي والاقتصادي بسبب ضيق أفق الحل السياسي والنظرة التشاؤمية لمستقبل التنمية.

النسب المالية الخاصة بقياس السيولة المصرفية :

تعد النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي ويعود استخدامها إلى ما قبل القرن العشرين وصاحب تطورها التاريخي مراحل تطور الفكر المحاسبي حتى الوقت المعاصر إذ أصبح استخدام النسب المالية من الأمور المهمة والواسعة الانتشار تكتسب أهميتها من ربط جميع البنود لإظهار العلاقات المتداخلة فيما بينها (التميمي، ٢٠١٠ : ٤٥)، وتعد من أهم الأدوات التي تقيس نسبة السيولة التي تعبر عن قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتتمثل أبرز نسب قياس السيولة المصرفية في الآتي (لرضي، ٢٠١٨ : ٢٠٠):

جدول (١) نسب قياس السيولة المصرفية

النسب	القانون	المدلول
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى/ إجمالي الأصول	تعكس الأرصدة النقدية التي تمثل تعطيلًا في توظيف موارد المصرف في حالة الزيادة أو أن المصارف بحاجة أن تحتاط من مشكلة نقص السيولة في حالة انخفاض هذه النسبة.
نسبة الوداع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول	الودائع تحت الطلب/ إجمالي الأصول	تدل على نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي استثمارات المصرف أو مدى سيولة هذه الاستثمارات.
نسبة السيولة السريعة	الموجودات السائلة/ إجمالي المطلوبات	تقيس قدرة موجودات المصرف السائلة أي النقد وما في حكمه على مقابل التزاماته قصيرة الأجل.

المصدر: دراسة لرضي (٢٠١٩).

تقييم مؤشر السيولة المصرفية في بنك التضامن الإسلامي للفترة (٢٠١٣-٢٠١٨) : بغرض تقييم مؤشر السيولة المصرفية في بنك التضامن الإسلامي للفترة (٢٠١٣-٢٠١٨) قام الباحث بعد الاستعانة بجدول رقم (١) باحتساب مؤشرات السيولة المصرفية في بنك التضامن الإسلامي ومن ثم احتساب متوسط تلك المؤشرات كما في الجدول رقم (٢).

جدول (٢) مؤشرات قياس السيولة المصرفية في بنك التضامن الإسلامي

بنك التضامن								
النسبة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المتوسط
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	٣٤.٢	٢٣.١	٢٠.٠	٣٠.٧	٣٤.٢	٣٠.٨	٣٦.٩	٣٠.٠
نسبة الوداع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول	٢٩.٦	٣٢.٧	٢٤.٩	٢٨.٤	٢٥.٦	٢٦.١	٢٧.٦	٢٧.٨
نسبة السيولة السريعة	١٥٨.٨	١٢٠	١٧٣.٣	١٨٥.٤	١٩١	١٦٠	١٢٠.٩	١٥٨.٥

الجدول من إعداد الباحث

ومن الجدول (٢) سنركز في تحليل النتائج على متوسط سنوات ما قبل الأزمة (٢٠١٢–٢٠١٤) ومتوسط سنوات ما بعد الأزمة (٢٠١٦–٢٠١٨) مع استبعاد سنة ٢٠١٥ لأنها زمن وقوع الأزمة السياسية .

جدول (٣) أثار الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥ على بنك التضامن الإسلامي

بنك التضامن				
النسبة	متوسط ما قبل الأزمة (٢٠١٢- ٢٠١٤)	متوسط ما بعد الأزمة (٢٠١٦-٢٠١٨)	معدل التغير	نسبة التغير
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	٪٢٥.٨	٪٣٤	٪٢.٨	٪١٠.٩
نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول	٪٢٩.١	٪٢٦.٤	٪٢.٧-	٪٩.٣-
نسبة السيولة السريعة	٪١٥٠.٧	٪١٥٧.٣	٪٦.٦	٪٤.٤

الجدول من إعداد الباحث

من الجدول رقم (٣) يتضح لنا ما يأتي :

١ . نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول : بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (٢٠١٢– ٢٠١٤) (٢٥.٨٪) وفي فترة ما بعد الأزمة (٢٠١٦– ٢٠١٨) (٣٤٪) مما يدل على أن البنك قد زاد من موجوداته السائلة بمعدل (١٠.٩٪) بعد الأزمة للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل الأخرى .

٢ . نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول : بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (٢٠١٢– ٢٠١٤) (٢٩.١٪) وفي فترة ما بعد الأزمة (٢٠١٦– ٢٠١٨) (٢٦.٤٪) مما يدل على أن البنك قد قلت لديه إيداعات العملاء بنسبة (٩.٣٪) عن فترة ما قبل الأزمة .

٣. نسبة السيولة السريعة: بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (٢٠١٢– ٢٠١٤) (١٥٠.٧٪) وفي فترة ما بعد الأزمة (٢٠١٦– ٢٠١٨) (١٥٧.٣٪) مما يدل على أن البنك قد زاد من الأصول الأشد سيولة بنسبة (٤.٤٪)عن فترة ما قبل الأزمة لمواجهة سحوبات العملاء اليومية.

اختبار الفرضيات: من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (Paired Samples Test) بغرض معرفة ما إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتوسطات مؤشرات قياس نسبة السيولة المصرفية قبل وبعد الأزمة اليمنية عام ٢٠١٥، وتم الاستعانة ببرنامج SPSS.24 في إدخال البيانات وإجراء الاختبار، والحصول على النتائج الموضحة في جدول (٤).

جدول (٤) اختبار الفروق لفرضيات الدراسات

Paired Samples Test									
		Paired Differences					T	df	Sig. (٢-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95٪ Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
الموجودات إلى الأصول	قبل بعد	-٨.٢٠٠٠٠-	٨.٤٦١٠٩	٤.٨٨٥٠١	-٢٩.٢١٨٥١-	١٢.٨١٨٥١	-١.٦٧٩-	٢	.٢٣٥
الودائع تحت الطب إلى الأصول	٢قبل ٢بعد	١.٧٣٣٣٣	٤.٦٦٥١٢	٢.٦٩٣٤١	-٩.٨٥٥٤٦-	١٣.٣٢٢١٣	.٦٤٤	٢	.٥٨٦
السيولة السريعة	٣ قبل ٣ بعد	-٦.٦٠٠٠٠-	٥١.٢٤٤١٢	٢٩.٥٨٥٨١	-١٣٣.٨٩٧٤٦-	١٢٠.٦٩٧٤٥	-.٢٢٣-	٢	.٨٤٤

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

اختبار الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥: يتضح لنا من الجدول رقم (٤) إن الفرق بين متوسطات ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول تتمتع بفروق ذات دلالة إحصائية إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٢٣٥) وهو أكبر من (٠.٠٥)، وبهذا نقبل الفرضية الأولى.

اختبار الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥: يتضح لنا من الجدول رقم

(٤) إن الفرق بين متوسطات ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة لنسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول تتمتع بفروق ذات دلالة إحصائية إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٥٨٦) وهو أكبر من (٠.٠٥)، وبهذا نقبل الفرضية الثانية.

اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات نسبة السيولة السريعة قبل وبعد الأزمة اليمنية لعام ٢٠١٥: يتضح لنا من الجدول رقم (٤) أن الفرق بين متوسطات ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة لنسبة السيولة السريعة تتمتع بفروق ذات دلالة إحصائية إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٨٤٤) وهو أكبر من (٠.٠٥)، وبهذا نقبل الفرضية الثالثة.

النتائج: يمكن للباحث التطرق إلى أهم استنتاجات الدراسة كما يأتي:

١. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول.

٢. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة لنسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول.

٣. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة لنسبة السيولة السريعة.

التوصيات:

بما إن نتائج الدراسة الحالية اتفقت مع نتائج الدراسات السابقة والتي تشير إلى إن سيولة البنوك الإسلامية اليمنية لم تتأثر بالأزمات، يوصي الباحث بما يأتي:

١. زيادة نسبة الاستثمار في الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك وذلك لمواجهة سحوبات العملاء والوفاء بالتزامات البنك قصيرة الأجل.

٢. زيادة نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول بشكل يضمن للبنك الحصول على أموال من مصادر مجانية ومن ثم توظيفها في الاستثمارات المتداولة، وذلك من خلال إعداد برامج تسويقية تهدف لجذب المزيد من العملاء.

٣. الحفاظ على مستوى نسبة السيولة السريعة إذ يعبر عن قدرة البنك العالية على الوفاء بالتزاماته الجارية بسرعة ودون انتظار.

٤. الاهتمام بإعداد خطة استراتيجية لإدارة الأزمات المتوقع حدوثها والاستعداد المبكر لها؛ خاصة وإن الجمهورية اليمنية تعاني من أزمات سياسية داخلية منذ عام ٢٠١١، إضافة إلى الأزمات العالمية التي تؤثر على الاقتصاد الدولي بشكل عام.

٥. إجراء المزيد من الأبحاث عن تقييم جوانب الأداء الأخرى للبنوك الإسلامية في وقت الأزمات، أو تقييم الأداء التشغيلي والمالي ككل للبنوك الإسلامية في وقت الأزمات، أو إجراء أبحاث مقارنة لأداء البنوك الإسلامية والتجارية في وقت الأزمات في الجمهورية اليمنية... إلخ.

المراجع:

١. بنك الأمل للتمويل الأصغر، ٢٠١٥، التقرير السنوي.

٢. بنك الأمل للتمويل الأصغر، ٢٠١٦، التقرير السنوي.

٣. التميمي، محفوظ (٢٠١٠)، التحليل المالي، دار الكتب اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى..

٤. الجابري، خالد محمد (٢٠١٥)، تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية (دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية) المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد ٦، العدد ٣.

٥. السلمي، فارع (٢٠١٩)، إعادة تفعيل القطاع المصرفي في اليمن: خطوة ضرورية لاستئناف الدورة المالية الرسمية وتحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/٧٠٨٦.

٦. الشجري، عبده مدهش (٢٠١٩)، تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في اليمن بحث في مقارنة (العائد المخاطر اتجاهات الاستثمار) بين بنكي التضامن الإسلامي والتجاري اليمني للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣)، مجلة جامعة البيضاء للبحوث، جامعة البيضاء، اليمن، العدد ١.

٧. شحاته، حسين (٢٠١٠)، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، ٢٥-٢٩ ديسمبر.

٨. العاني، فيصل نافع (٢٠١٠)، تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعمال، عمّان.

٩. كاظم، شيماء يونس (٢٠١٤)، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة سانت كليمنتس العالمية، بغداد، العراق.

١٠. لرضي، سالم يسلم (٢٠١٩)، التحليل المالي بالنسب المالية وخصوصيات تطبيقه في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سبأ الإسلامي، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة الريان، اليمن، المجلد الثاني، العدد ٥.

11. Ariffin, N (٢٠١٢), Liquidity Risk Management And Financial Performance In Malaysia: Empirical Evidence From Islamic Banks, Aceh International Journal of Social Sciences, (٢) ١.

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

GIEM